

د. ناجي جمال

المحاسبة والعمليات المصرفية



٩٥



**المحاسبة
والعمليات المصرفية**

و. ناجي جبال
أستاذ في كلية العلوم الاقتصادية
وإدارة الأعمال
الجامعة اللبنانية

المحاسبة

و

العمليات المصرفية

مع
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
1419 هـ - 1999 م

مكتبة
الجمعية العامة للدراسات والنشر والتأليف

بغداد - العراق - شارع النيل رقم ١٠٠ - بناية السلام - ص.ب: ١١٣٨٥١١ / بغداد
هاتف: ١٢٣٨٩ / ٧٩١ / ٣٨٢٤٢٨ - (٠١) ٣٨٢٢٠٨٢٤ - الفاكس: ٣٨٢٤٢٤٣٨ (٠١)
الاصحاح: ٣٨٢٤٢٤٣٨ (٠١) - بناية طاهر - هاتف: ٣١١٣١٥ - ٣١١٣١٥ (٠١)

مقدمة عامة

عرّف قانون النقد والتسليف (في المادة 121) المصرف بأنه المؤسسة التي موضوعها الأساسي أن تستعمل لحسابها الخاص، في عمليات تسليف الأموال التي تتلقاها من الجمهور.

إن هذا التعريف يمكن اعتباره خاصاً بالمصارف التجارية التي تقوم على مبدأ تلقي ودائع الجمهور، ومقابل ذلك تقدم تسليفات وقروض للمؤسسات والأفراد، إضافة إلى الخدمات المصرفية.

إلا أن السوق المالي في لبنان والذي يشكل القطاع المصرفي الجزء الأهم والأكبر منه، يتكون من ثلاثة أنواع من المصارف :

- المصارف التجارية : والتي يعنيها التعريف الوارد في قانون النقد والتسليف الوارد أعلاه، وهي تلعب حالياً دور جميع المدخرات، وإعادة توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية عبر تسليفات بغالبيتها قصيرة الأجل، نظراً إلى أن غالبية ودائع المصارف هي أيضاً أما تحت الطلب أو مجمدة لأجل لا تتجاوز السنة.

- المصارف المتخصصة : وهي التي تختص بالتسليف المتوسط والطويل الأجل، وهذا النوع من المصارف لم يلق تجاوباً من قبل المستثمرين في السوق اللبناني نظراً لطبيعة مكونات الاقتصاد اللبناني، مما دفع الدولة اللبنانية إلى المساهمة في تأسيس بعض المصارف المتخصصة، ومنها على سبيل المثال :

- مصرف الإسكان.

- مصرف الإنماء الزراعي والصناعي والياحي...

مصرف لبنان: أنشأ قانون النقد والتسليف مصرفاً مركزياً تحت إسم مصرف لبنان عرّفه بأنه شخص معنوي من القانون العام، ويتمتع بالاستقلال المالي وهو يعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير.

ويجري عملياته وينظم حساباته وفقاً للقواعد التجارية والمصرفية والمعرف والتجاري والمصرفي.

وقد حددت مهام هذا المصرف بما يأتي :

- إصدار النقد والمحافظة على قيمته.

- مراقبة السوق المالية.

- تنظيم عمل المصارف التجارية والمتخصصة عبر الإشراف على إنشاء وتوزيع المصارف، والموافقة المسبقة على انتقال ملكية هذه المصارف ، كما ينظم حركة السوق المصرفية، وهو لذلك يسمى مصرف المصارف.

إن موضوع الكتاب ينحصر حول العمليات والخدمات في المصارف التجارية والإثبات المحاسبي اللازم لها.

لذا نرى من الضروري تقديم تعريف علمي للمحاسبة، حسب ما ورد في التصميم العام الصادر بالمرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26 وقد جاء فيه :

المحاسبة نظام لتتبع المعلومات المالية المتعلقة بوحدة إقتصادية تدعى المؤسسة. وهي تتناول ضبط المعطيات الأساسية بصورة رقمية وتسجيلها وتبويبها وتقديمها، بعد المعالجة اللازمة كمجموعة متناسقة من المعلومات على شكل بيانات مالية تمكن دورياً من إعطاء صورة أمينة عن نتائج العمليات المعجلة وعن صافي حقوق المؤسسة ومركزها المالي.

لنتمكن من تطبيق هذا المفهوم للمحاسبة على العمليات والخدمات المصرفية قمّمنا عملنا إلى أجزاء أساسية نعرضها كما يأتي :

- عرض موجز للعمليات والخدمات المصرفية وتوزيعها ما بين الإدارة العامة والفروع، إضافة إلى تحديد سوجبات ومهام كل الإدارات والأقسام والتي تنفذ هذه العمليات والخدمات.

- القیود المحاسبية اللازمة لإثبات مختلف أنواع العمليات المصرفية بعد توزيعها على الفئات المحاسبية تبعاً للتصميم المحاسبي العام .
- عرض لمختلف البيانات المالية.

القسم الأول

الأعمال والخدمات التي تقدمها المصارف

- لتحديد الإطار المحاسبي لعمل المصارف، وتفصيله لناحية القيود المحاسبية اليومية، ومسك السجلات والدفاتر المحاسبية المطلوبة قانونياً وعملياً، يجب ، بداية ، تحديد اطر الأعمال والخدمات التي تقدمها المصارف.

ومن خلال هذا المنظار، يمكن تجزئة أعمال وخدمات المصارف بشكل عام إلى قسمين:

- 1 - فروع المصارف
- 2 - الإدارات العامة للمصارف والمركز الرئيسي.

الفصل الأول

أعمال وخدمات الفروع

الفروع هي التي تتعامل مباشرة مع العملاء وتقوم بشكل عام بما يأتي:

- استقبال العملاء وفتح حسابات لهم.
- استقبال الودائع على مختلف أنواعها وبمختلف أشكالها (نقداً أو شيكات ...)

- تنفيذ الشيكات الواردة على العملاء من ضمن الحدود والصلاحيات الممنوعة لها وبموجب الأصول والقوانين المرعية الإجراء...
- تلبية العملاء بشكل عام.
- تنفيذ تعليمات الإدارة العامة...
- ويمكن توزيع أعمال الفرع المصرفي على الشكل الآتي:

1 - 1 - إدارة الفرع :

والتي تتمثل في أغلبية الأحيان بشخصين :

- مدير الفرع
 - نائب أو مساعد مدير الفرع.
- وقد تكون إدارتهما مشتركة عبر جمع المسؤولية بين الطرفين أو بتجزئتها وتحديد الصلاحيات الممنوعة لكل منهما.
- وتتلخص مسؤوليات مهام إدارة الفرع بما يلي :
- إدارة الفرع بجميع أنشطته المصرفية والإدارية والمالية ضمن حدود الصلاحيات الممنوعة من الإدارة العامة.

- الاتصال مباشرة بالعملاء في ما يختص بمعاملات المصرف معهم وذلك لتوثيق العلاقات بهم.

- وضع خطة تنمية الودائع وزيادة النشاط والأرباح في الفرع.

- دراسة طلبات التسهيلات المصرفية وإبداء الرأي فيها وعرضها على الإدارة العامة إن خرجت من حدود الصلاحيات الممنوعة من قبل الإدارة العامة في حال وجودها.

- متابعة تحصيل الديون وتسديد التسليفات عند استحقاقها.

- متابعة الاستعلامات عن عملاء الفرع والعمل على تجديدها دورياً.

- الإشراف على تطبيق الأنظمة والإجراءات الداخلية الصادرة عن الإدارة العامة.

- متابعة حركة الأعمال اليومية وخاصة الودائع والتسليفات والإيرادات والمصرفيات.

- الإشراف على تحضير التقارير الدورية عن العمل في الفرع ورفعها إلى الإدارة العامة.

- التنسيق مع مختلف دوائر وأقسام الإدارة العامة كل في مجال مسؤولياته.

- الإشراف وتوجيه العاملين في الفرع وإعطائهم التعليمات اللازمة لحسن أداء العمل.

I - 2 - الحسابات الجارية :

والتي تتمثل برئيس قسم الحسابات الجارية مع موظفي الكونتوار (حسابات جارية للعملاء مع حسابات التوفير).

إن المسؤولية الأساسية لمسؤول قسم الحسابات الجارية تتلخص بالمهام والمسؤوليات التالية :

- القيام بفتح الحسابات الجديدة للعملاء وفقاً لتعليمات إدارة الفرع.

- تعريف العملاء على أنواع الحسابات وتوجيه العميل إلى طبيعة الحساب الذي يحتاجه.

- متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات الجديدة للعملاء والتأكد من توافر كل الشروط القانونية والشبوتية وفقاً للمبادئ والأسس القانونية المعتمدة في المصرف.
- التنسيق مع إدارة الفرع في ما يتعلق بفتح الحسابات المدينة على ضوء قرارات وتعليمات الإدارة العامة.
- حفظ بطاقات نماذج تواقع العملاء والرجوع إليها لدى إجراء عمليات الإيداع والسحب في الحساب ومنه.
- متابعة جميع عمليات الإيداع والسحب من الحساب لصالح العملاء.
- استلام الشكايات والتأكد من استيفائها الشروط اللازمة قبل إجراء قيدها برسم التحصيل للعملاء.
- التأكد من توفر المبالغ في حسابات العملاء قبل إجراء عمليات السحب.
- التنسيق مع الفروع الأخرى في ما يتعلق بالشيكات المسحوبة عليها وفقاً للمبادئ والأسس المتبعة من قبل الإدارة العامة.
- استلام كل قيود الإيداع والسحب المحضرة من قبل الأقسام والشعب الأخرى وتسجيلها في حسابات العملاء.
- تجميع الشيكات المسحوبة على الفروع الأخرى أو شيكات المقاصه لإرسالها إلى الجهة المولجة بتحصيلها بحسب نوعها وطبيعتها وأماكن المصارف المسحوبة عليها وفقاً لتعليمات الإدارة العامة بهذا الخصوص.
- مراقبة حسابات العملاء وأرصدها يومياً بالتنسيق مع قسم المحاسبة في الفرع.
- تحضير جميع القيود المحاسبية والاشعارات الضرورية المتعلقة بالحسابات الجارية ومتابعة تسجيلها في السجلات واليوميات العائدة لها، أو تنفيذها على أجهزة الكمبيوتر خاصة الفرع.
- استلام البريد الوارد إلى الحسابات الجارية وإعداد خطابات الرد المطلوبة بالتنسيق مع إدارة الفرع.

- إعلام إدارة الفرع بكل الاشكالات العالقة والعمل على إزالتها بالتنسيق معها.

- الإشراف على موظفي القسم وتوزيع العمل بينهم وإعداد التقارير الدورية عنهم ورفعها إلى إدارة الفرع.

1 - 3 - الصندوق :

وتمثل بأمين أو أمناء الصناديق والذين يتعاملون مباشرة بالنقد (المحلي والأجنبي) تبعاً لتقسيمات متعددة تختلف بين مصرف وآخر، مثال:

أ - أمين صندوق واحد لكل عمليات الفرع النقدية.

ب - أمين صندوق لعمليات القبض وآخر لعمليات الدفع.

ج - أمين صندوق لعمليات السحب والقبض بالعملة المحلية، وآخر للعمليات بالعملة الأجنبية.

إن عمل قسم الصندوق مستقل تماماً عن كل أقسام الفرع الأخرى كل عملياته تتم تبعاً لمستندات تحضر سابقاً من قبل الموظفين وتوقع من قبل إدارة الفرع، لتفد على الصناديق.

ويمكن إيجاز مهام الصندوق بما يلي :

- قبض ودفع المبالغ النقدية بالعملة كافة والناجمة من أعمال الفرع اليومية، بعد التأكد من صحة المستندات المقدمة واحتوائها على التواقيع المطلوبة.

- إعداد جردة يومية بحركة النقد من داخل وخارج، وترصيد حركة الصندوق ولكل عملة على حدة.

- إعطاء رصيد النقد في الفرع لتأليب أو مساعد مدير الفرع ليقوم هذا الأخير بمطابقة هذا الرصيد مع سجلات المحاسبة أو الكمبيوتر واتخاذ اللازم في حال وجود أي فروقات.

- مراقبة مستندات الدفع والقبض المستلمة من الأقسام المختلفة والتأكد من صحة التواقيع والتفقيط والتاريخ قبل إجراء عملية الدفع والقبض.

- حفظ الأختام الضرورية المتعلقة بختم المستندات وفقاً للمبادئ والتعليمات الصادرة عن الإدارة العامة.
- تسجيل عمليات القبض والدفع في سجل الصندوق الخاص (في حال عدم توافر ماكينة صندوق) تبعاً لأوقات ورودها وتسديدها.
- إقفال سجل الصندوق يومياً في آخر النهار وذلك بعد التأكد من صحة الأرصدة الفعلية مع الأرصدة المبينة في السجل.
- مطابقة الرصيد يومياً مع قسم المحاسبة.
- إبلاغ مدير الفرع فوراً لدى وجود أي نقص أو زيادة في الصندوق.
- الإشراف على عهدة الفرع من نقد متواجد في الصندوق أو في الخزنة الحديدية وذلك بالتنسيق مع مدير الفرع أو من يتوب عنه.
- تحضير رزم العملة وعندها وتوضيها.
- إعداد الجداول اليومية بصافي النقد المتواجد لديه وأخذ موافقة مدير الفرع أو من يتوب عنه.
- حفظ المبالغ يومياً في الخزنة الحديدية وإقفالها.
- التنسيق مع إدارة الفرع لدى فتح وإقفال الخزنة الحديدية يومياً وذلك لتأمين إزدواجية المسؤولية في ما يتعلق بالمبالغ الموجودة في الخزنة.
- صيانة آلات العد وتحضيرها للعمل.
- العمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من قبل الإدارة العامة.

1 - 4 - قسم التسليفات:

والذي قد يتمثل برئيس قسم خاص أو قد يكون تحت إشراف إدارة الفرع وذلك تبعاً لحجم أعمال الفرع بشكل عام ولحجم الأعمال المطلوب إنجازها لهذا القسم بشكل خاص. إن المسؤوليات والمهام الأساسية لقسم التسليفات تنلخص ببحث ودراسة طلبات التسهيلات الائتمانية في الفرع ومتابعة مراكز العملاء والتنسيق مع إدارة التسليف في الإدارة العامة والرد على جميع الكتب والاستفسارات المطلوبة من قبلها وذلك بالإشراف المباشر لإدارة الفرع - ويتم ذلك عبر تنفيذ الأعمال التالية:

- تنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون التسليف وفقاً للأصول والمبادئ المعمدة من قبل الإدارة العامة.

- استقبال العملاء والبحث في طلباتهم واعداد المذكرات اللازمة بها حسب تعليمات وإرشادات مدير الفرع أو من ينوب عنه وبالتالي رفعها إلى إدارة التسليف في الإدارة العامة.

- تحضير ملفات طلبات التسهيلات وأخذ المستندات الضرورية من العملاء وتزويد إدارة التسليف في الإدارة العامة بكامل المستندات والمعلومات المطلوبة لمتابعة إجراءات التسهيلات.

- دراسة الطلبات ورفعها إلى إدارة الفرع لأخذ القرار المناسب أو لرفع الطلبات إلى إدارة التسليف للبت بها وفقاً للصلاحيات.

- متابعة طلبات التسهيلات المرفوعة إلى إدارة التسليف في الإدارة العامة.

- تعميم القرارات الصادرة بمنح التسهيلات أو تجديدها أو تعديلها أو إلغائها على كل الأقسام والشعب المعنية في الفرع للقيام بتنفيذها وإجراء اللازم.

- متابعة استحقاقات التسهيلات الممنوحة والعمل على تجديد ملفات العملاء أو تعديلها وذلك بناءً لتعليمات مدير الفرع أو من ينوب عنه.

- متابعة مركزية مخاطر العملاء المدينين ورفع تقرير دوري لمدير الفرع بالعملاء المتجاوزين.

- الرد على استفسارات إدارة التسليف في الإدارة العامة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية ، وذلك تحت الإشراف المباشر لمدير الفرع أو من ينوب عنه.

- إجراء حسم السندات التجارية والمباشرة لأمر البنك مقابل التسهيلات الممنوحة للعملاء ، وذلك من ضمن الشروط القانونية اللازمة.

- متابعة استحقاقات السندات وإجراءات تحصيلها.

- تحضير جميع القيود المحاسبية والاشعارات الضرورية المتعلقة

بالسندات ومتابعة تسجيلها في السجلات واليوميات العائدة لها.
- مسك السجلات ومخاطر العملاء وفقاً لتعليمات الإدارة العامة.

1 - 5 - قسم الاعتمادات المستندية:

يمكن إضافة مسؤولية قسم الاعتمادات المستندية والبراليس والكفالات إلى قسم التسليف (في حال كان حجم الأعمال لا يتطلب إنشاء قسم خاص لها) كونها من الأعمال الائتمانية التي يقوم بها الفرع. ويمكن حصر أعمال هذا القسم بمتابعة إجراءات الاعتمادات والبراليس الواردة من قسم الاعتمادات والبراليس والكفالات في المركز الرئيسي في الإدارة العامة وذلك لغاية تسديدها، كذلك تنفيذ فتح الاعتمادات المستندية للعملاء وإصدار البراليس ومتابعة التنفيذ من خلال القسم المختص في المركز الرئيسي وتنفيذ طلبات العملاء لإصدار الكفالات ومتابعة استحقاقها وتجديدها عند الضرورة وذلك تبعاً للتعليمات الصادرة عن الإدارة العامة بهذا الشأن وذلك يتم عبر تنفيذ الأعمال التالية:

- إستلام البراليس والاعتمادات الواردة من قسم الاعتمادات والبراليس في المركز الرئيسي في الإدارة العامة ومراقبة المستندات وإشعار العملاء بوجودها لدى المصرف.

- متابعة مستندات البراليس والاعتمادات الواردة لغاية تسديدها من قبل العملاء.

- إستلام البراليس الصادرة من العملاء ومراقبة المستندات المتعلقة بها وإحالتها إلى القسم المختص في المركز الرئيسي في الإدارة العامة.

- إستقبال العملاء والبحث معهم فيما يتعلق بفتح اعتمادات مستندية وتحضير الطلبات المتعلقة بها.

- التأكد من وجود تسهيلات مصرفية معطاة للعملاء بالنسبة إلى فتح الاعتمادات المستندية.

- التأكد من مركزية المخاطر للعملاء قبل إجراء فتح اعتمادات.

- مسك السجلات المتعلقة بالاعتمادات المستندية الواردة والصادرة والمتعلق بالبراليس الواردة والصادرة كذلك السجلات العائدة للكفالات المصرفية الصادرة عن الإدارة العامة بهذا الخصوص.

- إرسال جميع طلبات فتح الاعتمادات وإصدار البوالص إلى قسم الاعتمادات والبوالص في المركز الرئيسي للقيام بتنفيذها طبقاً للإجراءات والتعليمات الصادرة عن الإدارة العامة.
- متابعة مراحل تنفيذ الاعتمادات المستندية وتحصيل البوالص الصادرة مع قسم الاعتمادات والبوالص في المركز الرئيسي.
- إستلام طلبات تعديل الاعتمادات من العملاء ومتابعتها مع قسم الاعتمادات والبوالص في المركز الرئيسي.
- الاتصال مع قسم القطع فيما يتعلق بأبعاد الصرف للعملات المختلفة ولإصدار أو بيع شيكات لصالح هذه العمليات.
- إستقبال العملاء والتشاور معهم بشأن إصدار الكفالات المصرفية.
- التأكد من وجود تسهيلات معطاة للعملاء بالنسبة لإصدار الكفالات المصرفية والتنسيق مع قسم التسليفات بهذا الخصوص.
- التأكد من مركزية المخاطر للعميل قبل إصدار الكفالات المطلوبة.
- إمتثاء الضمانات المطلوبة من العميل قبل إصدار الكفالات.
- متابعة إستحقاقات الكفالات من واقع سجل الاستحقاقات والعمل على استرجاعها أو تجديدها في التواريخ المحددة.
- تحضير جميع القيود المحاسبية والأشعارات المتعلقة بالاعتمادات والبوالص والكفالات وتسجيلها في السجلات واليوميات العائدة لكل منها وفقاً لتواريخها.
- إجراء المطابقات اليومية بين حسابات الاعتمادات والبوالص والكفالات وقسم المحاسبة.
- إستلام البريد الوارد إلى القسم وإعداد خطابات الرد المطلوبة بالتنسيق مع إدارة الفرع.
- إعلام إدارة الفرع بجميع الاشكالات العالقة والعمل على إزالتها بالتنسيق معها.
- إعداد التقارير الدورية عن نشاطات القسم أو الدائرة ورفعها إلى إدارة الفرع.

- الإشراف على موظفي القسم (في حال وجودهم) وتوزيع العمل فيما بينهم وإعداد التقارير الدورية عنهم ورفعها إلى إدارة الفرع.

1 - 6 - القطع والحوالات :

بالنسبة لعمليات القطع والحوالات فهناك أوجه متعددة لعمل هذا القسم ، فمن المصارف من يعتبره تابعاً لعمليات الكونتوار وبالتالي يكون تحت إشراف قسم الحسابات الجارية، والبعض الآخر يعتبره قسماً مستقلاً ويتبع مباشرة لإدارة الفرع.

وبجميع الأحوال فإن هذا القسم يتعاطى مباشرة مع عملاء الفرع من خلال ما يلي :

أ - عمليات القطع :

وهذا يعني بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية على أن يتم ذلك بناءً على أمر خطي مباشرة من العميل ، وبعد مراقبة إدارة الفرع.

ومن المهم جداً الإشارة هنا إلى أن طلب شراء أو بيع العملات يجب أن يتضمن ويشكل واضح ما يلي :

- اسم العميل

- رقم الحساب (إذا كانت العمليات ستتم من حساب لآخر...)

- المبلغ المطلوب شراؤه أو بيعه.

- سعر البيع أو الشراء.

- تواريخ الحق لجائبي العملية المدين والدائن.

- تاريخ عملية القطع.

- توقيع العميل إشعاراً منه بالموافقة على كل ما سبق.

- توقيع إدارة الفرع بالموافقة على إجراء العملية.

- توقيع الموظف الذي قام بإجراء العملية، بدءاً من إعداد الطلب، وحجز المبلغ والسعر وما يعادلها بالعملة المقابلة، مع غرفة القطع المركزية في الإدارة العامة.

علماً بأن جميع عمليات القطع التي تتم في الفروع يجب أن تتم عبر غرفة القطع المركزية في الإدارة العامة، ولا يجوز للفرع أن يحمل مراكز قطع خاصة به.

ب - الحوالات:

وهي جزئين:

- حوالات واردة.

- حوالات صادرة.

بالنسبة للحوالات الواردة: وهي التي ترد للفرع عبر الإدارة العامة، من خلال إشعار دائن يرسل للفرع يوضح فيه قيمة الحوالة (صافي بعد أخذ العمولات المتوقعة) واسم المستفيد ورقم حسابه.

وبعد استلام الإشعار المذكور يقوم الفرع بالاجراءات التالية:

- إذا كانت الحوالة بنفس عملة حساب العميل، تودع بحسابه مباشرة بتاريخ حق مناسب وتسجل قيمتها على المركز الرئيسي.

- يبلغ العميل بورود الحوالة لحسابه طرف الفرع من خلال إشعار دائن يرسل إليه.

- إذا كانت الحوالة بغير عملة حساب العميل، فتسجل قيمة الحوالة على المركز الرئيسي وتعلق بحساب حوالات واردة.

- يخطر العميل بالموضوع ويطلب إليه الحضور إلى الفرع لقبض قيمة الحوالة. نقداً أو لتحويلها إلى عملة أخرى وإيداعها بالحساب.

بالنسبة للحوالات الصادرة: تتم بناءً على طلب خطي يوقع من العميل تبعاً لنموذج خاص يعد في المصرف يوضح فيه:

- المبلغ المطلوب تحويله مع العملة.

- اسم المستفيد ورقم حسابه طرف المصرف الذي يحول إليه المبلغ.

- العمولة المتوقعة.

- اسم العميل ورقم حسابه طرف الفرع (إذا كانت الحوالة من الحساب).

- موافقة إدارة الفرع.
- توقيع الموظف الذي قام بالعملية.
- ومن المهام التنفيذية الأخرى لهذا القسم:
- مسك سجلات خاصة للحوالات توضع تاريخ العملية واسم العميل ورقم حسابه مع المبلغ وتاريخ التنفيذ.
- مسك ملفات خاصة لأوامر الشراء والبيع وآخر لأوامر التحويل.
- والتأكد من احتوائه على كافة العناصر القانونية المطلوبة.
- إستقبال طلبات العملاء لشراء أو بيع عملات أجنبية وفقاً لأسعار القطع المعتمدة وذلك بالتنسيق مع قسم القطع في الإدارة العامة.
- إستلام إشعارات الحوالات الواردة من قسم الحوالات والشيكات في الإدارة العامة ومتابعة تسديدها إلى العملاء.
- إستقبال العملاء وأخذ التعليمات الضرورية فيما يتعلق بإصدار الحوالات وتحضير الطلبات المتعلقة بها والتأكد من توفر المبلغ في حساباتهم من خلال قسم الحسابات الجارية.
- إحتساب العمولات والمصاريف المتعلقة بالحوالات الواردة والصادرة تبعاً للتعليمات الصادرة عن الإدارة العامة.
- إرسال طلبات الحوالات الصادرة إلى قسم الحوالات في المركز الرئيسي لتنفيذها.
- تحضير القيود المحاسبية والإشعارات اللازمة ومسك السجلات المتعلقة بالحوالات الصادرة والواردة.
- حفظ طلبات الحوالات الصادرة والموقعة من العملاء أصولياً وكذلك تأكيدات الشراء والبيع للعملات الأجنبية ضمن ملفات تخصص لكل نوع من هذه العمليات.
- متابعة تنفيذ الحوالات الصادرة من خلال قسم الحوالات في المركز الرئيسي وإشعار العميل بالتفاصيل إذا تطلب الأمر.
- التنسيق مع قسم الحسابات الجارية فيما يتعلق بالحوالات الصادرة أو الواردة لصالح العملاء.

- متابعة تسديد الحوالات الواردة إلى العملاء.

- ضرورة إبلاغ قسم الحوالات في المركز الرئيسي بشأن الحوالات الواردة والتي يتعذر تنفيذها وتسديدها مع شرح كافة الأسباب وكذلك الحوالات الواردة التي انقضت على وصولها للفرع أكثر من اسبوعين ولم يتقدم المستفيد لاستيفائها وذلك بغية أخذ كافة الإجراءات اللازمة تبعاً لكل حالة من الحالات وعملاً بالتعليمات الصادرة عن الإدارة العامة.

- إصدار الشيكات المصرفية وفقاً لطلبات العملاء الموقعة أصولياً والتنسيق مع قسم الحسابات الجارية فيما يتعلق بدفع قيمتها من الحساب وبشأن صحة التوقيع.

- تنفيذ عملية شراء الشيكات المحررة بالعملة الأجنبية من العملاء وفقاً للمبادئ والتعليمات الصادرة عن الإدارة العامة.

- مراقبة الشيكات المشتراة أو شيكات التحصيل من حيث استيفائها كامل الشروط القانونية قبل قبولها.

- حفظ الشيكات وتحضير الجداول والقيود الضرورية بها لإرسالها للتحصيل من خلال قسم الحوالات في المركز الرئيسي في الإدارة العامة.

- متابعة تحصيل الشيكات وبالتالي إشعار العملاء.

- الاتصال مع قسم القطع في الإدارة العامة فيما يتعلق بأسعار الصرف للعملة المختلفة.

- تحضير القيود المحاسبية والاشعارات الضرورية لكل عملية وتسجيل كافة المعلومات المتعلقة بها في السجلات واليوميات العائدة لها مرفقاً لتواريخها والإشراف على حفظها.

- إجراء المطابقات اليومية بين حسابات الحوالات والشيكات وشراء وبيع العملات الأجنبية مع قسم المحاسبة.

- الاتصال يومياً مع قسم القطع في الإدارة العامة بعد انتهاء العمل اليومي لتأكيد كافة العمليات التي تمت خلال اليوم بين الفرع وقسم القطع في الإدارة العامة.

- متابعة التأكيدات الواردة من قسم القطع في الإدارة العامة والتي تثبت فعلياً عمليات الشراء والبيع المنفذة بين الفرع وقسم القطع في الإدارة العامة. مع ضرورة مراجعة قسم القطع بشأن أي من التأكيدات التي يتأخر إرسالها إلى الفرع منعاً لحصول أي إشكالات بعدم تنفيذ العمليات بين الفرع وقسم القطع في الإدارة العامة.

- إستلام البريد الوارد إلى القسم واعداد كتب الرد المطلوبة بالتنسيق مع مساعد مدير الفرع.

- إعلام مساعد مدير الفرع بجميع الاشكالات العالقة والعمل على إزالتها بالتنسيق معه والاتصال بقسم الحوالات في المركز الرئيسي بحال الضرورة.

- إعداد التقارير الدورية عن نشاطات القسم ورفعها إلى مساعد مدير الفرع.

- الإشراف على موظفي القسم بتوزيع العمل فيما بينهم واعداد التقارير الدورية عنهم ورفعها إلى مساعد مدير الفرع.

1 - 7 - قسم المحاسبة:

وهو الجزء الأهم في دراستنا هذه (حيث نتطرق إليه لاحقاً بتفصيل كبير)، فقد تطور إنجاز أعماله بشكل كبير، حيث أنّ جميع المهام المحاسبية كانت تنجز يدوياً وكانت تحتاج إلى جهد ووقت كبيرين، ولكن حالياً وبفضل المكننة أصبحت غالبية أعمال هذا القسم تنجز على الكمبيوتر. وفي الإطار العام فأعمال هذا القسم في الفروع المصرفية يمكن إيجازها حالياً بما يلي:

- الإشراف على النفقات العامة في الفرع، واعداد القيود المحاسبية اللازمة.

- إعداد التقارير اللازمة عن كافة حسابات الفروع وخاصة بالنسبة للاعباء والإيرادات.

- إعداد الحسابات الختامية لهذه الفروع من موازين مراجعة وحسابات النتيجة والميزانية العمومية للفترات المالية.

- إعداد الجردات الشهرية للموجودات الثابتة واستهلاكها ومسك

السجلات الخاصة بها واعداد القيود المالية.

- متابعة عقود الصيانة والتأمين وتوزيع التكلفة على الفترات المالية.

مع الإشارة هنا إلى أن بعض المصارف تعتمد نظام المركزية على الصعيد المحاسبي وبالتالي تصبح جميع هذه الأعمال المذكورة أعلاه تنفذ في المحاسبة المركزية في الإدارة العامة.

1 - 8 - قسم الخدمات العامة :

والذي يتضمن الإشراف ومتابعة أعمال ما يلي :

- البريد

- الأرشييف

- التصوير

- الصناديق الحديدية

وهذه الأعمال بغالبية الفروع تقع تحت الإشراف المباشر لإدارة هذه الفروع.

الفصل الثاني

الإدارة العامة (أو المركز الرئيسي)

(H.O) Head office

يجمع المركز الرئيسي في المصارف التجارية الإدارات الأساسية في المصرف والتي تحدد سياسة المصرف العامة وتوجه وتراقب عمل الفروع عبر مختلف الإدارات والأقسام، إضافة إلى تمركز بعض الأعمال المصرفية حصراً في المركز الرئيسي دون الفروع ومنها مثلاً:

- جميع العمليات اليومية ما بين الفروع يجب أن تثبت محاسبياً في المركز الرئيسي.

- جميع العمليات ذات التأثير على الحسابات مع مصرف لبنان (المقاصة) والمراسلين المحليين والخارجيين، تنجز وتثبت في المركز الرئيسي.

هذا من الناحية التقنية، أما من الناحية الإدارية فهناك أيضاً:

- قرارات التسليف بمنح تسهيلات للعملاء وتحديد قيمتها ونوعها تحدد في الإدارة العامة عبر إدارة التسليف.

- فتح الاعتمادات بكافة أنواعها.

- إجراء التحويلات عبر حسابات المصرف لدى المراسلين.

- سياسات التوظيف المالي والاستثمار بمختلف أنواعها...

إن هذه الأعمال والمهام تنفذ من قبل عدد من الإدارات والأقسام توزع تبعاً لهيكلية المصرف الإدارية نعرض أهمها:

2 - 1 - إدارة التسليف :

إن السياسات العامة للمصرف توضع عادة عبر مجلس الإدارة ويكلف بتنفيذها ومتابعتها رئيس مجلس الإدارة - المدير العام، والذي يقوم بناءً على الدراسات المقدمة إليه من مستشاريه والمدراء المختصين بوضع سياسة التسليف للفترات المستقبلية (والتي عادة توضع لفترات قصيرة سنة أو سنتين، نظراً لطبيعة عمل المصارف التجارية، حيث أن جميع التسليفات التي تمنح للعملاء تعطى لفترة عام واحد تجدد بعدها أو تلغى...)

إن إدارة التسليف تضع الخطط التنفيذية للسياسة التسليفية العامة للمصرف وتبلغ ذلك إلى الفروع عبر تعاميم ومذكرات توضيحية للعمل بموجبها.

وتضبط هذه السياسة الهامة جداً بالنسبة لاستمرارية المصرف، توزع مهام إدارة التسليف إلى عدة أقسام:

- قسم الامتعلامات
- قسم الدراسات
- قسم القضايا القانونية.

2 - 1 - 1 - قسم الامتعلامات :

ومن مهام هذا القسم :

1 - يستلم طلبات التسليف الواردة من الفروع والموقعة من العملاء والمرفقة بالمستندات التالية :

- سجل تجاري مع طلب التسجيل
- عقد الشراكة في حال وجوده
- إذاعة تجارية
- ميزانيات المؤسسة أو الشركة لآخر ثلاث سنوات
- بيان بالأموال المقاربة (بيان قيم ثابتة).

2 - يحيل القسم ميزانيات العملاء إلى قسم الدراسات لتحليلها وتبيان حقيقة وضعه المالي.

3 - يطلب قسم الاستعلامات من قسم القضايا القانونية التأكد من قانونية المستندات المرفقة بطلب التسهيلات، ويطلب إضافة عقارية لكافة المقارنات الواردة في بيان القيم الثابتة.

4 - يقوم القسم بمراجعة طلب التسهيلات الموقع من العميل والذي يحدد فيه حجم التسهيلات المطلوبة ونوعها.

5 - يقوم القسم بالإستعلام عن العميل عن طريق المصارف الأخرى العاملة في لبنان والتي قد يتعامل معها العميل، ومن السوق الذي يعمل ضمنه هذا العميل، وتُطلب هذه المعلومات من عدة مصادر للتأكد من صحتها. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار/السمة وأدبيات العميل.

6 - يطلب القسم بيان «مركزية مخاطر» من مصرف لبنان للأطلاع على وضعية حسابات العميل المدينة لدى المصارف الأخرى.

بناءً على المعطيات والمعلومات التي تتجمع لدى قسم الاستعلامات يعد مسؤول قسم الاستعلامات تقريراً مفصلاً ومبواباً حول وضعية العميل طالب التسهيلات ويبدى رأيه الشخصي حول إمكانية منحه تسهيلات مصرفية أو العكس. ويرفع هذا التقرير إلى إدارة التسليف.

2 - 1 - 2 - قسم الدراسات والتحليل المالي :

وهو القسم الذي يستلم الميزانيات المقدمة من العميل لثلاث سنوات تسبق تاريخ تقديمه طلب التسهيلات، على أن يقوم بتحليل هذه الميزانيات لتحديد:

- نسبة العلاء للشركة أو المؤسسة
- نسبة مديونية الشركة وحجم التزاماتها تجاه الغير من مؤسسات وشركات أخرى أو مصارف أخرى.
- تحديد قدرة هذه الشركة على تسديد القرض المطلوب مع الفوائد التي ستج عنه.

وبعد رئيس القسم بناءً على المعطيات التي يتوصل إليها، تقريراً يرفعه إلى إدارة التسليف مبدئياً رآيه الشخصي حول إمكانية منح العميل تسهيلات مصرفية أم العكس.

2 - 1 - 3 - قسم القضايا القانونية :

ومن مهام هذا القسم المتعلقة بالتسليف :

1 - القيام بدراسة كافة المستندات الواردة في طلب التسهيلات حول :

- تأسيس الشركة وتسجيلها في السجل التجاري.

- الإطلاع على نظام الشركة.

- الإطلاع على الإذاعة التجارية والتأكد من مطابقة التوقيع على طلب

التسهيلات مع المصرح به في الإذاعة التجارية.

- التأكد من وجود محاضر الجمعية العمومية ومصادقتها على البيانات

المالية للسنوات السابقة.

2 - يطلع القسم على بيان القيم الثابتة المقدم من الشركة أو الشركاء

ويستحصل على إفادات عقارية للتأكد من خلوها من أية رهونات أو دعاوى

وليبيان صحة ملكيتها.

بناءً على ذلك يقوم مسؤول القسم بإعداد تقرير يبدي رأيه حول هذه

المستندات ويرفعه إلى إدارة التسليف.

بعد امتلاك التقارير من الأقسام المذكورة، تقوم إدارة التسليف بإعداد

ملف متكامل، وتعد تقريراً مفصلاً حول وضعية العميل من جميع النواحي :

القانونية، المالية والاجتماعية وتتخذ القرار المناسب حول منحه تسهيلات

مصرفية مع تحديد نوعها وقيمتها ومدتها أو ترفض الطلب...

2 - 2 - إدارة العمليات Operations Management :

هذه الإدارة تلعب دور قلب المصرف وتربط ما بين الفروع من جهة وما

بين المصرف ككل ومصرف لبنان والمصارف الأخرى.

ومن أهم الأعمال التي تقوم بها هذه الإدارة :

أ - متابعة عمليات المقاصة عبر ما يلي:

- إستلام الشيكات من الفروع وإرسالها لغرفة المقاصة في مصرف لبنان بعد تجميعها واعداد البيانات المطلوبة حولها وإجراء القيد المحاسبية اللازمة، ثم استلام الردود من المقاصة لإبلاغ الفروع بنتيجة المقاصة حول الشيكات الواردة منها.

- إستلام الشيكات الواردة من المقاصة والمسحوبة من عملاء المصرف وتوزيعها على مختلف الفروع، ومن ثم إستلام الأجوبة عن الشيكات المسحوبة وإبلاغ غرفة المقاصة بذلك، وإثبات كل ذلك محاسبياً.

ب - متابعة عمليات تحصيل الشيكات ما بين الفروع، وإثبات ذلك محاسبياً (إضافة إلى تحصيل السندات وكافة القيم المقولة...).

ج - تنفيذ الحوالات (صادرة - واردة) من وإلى الفروع، وإثبات ذلك محاسبياً.

2 - 3 - إدارة العلاقات الخارجية Foreign Department :

هذه الإدارة على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لأي مصرف لذا فعملية اختيار مدير هذه الإدارة يجب أن يكون على جانب كبير من الأهمية ويخضع عادة لمرافقة رئيس مجلس الإدارة - المدير العام.

ومن المهام الأساسية التي تناط به :

- أن يكون على اتصال دائم بالمراسلين بالخارج أو بممثليهم في مركز عمل المصرف.

- أن يختار المراسلين الذين يمنحون المصرف تسهيلات إئتمانية لتعزيز العمليات الائتمانية وأية تمهيلات أخرى يحتاج إليها المصرف.

- أن يركز على مراسلين كبار، مراسل في كل بلد على الأقل لفتح حسابات لديهم ومراقبة حركة الحساب حيث أن التعامل مع هكذا مراسلين يزيد من الثقة بالتعامل مع المصرف.

- أن يفتح ملفاً لكل مراسل ويحفظ في هذا الملف جميع المراسلات المهمة المتعلقة بالعلاقات الخارجية بالشروط العامة وجميع المستندات التي

- تؤكد على الاستلام واشعارات الاستلام بين المراسل والمصرف.
- أن يتبادل مع المراسلين المقاتيح البرقية وتحفظ هذه في سرية تامة وتكون تحت إشرافه أو مسؤوليته.
 - أن يحضر الرقم السري لأي عملية صادرة عن المصرف بعد أن تكون هذه العملية قد استكملت الشروط المصرفية من قيود حسابية ومراجعات من قبل المدير والمراقب في المركز.
 - ملاحقة التسهيلات الائتمانية مع المراسلين والعمل على تحسينها وزيادته دورياً على ضوء معطيات حسية واحصاءات صادرة عن الأقسام تسلم شهرياً لإدارة العلاقات الخارجية لمعرفة حجم التعامل مع المراسلين.
 - أن يحفظ بسجلات تين:
 - حجم الاعتمادات المستندية الصادرة للمراسلين.
 - حجم الاعتمادات المستندية الواردة من المراسلين.
 - حجم البرالص الصادرة للمراسلين.
 - حجم البرالص الواردة من المراسلين.
 - حجم الحوالات الصادرة للمراسلين.
 - حجم الحوالات الواردة من المراسلين.
 - الإطلاع على حركة حسابات المصرف مع المراسلين.
 - الإطلاع كل ما يتعلق بالمعاملات مع المراسلين.
 - التفاوض مع المراسلين أو مع ممثلهم على قروض إئتمانية لتمويل عمليات دولية والحصول على أحسن الشروط ومراقبتها شرط الاحتفاظ باحتياطي بنفس العملة لهذه القروض على أن لا تقل عن 15% من قيمتها.
 - أن يراقب توظيف وتحريك الاحتياطي يومياً في عمليات يومية تؤمن ربحاً مقابل الاحتفاظ به.
 - يمثل المصرف محلياً وخارجياً لدى المصارف المحلية والمراسلين بالخارج.

ويمكن تقسيم هذه الإدارة إلى ثلاث أقسام:

2 - 3 - 1 - قسم الكفالات Letters of guarantee Department :

وهو القسم الذي يتابع (أو يصدر) عملية إصدار الكفالات من الفروع، كما يحسب سجلات خاصة لها، تبين تاريخ الإصدار والقيمة والجهة المستفيدة مع تاريخ الاستحقاق.

تعريف الكفالات:

الكفالة المصرفية The bank guarantee تعرف بأنها تعهد نهائي يصدر من البنك بناءً على طلب عميله Principal يدفع مبلغ لا يتجاوز حداً معيناً بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من البنك خلال المدة المحددة ودون شرط آخر.

والكفالة هي التزام منفصل ومستقل عن الدين الأساسي Principal Debtor أو العلاقة التعاقدية بين الدائن Creditor والمدين الأساسي Principal debtor.

تقوم الكفالات بدور كبير في الحياة التجارية وفي العمليات الانشائية للوزارات والمصالح الحكومية إذ تتطلب عند النظر في العطاءات والمناقصات والمزايدات الخاصة أن يتقدم الفرد أو الشركة بكتاب ضمان صادر من بنك معتمد.

وبدلاً من أن يتقدم الفرد أو الشركة بإيداع أموال نقدية لدى إحدى المنشآت أو الوزارات أو المصالح الحكومية واستردادها بعد فترة طويلة من الزمن مما يؤدي إلى حجز جزء كبير من أمواله النقدية مجمداً دون استثمار فإنه يستطيع أن يقدم إلى الجهة المختصة كتاب كفالة يقوم مقام هذه الودائع النقدية.

أما في التجارة الدولية فإن الكفالات تستخدم لضمان حق المشتري للبضائع والخدمات تجاه المجهز Supplier نظراً لأن المشتري قد لا يعرف هذا الأخير معرفة وثيقة وربما ساوره الشك في مدى تنفيذ التزاماته المالية أو قدراته المهنية.

الحالات التي تتطلب تقديم الكفالات:

توجد حالات كثيرة يتطلب الأمر فيها تقديم كتب كفالات وهي على سبيل المثال لا الحصر:

1 - الاشتراك في المناقصات العامة: يقضي القانون المالي بأنه في حال الحاجة إلى شراء أدوات أو مواد أو مهمات لازمة لها، فإنه يجب عمل مناقصات عامة حتى تتمكن الوزارة أو المصلحة المختصة من اختيار أحسن الأصناف أو الخدمات بأقل الأسعار.

2 - الاشتراك في المزايدات العامة: لكي تطمئن الوزارات والمصالح الحكومية إلى جدية العطاءات المقدمة لها فإنها تطلب ضماناً مالياً بنسبة مئوية من قيمة المشروع أو البضائع، وتدفع هذه المبالغ لخزائنها ولا ترد إلا بعد فتح مغلفات المناقصات والمزايدات واختيار المناسب منها، وعندئذ ترد الوزارة أو المصلحة الأموال النقدية المودعة كضمان إلى الهيئات والشركات والأفراد التي لا يرسل عليها العطاء، وتحفظ بالودائع الخاصة بالنسبة لمن يرسل عليه العطاء، بل حتى يتم الانتهاء من عملية المناقصة أو للمزايدة على الوجه الذي يرضي المصلحة أو الوزارة.

3 - وتستخدم الكفالات أحياناً لتحل محل براليس الشحن في سحب البضائع من الجمارك عندما يرغب المستورد في سحب بضائمه من الجمارك قبل استلامه لبوليصة الشحن.

4 - كما تقدم الكفالات أحياناً إلى مصلحة الواردات في بعض حالات تسقيط الضرائب، وفي بعض أحوال المنازعات التي تثار بينهم وبين مصلحة الواردات.

5 - يستخدم كتاب الكفالة لتقديمه إلى الوزارات المختلفة مقابل التأمين الذي تنص عليه بعض القوانين والتعليمات كقانون إدارة المطبوعات الذي يقضي بتقديم مبلغ كأمين عند إصدار صحيفة أو مجلة.

6 - كما يستخدم كتاب الكفالة في حالات الادخال المؤقت للسيارات ويقدم إلى مصلحة الجمارك في لبنان.

7 - تستخدم الكفالات أيضاً في حالة استخدام عمال أجانب.

أنواع الكفالات:

تقسم الكفالات إلى الفئات التالية :

أ - كفالة مبدئية أو مؤقتة Provisional letter of guarantee

ب - كفالة نهائية Definite letter of guarantee

ج - كفالة دفعات مقدمة

Advance payments letter of guarantee

د - كفالة عن قيمة العمليات المنتهية

هـ - كفالة مالية Financial letter of guarantee

و - كفالة بحرية Shipping guarantee

ومنستعرض أهم خصائص كل من هذه الكفالات على حدة :

1 - الكفالة المبدئية أو المؤقتة Bid Bond :

تستعمل هذه الفئة من الكفالات في حال دخول المناقصات. إن الغاية من الكفالة المبدئية هو التحقق من جدية المتقدم بالمناقصة ويطلب من الشركات أو الهيئات أو الأفراد الذين يتقدمون في المناقصات الحكومية ويرفق كتاب الكفالة هذا مع العرض الذي يقدم إلى الدوائر المختصة.

2 - الكفالة النهائية Performance Bond :

تستعمل هذه الكفالة لضمان تنفيذ المناقصات. إن الغرض من الكفالة النهائية هو ضمان تنفيذ شروط العقد المتعلق بالمناقصة من قبل الذين رست عليهم المناقصة سواء كانوا شركات أو هيئات أو أفراد.

3 - كفالة دفعات مقدمة :

يشترط البعض في العروض التي يتقدم بها أن تدفع له الوزارة أو المصلحة الحكومية نسبة مئوية معينة من قيمة العقد مقدماً ليستعين بها على تمويل المشروع ويتم الحصول على هذه المبالغ التي تدفع له مقدماً في مقابل تقديم كتب كفالات يطلق عليها (كفالات الدفعات المقدمة).

4 - كفالة من قيمة العمليات المتتية:

وتبلغ عادة 10% من قيمة العمليات تحجزها المصلحة الحكومية حتى تنتهي من معايتها واستلام المشروع أو البناء والتحقق من سلامته ومطابقته للشروط والحواسفات الواردة بالعقد وتكون مدة هذا النوع من الكفالات نصيرة عادة.

5 - الكفالة المالية:

إن الغاية من الكفالة المالية هي ضمان لسداد التزامات العميل (المكفول) المالية في حال عدم تمكنه من تنفيذ ذلك.

6 - الكفالة البحرية:

تطلب هذه الكفالة من قبل العميل في حال وصول البضائع المشحونة إلى ميناء الوصول قبل وصول واستلام بوالص الشحن العائدة لها وذلك لتمكن العميل من إخراج البضاعة. وهي تصدر عن البنك أو أن المصرف يوقع بالتكافل والتضامن مع العميل على نماذج خاصة تعدها شركات الملاحة البحرية أو وكلائها لهذا الغرض. وتسد هذه الكفالة بعد تقديم بوالص الشحن الأصلية مجيرة حسب الأصول.

الفرقاء المعينون في الكفالات:

هناك ثلاثة فرقاء في مضمون الكفالة من أي فئة كانت وهم:

أ - المستفيد Beneficiary وهو الفريق التي تصدر الكفالة لصالحه.

ب - العميل Principal وهو الزبون الذي يطلب من البنك إصدار الكفالة لحسابه.

ج - الكافل Guarantee وهو البنك الذي يصدر الكفالة بناء لطلب العميل وبالنسبة عنه.

2 - 3 - 2 - قسم الحوالات:

وهو القسم الذي يقوم بمتابعة وتنفيذ الحوالات الواردة من المراسلين في الخارج لصالح عملاء الفروع، أو بتنفيذ الحوالات الصادرة من عملاء المصرف لصالح أطراف في الخارج، وتتم هذه العملية على الشكل التالي:

الحوالات الصادرة:

1 - يستلم هذا القسم إشعاراً من الفرع يفيد بأن أحد عملائه طلب إصدار حوالة من حسابه طرف الفرع لحساب المستفيد، على أن تذكر المعلومات التالية :

- اسم المستفيد.

- المصرف الذي ستحوّل إليه المبالغ.

- رقم حساب المستفيد في هذا المصرف.

- الدولة والمدينة والمنطقة.

ويجب أن يظهر هذا الاشعار صراحة على أن قيمة هذه الحوالة قد سجلت على حساب العميل، أو أنها أودعت نقداً.

2 - يقوم القسم بتنفيذ هذا الاشعار محاسبياً - وبعد تلكس خاص بالعملية يبلغ إلى المراسل بعد توقيع مسؤول القسم على ذلك.

3 - تسجل هذه الحوالات على سجل خاص يظهر ما يلي :

- التاريخ .

- رقم الحوالة .

- الفرع الصادر.

- القيمة.

- المستفيد.

- المراسل الذي نفذ بواسطته التحويل.

الحوالات الواردة:

1 - يستلم القسم إشعاراً من المراسل في الخارج يفيد بتحويل مبلغ من المال لصالح أحد عملاء المصرف مع تحديد واضح لما يلي :

- القيمة

- اسم المستفيد

- رقم حساب المستفيد
- الفرع الذي يتعامل معه.
- 2 - يقوم القسم بتنفيذ الاشعار محاسبياً، ويبلغ الفرع المعني بتفاصيل الحوالة بموجب اشعار دائن.
- 3 - تسجل هذه الحوالات على سجل خاص يتضمن:
 - التاريخ
 - رقم الحوالة الواردة
 - القيمة
 - اسم المستفيد
 - الفرع
 - المراسل.

2 - 3 - 3 - قسم الاعتمادات المستندية :

- يقوم هذا القسم بالمهام التالية :
- إستلام طلبات فتح الاعتماد المستندي الوارد من الفرع والموقع من العميل والذي يحدد فيه كافة تفاصيل الاعتماد من:
 - الاعتماد (استيراد - تصدير).
 - نوع الاعتماد (سرى تفصيل لأنواع الاعتمادات لاحقاً).
 - قيمة الاعتماد ومدته.
 - أطراف الاعتماد (سرى تحديد مفصل لأطراف الاعتماد لاحقاً).
- وطلب فتح الاعتماد الوارد من الفرع يجب أن يوشر عليه مدير الفرع مع ذكر ملاحظاته في حال وجودها.

بعد استلام الطلب، يقوم هذا القسم بمراجعته واعداد نموذج فتح اعتماد خاص بالمصرف (Application) ليوقع عليها العميل وتحضر المراسلات الخاصة بذلك (تلكس...) لتعرض على المسؤولين المختصين (المدير العام -

مدير العلاقات - الخارجية - مدير التسليف... وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة يرسل تلكس فتح الاعتماد إلى الطرف المعني.

- وفي حالة الاعتمادات الواردة، يستلم هذا القسم البيانات الواردة (تلكس - فاكس...) والتي توضح نوعية هذا الاعتماد وموجبات المصرف تجاهه... وبعدها يقوم بإبلاغ المستفيد (المصدر) عبر إرسال نسخة عما ورد إليه.

- يمسك القسم السجلات الخاصة بالاعتمادات المستندية والتي توضح ما يلي:

- تاريخ تنفيذ الاعتماد - المصرف المراسل - البلد (الصادر إليه الاعتماد أو الوارد).

- اسم العميل فاتح الاعتماد - اسم المستفيد من الاعتماد (مع كل التفاصيل المطلوبة...).

- قيمة الاعتماد - نوعه - تاريخ الاستحقاق - مع توقيع رئيس القسم..

- يقوم القسم بتنفيذ القيود المحاسبية المطلوبة.

ونظراً لأهمية الاعتماد المستندي ودوره الأساسي في الحركة التجارية العالمية بشكل عام، وتأثيراته الإيجابية على عمل المصارف، ستقوم بتعريف الاعتماد المستندي والهدف منه وتحديد أطراف هذا الاعتماد وأنواعه...

تعريف الاعتماد المستندي:

الاعتماد المستندي هو الاعتماد الذي يفتحه المصرف بناء على طلب عميله ويسمى الأمر أو معطي الأمر، لصالح شخص ثالث يسمى المستفيد، يتعهد فيه بدفع أو قبول كمبيالة مسحوبة عليه من هذا المستفيد وذلك بشروط معينة واردة في هذا التعهد ومضمون بحيازة المستندات الممثلة للبضاعة المصدرة وكقاعدة عامة يتم تبليغ ودفع وتنفيذ الاعتماد عن طريق بنك آخر في بلد المستفيد يكون عادة مراسل للبنك الذي يفتح الاعتماد.

الهدف من الاعتماد المستندي:

يتميز الاعتماد المستندي عن وسائل الايقاء الأخرى، كالدفع مقدماً أو

الدفع النقدي أو الدفع مقابل سحب مستندات، بأنه كالكفالة مضمونة الايفاء. وهناك أسباب عديدة تدفع البائع بأن يطلب تسوية ائتمن عن طريق الاعتماد المستندي نظراً لأن البائع قد لا يعرف عميله المشتري معرفة وثيقة وربما ساوره الشك في مدى تنفيذ التزاماته المالية أو ملاءته أو ربما لأن المشتري يقيم في بلد يتعرض باستمرار لهزات سياسية واقتصادية. في هذه الحالة يحاول البائع أن يبحث عن أضمن وسيلة ليقبض بها ثمن بضاعته ويسعى قدر المستطاع أن يقلل من أخطار تعرضه للخسائر ولا يتوفر له ذلك إلا بواسطة الاعتماد المستندي غير القابل للقبض (IRREVOCABLE) ومعزراً (CONFIRMED) من قبل بنك يكون عادة في بلد المستفيد ومن جهة أخرى فإن الغاية من استعمال الاعتمادات المستندية من قبل الدول ذات الاقتصاد الموجه أو البلاد التي تفسخ قيوداً على حرية التدارل للنقد EXCHANGE CONTROL REGULATIONS) انه يحقق لها إشرافاً ومراقبة كاملتين على عمليات امتيراد وتصدير البضائع.

أطراف الاعتماد المستندي :

في كل اعتماد مستندي يوجد على الأقل أربعة أطراف أماسيين :

1 - طالب فتح الاعتماد THE APPLICANT FOR THE CREDIT :

وهو بطبيعة الحال المشتري الذي تعهد للبائع بأن يتم دفع الثمن في عقد البيع المبرم بينهما عن طريق الاعتماد المستندي ويتوخى من عملية فتح الاعتماد الحصول على بضاعة معينة في مهلة معينة ويتأكد من شحن البضاعة قبل أن يدفع ثمنها.

2 - المستفيد THE BENEFICIARY :

وهو البائع الذي تعهد له المشتري في عقد المبيع بفتح اعتماد لصالحه ليتمكن من قبض ثمن البضاعة فور شحنها.

3 - البنك فاتح الاعتماد THE ISSUING BANK :

وهو البنك الذي يطلب فيه عميله المشتري بفتح الاعتماد. والتعهد لدى المبتعيد بدفع قيمته إذا قام بتنفيذ الشروط المدرجة في كتاب الاعتماد.

4 - مصرف البائع :

وهو على الغالب مراحل البنك الفاتح للاعتماد في بلد البائع الذي ينوب عنه بتبليغ الاعتماد ويسمى في هذه الحالة البنك المبلغ (THE ADVISING BANK) فإذا طلب منه البنك فاتح الاعتماد تعزيز الاعتماد يسمى في هذه الحالة بالإضافة إلى التسمية السابقة البنك المعزز للاعتماد (THE CONFIRMING BANK) وإذا كان للبنك فاتح الاعتماد حساب دائن أو تسهيلات اعتمادات لدى البنك المبلغ والمعزز وقام بدفع قيمة الاعتماد للمستفيد وقيد الثمن على البنك فاتح الاعتماد فيضاف إلى التسميات السابقة تسمية جديدة وهي البنك الدافع (THE PAYING BANK) ويقوم هذا البنك باستلام المستندات وتدقيقها حسب الشروط الواردة في كتاب الاعتماد ثم يدفع الثمن إلى البائع فيما إذا كانت مطابقة لشروط الاعتماد ويرسلها إلى البنك الذي فتح الاعتماد ويقيد عليه قيمة المستندات. إلا أنه في بعض الاعتمادات المستندية قد لا يكون للبنك فاتح الاعتماد حساب لدى البنك المبلغ أو المعزز عندها يحدد البنك الفاتح للاعتماد في كتاب الاعتماد، المصرف الذي يقوم بتسديد المبلغ إلى البنك المعزز نيابة عن البنك الفاتح للاعتماد ويسمى البنك الذي يقوم بالدفع البنك المستند للاعتماد (THE REIMBURSING BANK) ودور هذا الأخير ينحصر فقط في دفع قيمة المستندات إذا حول له البنك الفاتح للاعتماد المبلغ المنوي دفعه أو كان رصيده كافياً لتغطية الثمن، فإذا لم يحول البنك فاتح الاعتماد القيمة للبنك المستند أو كان رصيده لا يسمح بقيد القيمة فيرجع في هذه الحالة البنك المعزز والدافع للمستفيد بطلب المبلغ من البنك فاتح الاعتماد بموجب التعهد المدون في كتاب الاعتماد.

أنواع الاعتماد المستندي:

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى أنواع مختلفة تبعاً للزاوية التي تنظر إليها منها، فهي من حيث الالتزام غير قطعية REVOCABLE وقطعية IRREVOCABLE وإذا تدخل بنك وسيط في العملية فهي معززة أو غير معززة COFIRMED - UNCONFIRMED وإذا انتقلت إلى مستفيد آخر غير المستفيد الذي فتح له الاعتماد فهي قابلة للتحويل TRANSFERABLE أو مساندة

BACK TO BACK ومن حيث طريقة الدفع فقد تكون اما مقابل الايفاء فوراً أو بقبول كميالة المستفيد وخصمها أو التسليف الممبق على قيمة الاعتماد وقبل تقديم المستندات أو ما يطلق عليه الشرط الأحمر RED CLAUSE ومن حيث طريقة التنفيذ فقد تكون دورية أو متجددة REVOLVING .

أ - الاعتماد غير القطعي أو القابل للالغاء REVOCABLE :

هو الاعتماد الذي يحتفظ المصرف فاتح الاعتماد بحق الغائه أو تعديل شروطه في أي وقت دون اشعار المستفيد بذلك وبدون مسؤولية عليه من قبل المستفيد أو من قبل العميل الآخر. وقد نظمت القواعد والاعراف الموحدة للاعتمادات المستندية، هذا النوع من الاعتماد المستندي حيث يجب أن يبين الاعتماد بوضوح ما إذا كان قابلاً للتقضى أم غير قابلاً للتقضى وفي حالة غياب نص من هذا القبيل يعتبر الاعتماد المستندي قابلاً للتقضى.

كما نصت المادة التاسعة أيضاً يمكن تعديل أو إلغاء الاعتماد القابل للتقضى من قبل البنك الفاتح للاعتماد في أية لحظة دونما حاجة لاشعار المستفيد مسبقاً. إلا أن المصرف الفاتح للاعتماد ملزم بتغطية أية عملية يقوم بها الفرع أو المصرف الآخر الذي يحول إليه الاعتماد ويصبح أملاً للدفع أو القبول أو التداول، التي يكون قد أجراها ذلك الفرع أو المصرف الآخر قبل تسلمه الاشعار بالتعديل أو الإلغاء، وذلك مقابل مستندات تكون في ظاهرها مطابقة لشروط الاعتماد.

كما يلتزم أيضاً بتسديد القيمة للفرع وأو المصرف الآخر الذي يحول إليه الاعتماد

إذا قام هذا الفرع أو المصرف الآخر باستلام المستندات التي تبدو ظاهرياً أنها مطابقة لشروط الاعتماد قبل تسلمه الاشعار بالتعديل والالغاء.

وبناء على هذه النصوص يتضح لنا أن الاعتماد القابل للتقضى لا يرتب التزاماً مباشراً في ذمة البنك لصالح المستفيد إنما يقتصر دور البنك على مجرد ابلاغ المستفيد بأنه فتح لمصلحته وبناءً على طلب المشتري معطي الأمر اعتماداً بمبلغ معين دون أي التزام أو تعهد أو مسؤولية من جانب البنك.

هذه الصورة من الاعتماد المستندي ليست لها أية قيمة قانونية طالما

البنك غير ملزم تجاه المستفيد من الاعتماد وإنما تنحصر علاقته بين البائع والمشتري في طريقة تنظيم الدفع بينهما، ولذلك لا يستعمل هذا الاعتماد إلا بين طرفين يعرفان بعضهما جيداً ويثق أحدهما بالآخر ثقة تامة، ونظراً لقلة مصاريفه بالمقارنة مع الاعتماد القطعي.

وعلى كل حال فهو نادر الاستعمال لأنه لا يشكل أية ضمانات للبائع طالما أن البنك يستطيع إلغاءه في أي وقت وبدون إبلاغ المستفيد، وقد جرى العرف على أن تبلغ البنوك مراسيلها في بلد المستفيد بإلغاء أو تعديل الاعتماد.

وإذا كان من حق البنك إلغاء الاعتماد القابل للتقص متى شاء إلا أن هذا الحق ليس مطلقاً وإنما يجب أن يراعى ما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة التاسعة من القواعد والاعراف الموحدة للاعتمادات المستندية، إذ أنه يفهم من هذا النص أن البنك فاتح الاعتماد قد يبلغ المستفيد مباشرة بالاعتماد أو عن طريق بنك وسيط يوجد في بلد المستفيد وقد يكون هذا البنك الوسيط فرعاً للبنك فاتح الاعتماد وقد يكون مراسلاً عنه، كما قد يكون الاعتماد مستحق الدفع لدى هذا البنك الوسيط وقد يقتصر دور البنك الوسيط على مجرد تبليغ الاعتماد للمستفيد فإذا قام البنك الوسيط بقبول المستندات المطابقة لشروط الاعتماد وقام بالدفع أو القبول قبل أن يبلغه البنك فاتح الاعتماد بالإلغاء يعتبر تصرفه سليماً ويلزم البنك فاتح الاعتماد بأن يدفع إليه كل ما دفعه للمستفيد تنفيذاً للاعتماد.

ومع أن القواعد والاعراف الموحدة قد أعطت للبنك الحق في إلغاء الاعتماد بدون إشعار المستفيد من الاعتماد إلا أن الرأي الراجح أنه لا بد من مراعاة قواعد حسن النية وعدم التعسف في استعمال الحق عند نقض الاعتماد وعلى البنك أن يراجع عميله المشتري قبل نقض الاعتماد حتى لا يلحق بتصرفه ضرراً بعميله الآخر.

ب - الاعتماد القطعي أو الغير قابل للإلغاء IRREVOCABLE :

هذا النوع من الاعتمادات شائع الاستعمال في التجارة الدولية ويصدر عن مصرف بناء على تعليمات عميله المشتري لصالح مصدر في بلد أجنبي ويبلغ عادة إليه عن طريق فرع البنك فاتح الاعتماد أو مراسل له أو حتى بنك المستفيد نفسه. في هذا النوع من الاعتمادات يكون البنك الفاتح للاعتماد

ملتزماً شخصياً وبصورة مستقلة تجاه المستفيد ويتعهد للأخير تعهداً قطعياً لا رجوع عنه بأنه يقبل أن يدفع ما يسحبه عليه المستفيد من كمبيالات تنفيذاً لشروط الاعتماد. ولا يمكن الغاؤه أو تعديله إلا بموافقة المستفيد وبسبب طبيعة هذا النوع من الاعتماد غير القابل للنقض يجب أن ينص الاعتماد على مدة صلاحية الاعتماد للتنفيذ وهي المدة التي يجب على المستفيد من الاعتمادات أن يقوم خلالها بتقديم المستندات المطلوبة في الاعتماد شرط أن تكون مطابقة لشروطه. وهكذا نرى أن هذا النوع من الاعتماد يشكل ضماناً للبائع مستقلة عن عقد فتح الاعتماد القائم بين المشتري والبنك فاتح الاعتماد ومهما طرأ على أوضاع المشتري سواء فقد هذا الأخير الأهلية القانونية أو أفلس أو حجز عليه أو توفي أو امتنع عن تقديم الضمانات التي تعهد بها عند فتح الاعتماد. كما أنه مستقل عن عقد البيع ومهما نشأ من خلاف بين المشتري والبائع على شروط البيع والبضائع.

وقد نظمت القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية هذا النوع من الاعتماد فقتضت المادة العاشرة فيه على ما يلي:

أ - يشكل الاعتماد غير القابل للنقض تعهداً ثابتاً يلتزم به المصرف فاتح الاعتماد بشرط تقديم المستندات المطلوبة واحترام شروط الاعتماد وذلك:

- بالدفع أو التعهد إذا كان الاعتماد قابلاً للدفع لدى الاطلاع.

- بالدفع أو التعهد في المدة المعينة في كتاب الاعتماد إذا كان قابلاً للدفع الموجل.

ب - يمكن تبليغ المستفيد باعتماد غير قابل للنقض بواسطة مصرف آخر THE ADVISING BANK دونما التزام من جانب هذا الأخير، إلا أنه عندما يقوم المصرف الفاتح للاعتماد بتحويل مصرف آخر أو الطالب إليه تعزيز اعتماد غير القابل للنقض، ويقوم هذا الأخير بذلك، فإن هذا التعزيز يشكل إلزاماً ثابتاً على المصرف الذي عزز الاعتماد THE CONFIRMING BANK بشرط تقديم المستندات المطلوبة والالتزام بشروط وتفاصيل الاعتماد.

ويتعزيز الاعتماد المستندي الغير قابل للنقض من قبل البنك الوسيط يصبح هذا البنك الأخير مدينًا متضامناً مع البنك الفاتح للاعتماد تجاه

المستفيد. وهذا النوع من الاعتمادات يطلق عليه THE IRREVOCABLE CONFIRMED CREDIT أي الاعتماد الغير قابل للتقضى والمعزز وهو يشكل أعلى مراحل الضمان للمستفيد إذ أن كلا المصرفين (المصرف الفاتح للاعتماد والمصرف المعزز له) يصبحان ملزمان بوفاء قيمة الاعتماد بالكامل ويستطيع المستفيد أن يطالب أيهما شاء بقيمة الاعتماد وإن كان الأيسر عليه أن يطالب البنك المعزز الموجود في بلدته ولا يمكن لمثل هذه الالتزامات أن تعدل أو تلغى دون موافقة البنك الفاتح للاعتماد، البنك المعزز (إذا وجد) والمستفيد ولا يعتبر القبول الجزئي لتعديل ما نافذاً بدون موافقة جميع الأطراف المعنية.

وقد نشأت فكرة تعزيز الاعتمادات المستندية أصلاً في بداية القرن التاسع عشر عندما كان المصدرون الانكليز لا يكتبون بتعهد مصرف أميركي بل يشترطون تعزيز مصرف انكليزي لأن المصارف البريطانية كانت من أكبر مصارف العالم بينما أميركا كانت لا تزال في ذلك الوقت بلاداً نامية ومصارفها لا توحى بالثقة اللازمة.

أنواع الاعتمادات المستندية من حيث وسيلة الدفع :

نصت الفقرة (أ) من المادة الحادية عشر للقواعد والأعراف الموحدة على أن جميع الاعتمادات يجب أن تبين بوضوح فيما إذا كانت قابلة للدفع بالإطلاع SIGHT PAYMENT أو الدفع المؤجل DEFERRED PAYMENT أو ضد قبول محويات ACCEPTANCE أو للتداول NEGOTIATION.

1 - الاعتمادات المستندية القابلة للدفع عند الطلب : SIGHT

PAYMENT

هذا النوع من الإعتمادات، يفرض على المصرف فاتح الإعتماد دفع القيمة المطلوبة عند طلب المستفيد ذلك عبر مصرفه، وعادة ما يتم الدفع بمجرد إطلاع المصرف فاتح الإعتماد على مستندات الشحن ومطابقتها لشروط فتح الإعتماد وهو بذلك يمكن إعتباره مجرد تسوية لدين ناتج عن شراء بضاعة، والعديد من هذه الاعتمادات المستندية، وخاصة الصادرة من دول الكومنولث ودول الشرق الأقصى، تطلب سحبيات لدى الإطلاع بالإضافة إلى المستندات العادية. هذه الكمبيالات تكون مسحوة من البائع على العميل فاتح الاعتماد أو البنك الفاتح للاعتماد أو البنك المعزز وذلك

حسب الشروط الواردة في الاعتماد. أما الدول الأوروبية فلا تطلب عادة هكذا سحوبات التي لا تمثل برأيها سوى إيصال. وبما أن السحوبات تكون عادة مشروطة بدون حق الرجوع على الساحب WITHOUT RECOURSE فإنها لا تشكل أية ضمانة أو التزام تجاه الفرقاء المعنيين بالاعتماد بل ينظر إليها على أنها تتطلب عملاً إضافياً ومصاريف زائدة لا لزوم لها كرسوم الطوابع التي تلصق عليها.

2 - الاعتماد المستندي مقابل سحوبات مزجلة الدفع :

ACCEPTANCE CREDIT

إذا رغب البائع أو كان عليه أن يقدم بعض التسهيلات إلى المشتري بموجب عقد البيع المبرم بينهما فإن طريقة الدفع في الاعتماد المستندي المئوي فتحة تفرض على المستفيد أن يقوم بإصدار كمبيالات بالإضافة إلى المستندات المطلوبة، تكون مسحوبة على البنك المعزز أو البنك الفاتح للاعتماد وأو المشتري حسب ما تكون عليه الحال. وتكون هذه السحوبات عادة قابلة للدفع مثلاً لمدة 30 ، 60 ، 90 ، 120 ، 150 أو 180 يوماً للاطلاع أو بعد تاريخ الشحن الفعلي أو بعد تاريخ الفاتورة.

لا شك أن هناك فرق بين الاعتماد المستندي القابل للدفع الفوري والاعتماد مقابل سحوبات تدفع بعد مدة معينة، فبدلاً من أن يقبض المستفيد الثمن بمجرد تقديم المستندات، يكون عليه أن ينتظر حتى تاريخ الاستحقاق ليقبض الثمن. إلا أنه في الغالب فإن هذه السحوبات تكون مسحوبة على البنك المعزز للاعتماد. عند تقديم المستندات من قبل المستفيد فإن البنك المذكور يقبل الكمبيالة المسحوبة عليه وهكذا يحصل المستفيد على قبول مصرف معروف منه وموجود في بلده، وبواسطة هذا السحب المقبول يستطيع المستفيد أن يخصمه لدى البنك المذكور أو لدى مصرفه أو يخصمه في السوق العالية المحلية، إذا رغب في قبض الثمن قبل تاريخ الاستحقاق. وإذا كانت السحوبات مقبولة من شخص ثالث (مثلاً من قبل المشتري) فإن البنك الفاتح للاعتماد والبنك المعزز له يكفلان قبول المشتري ويتعهدان بدفعها في تاريخ الاستحقاق بدون حق الرجوع على الساحب.

3 - الاعتماد المستندي المؤجل الدفع :

DEFERRED PAYMENT CREDIT

يختلف هذا النوع من الاعتمادات عن الاعتمادات مقابل محويات مؤجلة الدفع اختلافاً بسيطاً بالنسبة للمستفيد، والفرق الأساسي هو عدم وجود سحب يقدم مع بقية المستندات المطلوبة في الاعتماد، عند تقديم المستندات الصحيحة، يقوم البنك الفاتح للاعتماد أو البنك المعزز له بإصدار تعهد خطي بالدفع إلى المستفيد في تاريخ الاستحقاق حسب ما يكون قد نص عليه في الاعتماد. ومن الممكن أن تكون الاعتمادات مؤجلة الدفع معززة أو غير معززة. أما بالنسبة للمصاريف فإن الاعتماد المستندي المؤجل الدفع أقل تكلفة من الاعتماد المؤجل الدفع مقابل سحب ما إذا كان المستفيد يستطيع بواسطة التعهد الخطي بالدفع أن يحصل على سلفة مقدماً قبل تاريخ الاستحقاق لأن كلفة الحصول على سلفة مقدماً أقل كلفة من مصاريف وفوائد خصم السند. إلا أن العائق الوحيد بالنسبة للمستفيد، أنه لا يستطيع أن يستلف بموجب التعهد الخطي إلا من البنك المعزز للاعتماد الموجود في بلده أو من البنك الفاتح للاعتماد إذا فتح له الاعتماد مباشرة بينما يستطيع إذا حصل على سحب مؤجل الدفع أن يخصمه لدى أي مصرف أو من السوق المالية المحلية كما سبق ذكره. وعلى كل حال فإن هذان النوعان من الاعتمادات يعتبران ميسرتي تمويل بالنسبة للمشتري لأنه يستطيع أن يبيع البضاعة ويقبض ثمنها قبل تاريخ الاستحقاق.

4 - الاعتماد ذو الشرط الأحمر RED CLAUSE CREDIT :

يتضمن هذا النوع من الاعتمادات فقرة خاصة كانت تكتب بالحبر الأحمر للفت الانتباه إليها ومن هنا اشتق اسمه. وبموجب هذه الفقرة يخول البنك المراسل أو المعزز للاعتماد بإقراض المستفيد سلفة على قيمة الاعتماد قبل أن يقدم المستندات وهذا النوع من الاعتماد يستعمل بشكل خاص في تجارة الصوف في أستراليا.

ويجب تحديد المبلغ الذي يمكن أن يدفع مقدماً، ويهدف هذا النوع من الاعتماد لتأمين رأسمال للمستفيد ليتمكن من شراء البضاعة المتعاقد عليها مع

المشتري عندما لا يكون هو المنتج للبضاعة بل يكون وسيطاً بين المنتج والمشتري.

في بعض الأنواع من التجارة ولا سيما تجارة الصوف في أستراليا أو تجارة المواد الأولية يضطر المستفيد من الاعتماد أن يجمع الكميات المتعاقد عليها من أماكن مختلفة وإلى إقراض المنتجين مبلغ من المال يقطع عند استلامه للبضاعة. وعندما يقدم المستفيد المستندات المطلوبة والمطابقة لشروط الاعتماد يحسم البنك قيمة السلفة المدفوعة مقدماً مع الفوائد المتوجبة ويدفع له رصيد قيمة المستندات.

وطريقة الدفع سلفاً في هذا النوع من الاعتماد تأخذ أشكالاً مختلفة وعلى كل حال يجب أن تميز بين الدفعات المضمونة وغير المضمونة.

في الدفعات المضمونة، يقدم المستفيد إيصالاً بالدفعات المقبوضة سلفاً مع تعهد مصرفي بأن يقوم بشحن البضاعة خلال المدة المتفق عليها في الاعتماد وتقديم المستندات المطابقة لشروطه. فإذا لم يقيم المستفيد بتقديم المستندات وشحن البضاعة فإن البنك المعزز للاعتماد أو المراسل، يطالب البنك الذي كان قد كفل المستفيد بتسديد قيمة الدفعة مع الفوائد المترتبة عليها. وفي حالة الدفعات غير المضمونة أي التي يكون المستفيد منها قد تعهد شخصياً بتقديم المستندات وشحن البضاعة، فإذا لم ينفذ ما تعهد به عندها يطالبه البنك المراسل أو المعزز للاعتماد بإعادة قيمة السلفة مع الفوائد المترتبة عليها. فإذا لم يرد هذه السلفة يعود البنك الدافع للسلفة بمطالبة البنك الفاتح بقيمة هذه السلفة إذا لم يكن قد طالبه فيها عند تقديمها، لأن تسليم المستفيد قد تم بناء على طلبه وكامل مسؤوليته ويقوم البنك الفاتح للاعتماد بمطالبة المشتري ورد السلفة إليه وأخيراً يقوم المشتري بدوره بمطالبة المستفيد الذي أخل بالتزامه ويدعي عليه ويقاضيه وفقاً لعقد البيع المبرم بينهما.

- الاعتماد الدوري أو المتجدد REVOLVING CREDIT :

يلجأ إلى هذا النوع من الاعتماد بعض المستوردين الذين يتجهزون فرصة انخفاض أسعار بعض السلع، يطلب كميات تفوق حاجتهم. كما يلجأ إليه بعض المصدريين الذين يتعاقدون مع المصدريين على توريد بعض أنواع من

البضائع يتكرر تصديرها دورياً. فبدلاً من فتح اعتماد مستقل لتسوية كل عملية، ابتدع الفكرة المصرفي هذا النوع من الاعتمادات لسد الحاجة إليه وهو عبارة عن اعتماد واحد يتجدد بالنظر إلى كل من هذه العمليات.

يتجدد الاعتماد الدوري REVOLVING بالنسبة إلى المدة أو القيمة. ويكون متجدداً بالنسبة إلى المدة TIME إذا كان مثلاً بمبلغ 10,000 دولار شهرياً يتجدد خمس مرات حتى مبلغ حده الأقصى 60,000 دولار خلال فترة محددة لستة أشهر مثلاً، ومعنى ذلك أن كل مبلغ من قيمة الاعتماد لم يستعمل في شهر يكون قابلاً للاستعمال في الشهر الذي يليه ويعرف هذا النوع بالاعتماد المجمع CUMULATIVE أي تتجمع فيه المبالغ من فترة زمنية إلى الفترة التي تليها. وقد ينص الاعتماد بأن عدم استعمال المبلغ في المدة المحددة له لا يحق نقله إلى المدة اللاحقة وهكذا يسقط حق الاستفادة في المبلغ غير المستعمل العائد لهذه الفترة دون أن يؤثر على حقوقه عن الفترات القادمة. ويعرف هذا النوع بالاعتماد غير المجمع NON CUMULATIVE أما بالنسبة إلى القيمة VALUE فإن مبلغ الاعتماد يتجدد تلقائياً كلما قدم المستفيد مستندات ضمن المهلة المتفق عليها، أي باستطاعة المستفيد أن يستخدم هذا الاعتماد مرة تلو الأخرى كلما قدم مستندات جديدة.

ومن الأفضل تحديد مجموع كامل المبالغ التي يمكن تداولها في الاعتماد وسحبها لأن عدم التحديد يفتح المشتري والمصارف أمام التزامات لا حصر لها ولهذا السبب فهو نادر الاستعمال. وهذا التحديد يجب أن يتم بالاتفاق بين المشتري والمصرف فاتح الاعتماد.

أما ما نصت عليه المادة 45 التالية من الأعراف والأصول الموحدة فهو ليس من نوع الاعتمادات المتجددة REVOLVING بل من نوع الاعتمادات التي تنفذ بالتقسيط BY INSTALEMENTS.

إذا كانت اللغات وأو الشحنات قد حددت بمواعيد معينة، وعندما لا شحن أية دفعة (شحنة) منها في موعدها المحدد المسموح به يبطل مفعول الاعتماد بالنسبة لتلك الدفعة (الشحنة) أو الدفعات (الشحنات) اللاحقة ما لم ينص في الاعتماد على غير ذلك صراحة.

6 - الاعتماد القابل للتحويل TRANSFERABLE CREDIT :

حددت المادة 45 من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية المبادئ والأسس القانونية لهذا النوع من الاعتمادات إذ نصت على ما يلي :

أ - الاعتماد القابل للتحويل هو الذي يحق بموجبه للمستفيد أن يطلب من المصرف المخول بالدفع أو القبول أو إلى أي مصرف آخر مخول بالشراء، بوضع الاعتماد كلياً أو جزئياً تحت تصرف قريب ثالث واحد أو أكثر (مستفيدين ثانيين) SECOND BENEFICIARIES .

يطلب المستفيد البائع هذا النوع من الاعتماد عندما لا يكون هو نفسه المنتج للبضاعة أو لأنه لا يملك القدر الكافي من البضائع التي تعهد بشحنها للمشتري، أو لأنه لا يملك القدر الكافي من الأموال لشراؤها من الغير، أو يقتصر دوره كوسيط في عملية التحويل لقاء عمولة يتقاضاها من المستفيد الثاني.

ب - لا يمكن تحويل الاعتماد إلا إذا ذكر فيه المصرف الفاتح للاعتماد صراحة بأنه «قابل للتحويل» TRANSFERABLE «وإن التعابير مثل «قابل للجزء» DIVISIBLE أو «قابل للتقسيم» FRACTIONALEE أو «قابل للتنازل» ASSIGNABLE أو «قابل للنقل» TRANSMISSIBLE لا يضيف أي شيء إلى معنى العبارة «قابل للتحويل» ولا يجوز استعمالها.

ج - لا يكون المصرف الذي يطلب إليه إجراء التحويل، سواء عزز الاعتماد أم لا، ملزماً بإجراء التحويل إلا ضمن الحدود والطريقة التي يوافق عليها هذا المصرف صراحة.

وقد أعطت غرفة التجارة الدولية التي وضعت هذه النصوص، الحرية للمصرف المطالب بإجراء التحويل، بتحويل الاعتماد وفقاً للطريقة التي تناسبه وتلائم مع ظروفه لأنه نتيجة لهذا التحويل سيلتزم شخصياً ومباشرة تجاه المتنازل له (المستفيد الثاني). والقصد هو حمايته من مطالبة المستفيد الأول (المتنازل) بإضافة شروط غير الشروط الأساسية الواردة في الاعتماد الأصلي.

د - تدفع نفقات المصرف المتعلقة بالتحويل من قبل المستفيد الأول (FIRST BENEFICIARY) ما لم يرد نص يخالف ذلك. وإن المصرف

المحول لا يكون ملزماً بإجراء التحويل إلا بعد أن يتم دفع النفقات المتعلقة بالتحويل.

وان إعطاء الحق للمصرف الذي يقوم بالتحويل باستيفاء عمولة عن هذا التحويل نظراً لأنه سيحمل أعباء جديدة مقابل موافقته على التحويل والتعامل مع أكثر من طرف، مما يستلزم جهداً إضافياً ينبغي تعويضه عنه.

هـ- لا يمكن تحويل الاعتماد (القابل للتحويل) لأكثر من مرة واحدة فقط، إلا أنه يجوز تحويل الاعتماد القابل للتحويل على أجزاء متفرقة على أن لا تزيد هذه الأجزاء المتفرقة في مجموعها عن مبلغ الاعتماد وبشروط أن لا يكون هناك ما يمنع من تجزئة الشحنات (PARTIAL SHIPMENTS) وتعتبر التحويلات المذكورة مجتمعة بالنسبة للاعتماد كتحويل واحد فحسب.

لا يجوز تحويل الاعتماد إلا وفق الشروط والتعليمات المحددة في أصل الاعتماد الأصلي باستثناء ما يتعلق بمبلغ الاعتماد، أو بأية وحدة للأسعار المذكورة للبضاعة أو بعملة سريان مفعول الاعتماد، أو آخر تاريخ لتقديم المستندات حسبما تنص عليه المادة 47 أو تاريخ الشحن، التي يمكن إنقاص أو تخفيض أي منها أو جميعها أو بزيادة النسبة المئوية للمبالغ التي يجب على بوليصة التأمين أن تغطيها لتتوافق مع المبلغ المحدد في الاعتماد الأصلي. إضافة إلى ذلك، يمكن استبدال اسم طالب فتح الاعتماد باسم المستفيد الأول، إلا إذا كان قد ورد في الاعتماد الأصلي على وجه التحديد ما يوجب ذكر اسم طالب فتح الاعتماد في أية مستندات غير الفاتورة فيجب عندئذ التقييد بتنفيذ هذا الشرط.

إن القصد من تحويل الاعتماد مرة واحدة فقط، هو كي لا تتعدد التحويلات وتتعدد عمليات التدقيق والمطابقة ولحصر المسؤوليات عند عدم التنفيذ.

أما القصد من تحويل الاعتماد وفقاً لنفس الشروط الأساسية الواردة فيه مع الاستثناءات المذكورة أعلاه فهو أن المستفيد يمكن أن يتنازل عن بعض قيمة الاعتماد كي يستوفي البعض الآخر لصالحه، أما سعر الوحدة من البضاعة إذا كانت مذكورة في الاعتماد فيمكن إنقاصها في التحويل، لأن من حق المستفيد الاحتفاظ بفرق السعر لنفسه. أما مدة صلاحية الاعتماد أو تاريخ

الشنح أو آخر تاريخ لتقديم المستندات التي يمكن إتقاصها أو بزيادة النسبة المئوية للمبالغ التي تغطيها بوليصة التأمين (بالنسبة للمستفيد الثاني) فهو كي يتمكن المستفيد الأول أن يقدم فواتيره الخاصة بدلاً من فواتير المستفيد الثاني ضمن المهمل المنصوص عليها في الاعتماد الأصلي.

و - بحق للمستفيد الأول أن يستعيز بفواتيره (والسحوبات إذا حدد في الاعتماد ان السحوبات يجب أن تسحب على طالب فتح الاعتماد) عن فواتير المستفيد الثاني، بمبالغ لا يتجاوز مجموعها المبلغ الأصلي الوارد في الاعتماد وينفس أسعار الوحدات الأصلية إذا كانت مذكورة في الاعتماد وبإمكان المستفيد الأول عند عملية إستبدال القوائم المذكورة (والسحوبات) أن يسحب بموجب الاعتماد الفرق - إن وجد - بين فواتيره وفواتير المستفيد الثاني.

عندما يكون الاعتماد قد جرى تحويله وكان على المستفيد الأول أن يقدم فواتيره الخاصة (والسحوبات) لاستبدالها بفواتير المستفيد الثاني (والسحوبات) ولم يقم بتلبية ذلك عند أول طلب، فيحق للمصرف الذي يقوم بالنفع أو القبول أو الشراء أن يسلم الوثائق التي استلمها لقاء الاعتماد إلى المصرف الفاتح للاعتماد ويضعنها فواتير المستفيد الثاني (والسحوبات) دون أن ترتب أية مسؤولية تجاه المستفيد الأول.

ز - يمكن للمستفيد الأول من الاعتماد القابل للتحويل أن يحول الاعتماد إلى مستفيد ثان في نفس البلد أو في بلد آخر ما لم ينص الاعتماد على خلاف ذلك. كما يحق للمستفيد الأول أن يطلب إجراء الدفع إلى المستفيد الثاني أو شراء المستندات منه في المكان الذي تم تحويل الاعتماد إليه، لغاية آخر يوم من تاريخ إنتهاء الاعتماد الأصلي، وبدون المساس بحق المستفيد الأول في تقديم فواتيره الخاصة والسحوبات (إن وجدت) فيما بعد بدلاً من فواتير المستفيد الثاني والمطالبة بأي فرق مستحق له من جراء ذلك.

وأخيراً أن شرط قابلية الاعتماد للتحويل بناء لطلب المستفيد الأول يحقق لهذا الأخير فوائد كثيرة تمثل بتحقيق الربح الناشئ عن فرق السعر دون أن يتكبد أعباء تنفيذ العقد، إذ يحل المستفيد الثاني محله بالتنفيذ وفقاً للشروط الواردة في العقد الأساسي وكل ذلك مع محافظته على العلاقة

المباشرة بينه وبين المشتري وإبقاء المستفيد الثاني وهو المنتج الحقيقي للبضائع مجهولاً من المشتري بحيث يأمن منافسته.

7 - الاعتماد الظهري أو المساند BACK TO BACK :

كما ذكرنا سابقاً في عملية الاعتماد المستندي القابل للتحويل، أي عندما يكون المستفيد الأول غير قادر على تأمين البضائع أو شرائها من الغير أو انه غير المنتج للبضاعة أو ان قابلية الاعتماد للتحويل تتعارض مع النصوص الواردة في المادة 54 من القواعد والاعراف الموحدة، ففي هذه الحالة يلجأ المستفيد إلى هذا النوع من الاعتمادات، أي يقوم بطلب فتح الاعتماد لصالح مستفيد آخر يلتزم تجاهه بشحن البضاعة وتقديم المستندات التي تعهد هو بتقديمها، ومختصر القول أن هناك في الأصل اعتماد تصدير بالنسبة للمستفيد الأول يقابله اعتماد استيراد بالنسبة للمستفيد الثاني ومن هنا جاءت التسمية (BACK TO BACK). يستند المستفيد الأول بفتح اعتماد لصالح مستفيد آخر على أساس الاعتماد الأول (اعتماد التصدير) الذي فتح له، يقدمه كضمانة إلى البنك المبلغ أو المعزز، ويقوم المستفيد الآخر بشحن البضاعة وتقديم المستندات المطلوبة في الاعتماد الثاني (اعتماد الاستيراد) ثم يقوم المستفيد الأول باستبدال فواتيره الخاصة وبعض المستندات التي لا تكون مطابقة مع شروط الاعتماد الأول ويقدم مستندات تكون مطابقة مع شروط منصوص عليها في الاعتماد الأساسي ويحصل على الفرق.

وتحدد علاقة المصرف فائح الاعتماد الجديد مع المستفيد الأول بطريقة مستقلة ومنفصلة عن الاعتماد الأساسي الذي لا يشكل سوى ضمانة وتحديداً لآطار الاعتماد الجديد. فالمسؤول عن المدفوعات في الاعتماد الجديد هو المستفيد الأول الذي طلب فتح هذا الاعتماد، ودون أية علاقة أو مسؤولية على المصرف فائح الاعتماد الأول أو عميله المشتري النهائي لأن المدفوعات إنما تمت بالاستناد إلى الاعتماد الثاني وليس بالاستناد إلى الاعتماد الأول ولخطورة هذا النوع من الاعتمادات يجب أن تصاغ بطريقة تتلاءم قدر الامكان مع صياغة الاعتماد الأول وبطريقة توجب على المستفيد الثاني أن يقوم بتقديم المستندات وشحن البضاعة خلال فترة زمنية قصيرة ليقيم المستفيد من الاعتماد الأول بسحبها وتقديم بعضها مع فواتيره الخاصة إلى البنك

المراسل (ADVISING BANK) أو البنك المعمرز (THE CONFIRMING BANK) قبل نفاذ مدة الاعتماد الأول بالنسبة للشحن وتقديم المستندات.

وعلى كل حال ان المصارف غير ملزمة باصدار هذا النوع من الاعتمادات (BACK TO BACK) ويجب مراجعة الادارة العامة قبل اصدار اعتماد من هذا القبيل لأن هذا النوع من الاعتمادات لا يفتح إلا للزبائن المعروفين والحائزين على ثقة المصرف والموهلين لتنفيذ مثل هذه الاعتمادات.

8 - اعتماد الجسر : BRIDGE LETTER OF CREDIT

هذا النوع من الاعتماد مشابه للاعتماد الظهير أو المساند (BACK TO BACK) إلا انه يختلف عنه كثيراً من حيث الصياغة ودرجة الضمان. فكما قلنا سابقاً ان اعتماد الظهير يجب أن يصاغ بطريقة تكون قريبة جداً من صياغة وشروط ومتدرجات الاعتماد الأصلي (اعتماد التصدير) فان صياغة اعتماد الجسر يمكن أن تغطي كامل كمية البضاعة أو جزء منها وكذلك بالنسبة للمبلغ والمستندات المطلوبة والشروط الواردة في صياغة الاعتماد الأصلي. وعلى كل حال فان الاعتماد الأصلي لا يشكل ضماناً (COLLATERAL) للبنك الذي يصدر اعتماداً مثل اعتماد الجسر نظراً لأن هذا النوع من الاعتماد مستقل تماماً عن عقد الاعتماد الأصلي.

9 - الاعتماد ذو الشرط الأخضر : GREEN INK CLAUSE CREDIT

هذا النوع من الاعتماد مشابه للاعتماد ذو الشرط الأحمر (RED INK CLAUSE) وهو ترتيب خاص يعمل به في أميركا، وينص على اقراض الممتفيد سلفة على قيمة الاعتماد قبل قيامه بالشحن مقابل تقديم هذا الأخير ايصالات الأمانة (TRUST RECEIPTS) التي تغطي البضاعة إلى البنك المخول بالدفع. عند قيام الممتفيد بالشحن يسلم البنك إلى الممتفيد ايصالات الأمانة مقابل تعهده بتقديم المستندات قبل انتهاء مدة الاعتماد على شرط أن تكون مطابقة لشروطه.

10 - سحوبات على الشاري مع حق الرجوع على الساحب

AUTHORITY TO PURCHASE:

هذا النوع من الاعتماد يستعمل بشكل حصري في التجارة مع بلدان الشرق الأقصى (THE FAR EAST). في الحقيقة لا يشبه هذا النوع الاعتماد المستندي العادي بل هو مجرد تفويض بشراء سحوبات مع حق الرجوع على الساحب (WITH RECOURSE).

وهو قابل للتنفيذ عندما يفوض البنك في بلد المستورد، مصرفاً في بلد المصدر بشراء سندات مسحوبة على المشتري من قبل المصدر (RAPORTER) مرفقة بمسندات معينة، مع حق الرجوع الكامل على الساحب (أي المصدر) ونتيجة التعامل في هذا النوع من السحوبات بدأت تأخذ هذه الأخيرة شكلاً مشابهاً للا اعتمادات المستندية الحالية مع أن التسمية بقيت كما هي عليه (AUTHORITY TO PURCHASE) إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية خاصة، لم يعد المصدرين يقبلون بهذا النوع من التفويض الذي يخول البنوك المشتركة في هكذا صفقة حق الرجوع عليهم في حال عدم دفع السحب من قبل المشتري، وتباعاً تبدلت الحال وأصبحت تنص هذه الضوابط بالشراء ليس فقط بدون حق الرجوع على الساحب (WITHOUT RECOURSE) بل كانت تصلو غير قابلة للتفويض كما أصبح مألوفاً أن يطلب البنك الصادر للتفويضات بالشراء، من البنك المراسل إضافة تعزيزه (CONFIRMATION) عليها. وهكذا أصبح المصدر (المستفيد) يتمتع بنفس درجة الضمان الموجودة في الاعتماد القطعي والنفوذ. وهناك نوع آخر من هذه الاعتمادات ويسمى (AUTHORITY TO PAY) وهو يؤدي نفس وظيفة اعتماد (AUTHORITY TO PURCHASE) إلا أنه نادر الامتثال اليوم.

11- التنازل عن حصيلة قيمة الاعتماد ASSIGNMENT OF PROCEEDS :

في بعض الحالات عندما لا يكون المستفيد من الاعتماد هو المنتج الأصلي للبضاعة، وعندما لا يشترط في عقد البيع أن يكون الاعتماد قابلاً للتحويل (TRANSFERABLE) فيمكن أن يستفيد من تنازل عن حصيلة الاعتماد كلياً أو جزئياً لصالح المنتج (SUPPLIER) وفقاً لأحكام حوالة الحق الوارد تنظيمها في القانون المدني. فطالما أن علاقة المستفيد مع المصرف

(المراسل أو المعزز أو فاتح الاعتماد)، علاقة شخصية ومباشرة، وترتيب له حق تجاه هذا المصرف ناجماً عن تنفيذ شروط الاعتماد، فيمكنه أن يتنازل عن هذا الحق إذ من المبادئ القانونية الأساسية أن كل حق شخصي قابل للتحويل. وقد أخذت القواعد الموحدة هذا الوضع بعين الاعتبار فنصت المادة 55 على ما يلي:

لا يؤثر كون اعتماد ما لا يشير إلى قابليته للتحويل على حقوق المستفيد بالتنازل عن حصيلة قيمة الاعتماد وفقاً لنصوص القوانين النافذة.

في هذه الحالة يرسل المستفيد من الاعتماد تعليمات خطية إلى البنك المعزز للاعتماد أو البنك الفاتح للاعتماد، بنحو تحويل حصيلة قيمة الاعتماد أو نسبة مئوية منه إلى المنتج للبضاعة عند تقديمه (أي المستفيد) المستندات التي تكون مثوبة منه إلى المنتج للبضاعة عند تقديمه (أي المستفيد) المستندات التي تكون ظاهرياً مطابقة لشروط الاعتماد وطبعاً ضمن فترة الاعتماد. وعندما يتبلغ المصرف قرار المستفيد بالتنازل حسب الأصول، يقوم بدوره بتبليغ المنتج للبضاعة (SUPPLIER) بقرار المستفيد، فإذا دفع المصرف للمستفيد قبل تبليغه التنازل، فإنه يصبح بريء الذمة، ولا يمكن للمتنازل له الاحتجاج على الدفع لأنه لم تنشأ بينه وبين المصرف علاقة قانونية طالما أن هذا الأخير لم يتبلغ التنازل. والجدير بالذكر هنا أن المصرف (المكلف بالدفع) لا يصبح ملزماً تجاه المتنازل له (بعد تبليغه قرار التنازل) إلا إذا قام المستفيد بتنفيذ التزاماته وقدم المستندات المطابقة لشروط الاعتماد وضمن المدة المحددة لانتهاء مفعوله.

وهذا النوع من الترتيبات ينشأ عادة عندما تكون العلاقة بين المستفيد والمنتج للبضاعة علاقة قوية قائمة على الثقة التامة.

وأخيراً أدخلت القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية في المادة 1 و 2 في صيغتها المعدلة سنة 1983 (نشرة 400)، نوعاً من الاعتمادات يطلق عليه (STANDBY LETTERS OF CREDIT) وأوصت أن احكام المواد المنصوص عليها في صياغة 1983 تسري على هذا النوع من الاعتمادات أيضاً. فما هو هذا النوع من الاعتماد؟

لهذا النوع من الاعتمادات وظيفة مشابهة للكفالة لأن صياغته أقرب إلى الكفالة منه إلى صياغة الاعتماد المستندي ولأنه يضمن الدفع في حالة عدم تنفيذ

شروط عقد ما من قبل شخص ثالث، وهو يستعمل مثلاً في الحالات التالية:

- يصدر بدلاً من كفالة حسن التنفيذ (PERFORMANCE BOND).

- في إعادة التأمين (REINSURANCE).

- تأمين الدفع مقابل خدمات (SERVICE PAYMENT).

هذا النوع من الاعتماد الذي له نفس خصائص الكفالة، شائع الاستعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، لأن القانون الأمريكي يحظر إصدار كفالات (GUARANTEES) أو كفالات حسن تنفيذ (PERFORMANCE BONDS) كتلك التي تصدر في أوروبا أو التي لها خصائص الكفالات الأوروبية. بدلاً من إصدار كفالات كالتي ذكرنا قبلاً، يقرم المصرف بإصدار هذا النوع من الاعتماد (STANDBY LETTER OF CREDIT) يكفل فيها عميله بتنفيذ أو إنجاز بعض الخدمات التي ينص عليها العقد المبرم بين العميل والمستفيد. عندما يدخل عميل البنك الصادر للاعتماد بالتزاماته عندها يقوم المصرف الكافل بدفع القيمة إلى المستفيد ويعود بعدها أي المصرف على عميله ويطلبه بالدفع. إن أي خطاب أو كتاب يستعمل لهذا الغرض يجب أن يبين بوضوح عبارة (STANDBY LETTER OF CREDIT) وأن يذكر المبلغ الأقصى للدفع وكذلك المدة المحددة لانتهاء مفعوله.

وبالنسبة للحالة الثانية، فإن بعض شركات التأمين تكون غير مستعدة لتحمل جميع مخاطر بوليصة تأمين ما كانت قد أصدرتها. في هذه الحالة فإن شركة التأمين تبع أو تتنازل عن جزء من قيمة البوليصة إلى شركة تأمين أخرى. وغالباً ما تتنازل شركات التأمين الأمريكية عن التأمين إلى شركات تأمين أجنبية أو شركات متخصصة في إعادة التأمين (REINSURANCE COMPANIES)، وحسب القوانين المرعية الإجراء في أميركا، على شركات التأمين الأجنبية أن تضع في حيازة الشركات الأمريكية بعض الصكوك النقدية أو الأسهم المشابهة على سبيل الرهن. وإن استعمال اعتماد (STANDBY LETTER OF CREDIT) يخدم هذا الغرض أما بالنسبة للحالة الأخيرة أي ضمان الدفع مقابل تأدية خدمات ما، فإن استعمال هذا النوع من الاعتماد يضمن دفع الجوائز المالية المخصصة لإقامة مباريات الملاكمة الدولية بين أبطال الملاكمة المحترفين وغيرها.

2 - 4 - إدارة الفروع :

تعتبر هذه الإدارة من الإدارات المهمة في المصارف، لأنها تقوم بالإشراف اليومي والمباشر على الفروع، ويكون الاتصال محصوراً بين مديري الفروع ومدير إدارة الفروع.

ومن المهام التي تقوم بها هذه الإدارة :

- متابعة وضعية الحسابات المدينة اليومية في الفروع.
- دراسة ملفات ووضعيات عملاء الفروع المدنيين والاستعلام عنهم (مركزية المخاطر) واتخاذ التوصيات بشأنهم لرفعها إلى المدير العام.
- المشاركة في لجنة التسليف المركزية والتي تبت بطلبات التسليف الواردة من الفروع.
- مراقبة الفروع يومياً وعدم السماح بتجاوز التسهيلات الممنوحة.
- متابعة وضعية السندات المحسومة والعمل على تحصيلها عند استحقاقها.
- متابعة ووصد حركة الصندوق في الفروع وما إذا كانت تتلاءم مع تعاميم وتعليمات الإدارة العامة وبالتالي فهي من ضمن حدود التأمين الساري المفعول على الأموال المنقولة والمحتفظ بها داخل الصناديق.
- إعداد تقارير شهرية عن وضعية الحسابات المدينة والتجارزات الحاصلة في الفروع ورفعها إلى المدير العام.

2 - 5 - إدارة التفتيش والتدقيق الداخلي :

تعددت مفاهيم وتسميات أعمال الرقابة والتفتيش في الشركات عامة والمصارف خاصة ومنها :

1 - الرقابة الداخلية :

يمكن تعريف الرقابة الداخلية تبعاً لمعهد المحاسبين الأميركي على أنها تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله، وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى

الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.

ب - الضبط الداخلي:

يمكن تعريف الضبط الداخلي على أنه توزيع السلطات وللعمل بطريقة تمكن من إجراء ضبط تلقائي على العمليات الروتينية للعمل اليومي. ويتحقق نظام الضبط الداخلي عن طريق تقسيم العمل في المشروع بطريقة سليمة ، بحيث يجعل عمل كل شخص بالمشروع يخضع لمراجعة شخص آخر يشترك معه في إتمام العملية ويراجع الجزء الذي تم بواسطة من سبقه.

ويعتبر الضبط الداخلي بهذا المفهوم جزء من نظام الرقابة الداخلية نظراً لأنه يحقق بعض أهداف النظام العام للرقابة الداخلية من حيث حماية أصول المشروع من الاختلاس أو الضياع أو سوء الإستعمال وهو أيضاً يرتبط بمراجعة الحسابات نظراً لأنه يؤدي إلى زيادة الدقة في البيانات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها من قبل أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية.

ج - المراجعة الداخلية أو التدقيق الداخلي:

وهي تعني مراجعة شاملة للعمليات والسجلات بواسطة بعض موظفيه وقد تتم هذه المراجعة بطريقة متقطعة أو مستمرة بشكل دوري أو مفاجئ، وهي بذلك تشكل عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية ويعمل على تحقيق جزءاً هاماً من أهدافها.

والمراجعة الداخلية تعني أيضاً الاشراف والرقابة الادارية في المشروع والعمل على رفع درجة الكفاءة الانتاجية به.

كما تهدف المراجعة الداخلية إلى مساعدة الإدارة العامة للمؤسسات والشركات في اتخاذ القرارات وذلك من خلال التقارير التي يرفعها جهاز المراجعة الداخلية إلى الإدارة والتي عبرها يوضح مدى انتظام ودقة نظام الضبط الداخلي والمحاسبي ومدى تفيد مجموع موظفي ومستخدمي واجراء أي مؤسسة بتعليمات والسياسات المرسومة من الإدارة العليا.

كما يمكن تقسيم المراجعة الداخلية إلى نوعين:

1 - المراجعة الإدارية:

وتهدف إلى اكتشاف المشاكل الإدارية، وذلك عن طريق المراجعة الدورية المنتظمة لأهداف وسياسات وخطط المؤسسة.

ب - المراجعة المحاسبية:

ويقصد بها مراجعة العمليات المالية للتأكد من صحة تسجيلها والتأكد من سلامة إدارة أصول المؤسسة من ناحية أخرى.

من خلال ما تقدم يمكن اعتبار أن المفهوم الحديث للرقابة والتدقيق يهدف إلى منع وقوع الأخطاء بشكلها (الإرادي وغير الإرادي)، وليس الهدف اكتشاف الخطأ بعد وقوعه.

وهي لذلك تتبع الخطوات التالية:

- التدقيق في الأنظمة وسياسات المؤسسة التي تتمثل في ثلاث حالات:

- قد تكون غير موجودة في بعض أوجهها.

- قد تكون غير مكتملة في البعض الآخر.

- قد تكون موجودة ومكتملة ولكنها تحتوي على بعض الشغرات والأخطاء.

ولذا يتم إعداد تقارير ترفع للإدارة العليا بهذه الشواغل أو النواقص لاتخاذ القرار المناسب ومعالجتها.

(مثال: لا يمكن محاسبة موظف عن تقصير في العمل إذا لم يكن هناك أنظمة تحدد الواجبات والحقوق).

الشكل الهرمي:

إدارة التدقيق والرقابة تتبع مباشرة لأعلى سلطة تنفيذية في المؤسسة (مجلس الإدارة) وبالتالي يدخل في نطاق عملها كافة إدارات وفروع ووحدات أي شركة أو مؤسسة، علماً بأن النتائج التي تتوصل إليها إدارة التدقيق والتدقيق الداخلي تبقى دائماً في إطار الاقتراحات ولا تأخذ صفة القرارات.

* (من هنا تبرز أهمية التدقيق الخارجي الذي لا يخضع لأي سلطة داخلية، ولكنه يبقى طبعاً غير تنفيذي).

من خلال التعاريف المقلمة، يمكن تحديد مهام الرقابة والتدقيق (الداخلي) بما يلي:

1 - المشاركة في إعداد الخطة التنظيمية للمشروع والرقابة على حسن تنفيذه وهذه الخطة تتضمن جميع جوانب المشروع.

2 - المشاركة في إعداد وسائل التنسيق والاتصال ما بين الموظفين والاداريين والأقسام (داخلي وخارجي) وذلك عبر إعداد (ORGANIGRAME) هيكلية تفصيلية للشكل الهرمي لإدارة المؤسسة أو الشركة، والتسلسل الإداري، ومتابعة التنفيذ من خلال ما يلي (على سبيل المثال):

- مراقبة الاتصال، وإذا كان هناك من تخطي للمرؤوسين.

- منع الاحتكاك الشخصي بين الإداريين والموظفين واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع تكرارها في حال حدوثها (نقل - إنذارات...).

- عدم تداخل الأمور الشخصية في مسائل العمل (منع المكالمات الهاتفية الطويلة الشخصية...).

3 - حماية الأصول الثابتة - من خلال:

- جرد دوري لهذه الموجودات والتأكد من مطابقتها لسجلات المحاسبة.

- تنظيم هذه الموجودات بشكل يسهل إستخدامها ونقلها وأستبدالها وصيانتها، مع تحديد كلفتها في الوقت الذي نريد، (مراجعة ملف تنظيم الموجودات الثابتة مع البطاقة...).

4 - ضبط ومراجعة البيانات المحاسبية وذلك بهدف:

- التأكد من تنفيذ سياسة الإدارة العامة على الصعيد المحاسبي.

- التأكد من عدم وجود أخطاء أو طرق محاسبية تتنافى مع الأنظمة والقوانين المطبقة من السلطات القدية والمالية المختصة.

- الحفاظ على حقوق العملاء.

- التأكد من تحصيل كافة حقوق المصروف (خاصة بالنسبة للعمولات وصحة احتساب الفوائد...).

- عدم استخدام حسابات وسيطة قد تؤدي إلى:

.. أخطاء محاسبية

- زيادة احتمالات الغش والتزوير.

ومائل العمل :

يتم إنجاز كل ما تقدم عبر ما يلي :

- مراجعة مستمرة لمطابقات المصرف الداخلية والخارجية.

- إعداد بيانات تفصيلية (يدوياً) أو على الكمبيوتر لكافة تفاصيل بنود الميزانية (مراجعة الجداول).

- متابعة الحسابات المدينة والتأكد من الالتزام بقرارات الإدارة العامة ومتابعة العملاء وتحصيل الديون.

- إعادة إحتساب للقوائد (الدائنة والمدينة) (نماذج).

- إعادة إحتساب للعمولات (نماذج).

- مراجعة إحتساب الاستهلاكات.

-مراجعة فتح الحسابات للتأكد من قانونيتها متعاً لأية مشاكل قانونية قد تنشأ.

- مراجعة تواريخ الحق (نماذج) لكافة العمليات (إيداع - سحب - حركات).

- مراجعة عمليات القطع والتأكد من عدم وجود عمليات مضاربة مخالفة للقوانين والأنظمة وسياسات الإدارة العامة.

- التأكد من التأمينات على الكفالات وقيمها ووضعها في الحسابات المخصصة لها (لا يجوز أن تصدر كفالة ون بقي قيمة التأمين في حساب التوفير.. لأن ذلك له تأثير على الربحية وعلى الثبوت المحاسبي..).

- التأكد من قيمة ال Margin على الاعتمادات ومدى الالتزام بقرارات الإدارة العامة..

5 - زيادة الكفاية الإنتاجية :

- عبر تشجيع العاملين النشيطين ومعاقبة الموظفين السبيين وذلك عبر تقارير عن وضعية هؤلاء مع إقتراحات ترفع للإدارة العامة.

- مراقبة النشاط التسويقي للمصرف من أفراد وفروع واقتراح الهبات والمنح التشجيعية لذلك.

يمكن تلخيص ما تقدم بأن عمل المراقبة والتدقيق تقوم على عنصرين أساسيين:

1 - منع حدوث الأخطاء عبر:

- سياسة تنظيمية سهلة وواضحة تحدد لكل فرد أو قسم أو فرع واجباته ومسؤولياته وحقوقه وصلاحياته، وذلك بشكل تفصيلي ومفهرم، ليتم على أساسها محاسبته، إذ لا يجوز محاسبة شخص بناءً على أنظمة لم يطلع عليها أو غير واضحة بالنسبة إليه..

- إيجاد رقابة دائمة أثناء إنجاز العمل (مثل ربط أي نشاط في المصرف بتوقيع أكثر من شخص).

2 - اكتشاف حدوث الأخطاء بعد حدوثها، تبعاً للأهداف المذكورة سابقاً وعبر تحديد واضح لنظام الضبط الداخلي تحديد واجبات ومسؤوليات التدقيق والرقابة الداخلية:

2 - 6 - إدارة شؤون الموظفين:

تقع على عاتق دائرة شؤون الموظفين كافة الأعمال المتعلقة بالموظفين العاملين في المصرف والتي تشمل ما يلي:

- تحليل ووصف الوظائف.

- تقييم الوظائف ووضعها في درجات.

- القيام بإجراءات التعيين.

- توجيه الموظفين الجدد.

- القيام بإجراءات الترقية وزيادة الراتب.

- القيام بإجراءات إنهاء الخدمة.

- إصدار المذكرات الإدارية المتعلقة بالموظفين والمتعلقة من قبل الإدارة العامة.

إن القيام بالمهام المدرجة أعلاه يتطلب من مدير شؤون الموظفين الإطلاع الدائم على التغييرات التي تطرأ على قوانين وأنظمة العمل وتطبيق أحكامها الجديدة فور سريان مفعولها.

كذلك على مدير شؤون الموظفين متابعة تطورات سير العمل في المصرف وإدخال التعديلات اللازمة على وصف الوظائف وإجراءات الموظفين بعد الاتفاق مع الدوائر المعنية وذلك بما يتلاءم مع ظروف المصرف.

2 - 7 - الإدارة المالية :

الإدارة المالية من أهم الإدارات في أي مصرف، وذلك يعود لأنها تضبط جميع القيود المحاسبية في المصرف وتعد الميزانيات الشهرية والبيانات الإحصائية المطلوبة من مصرف لبنان كما تقوم بتحليل وضعية المصرف المالية وتعد الخطط المستقبلية لتنمية إيراداته. وتقسم عادة هذه الإدارة إلى أربعة أقسام :

2 - 7 - 1 - قسم المحاسبة العامة :

وتنأط بهذا القسم المهام التالية :

- مراجعة القيود المحاسبية التي تنفذ في الأقسام والإدارات الأخرى (مثال: إدارة العمليات - العلاقات الخارجية...).

- إعداد القيود المحاسبية الخاصة بالمصاريف اليومية.

- مراجعة الفوائد المحتسبة من قبل الكمبيوتر.

- تحسب الاحتياطيات الشهرية والسنواتية المطلوبة تبعاً للأنظمة والقوانين المرعية الإجراء.

- تقوم باحساب الاستهلاكات اللازمة على الأصول الثابتة.

- تمسك سجلات خاصة بالأصول الثابتة وتشرف على عمليات شراء أو إخراج الأصول الثابتة.

- تجري القيود اللازمة بالعمليات مع مصرف لبنان والمصارف المحلية والخارجية (والخاصة بالخزينة).

- تقوم بإعداد الميزانية الشهرية للمصرف.

2 - 7 - 2 - قسم الإحصاءات :

ويقوم هذا القسم باستلام البيانات الشهرية من الفروع (ميزانيات إحصاءات) في حال اعتماد نظام لامركزي بالنسبة لمحاسبة الفروع، وبناءً عليها يعد البيانات الإحصائية المطلوبة من مصرف لبنان.

2 - 7 - 3 - قسم الدراسات :

وفي حال وجود هذا القسم يقوم بالمهام التالية :

- إعداد جداول إحصائية عن :

- المصاريف العمومية الشهرية.

- بيانات بتصنيف الودائع والتسليفات للفروع.

- بيانات بالفوائد الدائنة والمدينة للمصرف.

- بيانات بالديون المشكوك بتحصيلها والاحتياطيات المكونة لها.

- إعداد بيان التكلفة العام للمصرف.

- تحليل لميزانيات المصرف عن السنوات السابقة.

- إعداد تصورات لعمل المصرف المستقبلي مع ميزانيات تقديرية

للسنوات المقبلة.

2 - 7 - 4 - قسم المطابقات :

(في بعض المصارف تناط عملية الإشراف على هذا القسم بإدارة

التفتيش) يمكن تقسيم عمل المطابقات إلى ثلاثة أقسام :

1 - مطابقات الفروع :

وهي تعني مطابقة القيود المنقولة من قبل بعض الفروع على فروع أخرى

أو على الإدارة العامة، وتحديد القيود العالقة أي التي لم تنفذ عبر أحد

أطراف العملية (فرع - إدارة عامة - فرع) ومتابعتها واتخاذ اللازم بشأنها.

- ويمسك القسم ملفاً خاصاً بكل فرع يتضمن:
- نسخة عن المطابقة لهذا الفرع.
- نسخ عن القيود المنفذة والخاصة بالقيود العالقة.
- نسخ عن المراسلات التي تمت مع الفرع المعني.
- 2 - مطابقات المصارف المحلية (ومنها مصرف لبنان).
- 3 - مطابقات المصارف الخارجية.
- بالنسبة للمحالتين يقوم قسم المطابقات بما يلي:
- مسك ملف خاص لكل مصرف يتضمن:
- نسخة عن المطابقات الشهرية (أو النصف الشهرية) للمصرف المعني.
- نسخ عن المراسلات التي تمت معه بخصوص القيود العالقة.
- إستلام نسخ عن المراسلات الواردة بخصوص القيود العالقة.
- إعداد المراسلات الصادرة بخصوص هذه القيود.
- إستلام الكشوفات الشهرية من المصارف التي تتعامل معها.
- إعداد بيانات المطابقات لكل مصرف على حدة لتحديد القيود العالقة ومتابعتها واتخاذ اللازم بشأنها.

2 - 8 - المراسلات:

أ - البريد الوارد:

- 1 - يعطي المصرف تفويضاً إلى أحد الموظفين يمكنه من تسلّم البريد المسجل بإسم المصرف ويكون لدى هذا المراسل مفتاح صندوق البريد الخاص بالمصرف.
- 2 - في الساعة السابعة في صباح كل يوم يذهب المراسل وأساً إلى البريد ويجمع المراسلات من الصندوق ومن قسم البريد المسجل ويحملها في محفظة إلى المصرف.
- 3 - يتسلم المراسل البريد إلى من يكلفه رئيس مجلس الإدارة - المدير العام.

4 - يقوم المكلف بفتح البريد كاملاً والاطلاع عليه وتحديد القسم الذي يجب تسليم المراسلات إليه.

5 - يرسل البريد كاملاً إلى قسم المراسلات للتسجيل ويجري فرزها حسب الأقسام الموجهة إليه قبل البدء بتسجيله.

6 - يختم البريد الوارد كاملاً بختم خاص للمصرف يشتمل عليه رقم الورود تاريخ الورود وساعة الورود.

7 - يجري تسجيل البريد الوارد حسب تسلسل الأرقام في سجل خاص يدعى «المراسلات الواردة» وفي هذا السجل يجري تثبيت تاريخ الورود، رقم الورود، المرسل، الموضوع، القسم المختص في المصرف.

8 - بعد تسجيل البريد يسلم بكامله ما عدا بريد الإدارة العامة إلى مدير المركز الرئيسي للاطلاع والتأشير عليه وتدوين ملاحظاته إذا دعت الضرورة، وذلك بعد أن توضع مراسلات كل قسم في الملف العائد له.

9 - يجري توزيع البريد حوالى الساعة العاشرة صباحاً للأقسام المعنية ويقع رئيس القسم على دفتر البريد الوارد مقابل كافة الرسائل التي تخص قسمه والمسلمة إليه.

ب - البريد الصادر :

1 - ترسل كافة الاشعارات والرسائل وكشوفات الحسابات المرسلة إلى خارج المصرف سواء بالبريد أو باليد إلى قسم المراسلات.

2 - يرسل البريد من الاقلام أولاً بأول (أي عدم تجميعه وارسله دفعة واحدة) بحيث يتم الإرسال أيضاً أولاً بأول وفي نفس اليوم بعد أن يكون قد وقع من المفوضين المسؤولين.

3 - تختم المراسلات الصادرة بختم يظهر فقط الرقم المتسلسل للمراسلة ليس أكثر.

4 - يجري تسجيل البريد الصادر في سجل خاص يدعى «المراسلات الصادرة» يظهر في هذا السجل تاريخ الصدور، الرقم المتسلسل للمراسلة، عنوان المرسل إليه، البلدة، نوع المراسلة.

5 - عند تسليم البريد المضمون إلى مكتب البريد يجب مراجعته على دفتر البريد الصادر والتأكد من أن جميع الخطابات المضمونة الصادرة قد تم تسليمها إلى مكتب البريد.

6 - يوضع البريد عادة في مغلفات مطبوع عليها اسم البنك مع مراجعة محتويات كل مغلف وفي حالات أخرى يوضع ضمن مغلفات لا يذكر فيها سوى رقم صندوق البريد.

7 - يحفظ ملف عام لدى قسم المراسلات ويحتوي هذا الملف على نسخ من كافة مراسلات المصرف حسب تسلسل تسجيلها ويسمى هذا الملف (الملف العام) .

8 - يجرى بعد فرز المراسلات الصادرة إلى توزيعها لتوصيل:

أ - الموزع باليد؛ ب - الموزع بواسطة البريد.

أ - الموزع باليد:

ويدون في سجل يظهر رقم وتاريخ المراسلة والعنوان المرسل إليه وخانة للتوقيع (مع توقيع العميل).

ب - الموزع بواسطة البريد:

ويدون في سجل يظهر رقم وتاريخ المراسلة والعنوان المرسل إليه مع قيمة الطوابع الملصقة أو المطبوعة ثم نوعية الأرسال، بريد عادي، بريد جوي مسجل، مطبوعات (أي المغلفات المفتوحة) ويحفظ ملف خاص للبريد المسجل، يوضع فيه إيصالات التسجيل وإشعارات الاستلام حسب تاريخ الأرسال للمراجعة في حال فقدان المراسلة.

9 - يراجع البريد بعد تنفيذه، ويؤشر على الدفتر بمعرفة مراقب الفرع بما هو قيد التنفيذ والتأكد من قيام الافلام بتنفيذه وعدم بقاء أي خطاب أو إشعار بدون تنفيذ - أما الخطابات الباقية بدون تنفيذ فيؤشر أمامها بذلك وعلى المراقب متابعة تنفيذها وعرض المتأخر على مدير الفرع لاتخاذ اللازم ومعالجة سبب عدم إجراء التنفيذ.

10 - يجب أن يحمل كل كتاب صادر عن البنك رقم المرجع

«REFERENCE» للرجوع إليه عند الضرورة.

- 11 - يجب أن يحمل كل كتاب صادر عن البنك الحرفين الأولين من اسم كاتب الرسالة والحرفين الأولين من طابع الرسالة في أدنى الكتاب.
- 12 - قبل حفظ أي مستند في قسم المراسلات يجب تأشيرته من قبل المراقب بعد إيضاح الاجراءات التي تمت بشأنه.

2 - 9 - الأرشفة :

يحفظ قسم الأرشفة الملفات المنتهي العمل بها والعائدة لجميع الأقسام كل على حدة وكل سنة في سنتها.

الملفات المنتهي العمل بها هي التالية :

- 1 - بطاقات العملاء (النسخة الأولى والثانية) : (في حال ما زال العمل بها قائماً) :

تجلد بطاقات العملاء (النسخة الثانية) منوياً بتسلسل الأرقام تحت رقابة الموظف المسؤول عن المحاسبة وإشرافه أما النسخة الأولى فيستمر العمل بها في البنك إلى حين إقفال الحساب نهائياً عندئذ ترسل هذه البطاقات المغلفة إلى قسم الأرشفة وتجدد أيضاً بتسلسل الأرقام تحت رقابة المسؤول عن القسم ورئيس قسم الحسابات الجارية.

2 - بطاقات الحسابات العامة واليوميات المختمة من المالية :

تجلد بطاقات الحسابات العامة منوياً بتسلسل الأرقام أيضاً تحت إشراف رئيس المحاسبة كما تجلد اليوميات المختمة بدقة وهي مستندات رسمية ويطلع عليها مراقب المالية من وقت إلى آخر.

3 - الفيش اليومية :

ترتبط أوراق الفيش اليومية في ملف خاص كل يوم بيومه وترقم هذه الفيش بالتسلسل مع التاريخ على وجه الملف وتوضع في صناديق كرتون كل شهر على حدة ولا يجوز لأي موظف الاطلاع عليها إلا بموافقة الإدارة.

4 - ملفات المصارف المقيمة وغير المقيمة :

تحفظ هذه الملفات بعد أن تجري المطابقات في قسم المحاسبة وتحفظ

بأسماء المصارف، كل مصرف على حدة وكل عملة على حدة.

5 - ملفات الاعتمادات والحواليس والكفالات :

في نهاية كل عام ترسل الملفات التي انتهى العمل بها إلى قسم الأرشيف الذي يوضح هذه الملفات بتسلسل الأرقام وبإشراف رئيس قسم الاعتمادات والحواليس والكفالات وتحفظ بدقة للمراجعة عند الاقتضاء.
تحفظ أيضاً ملفات النسخ عن المراسلات الصادرة لجميع الأقسام والمستندات المختلفة التي ينتهي العمل منها.

القسم الثاني

الإثبات المحاسبي للأعمال المصرفية

عُرِّفَت المحاسبة من خلال التصميم المحاسبي العام الصادر بالمرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26 على أنها «نظام لتنسيق المعلومات المالية المتعلقة بوحدة إقتصادية تدعى المؤسسة، وهي تتناول ضبط المعطيات الأساسية بصورة رقمية وتسجيلها وتبويبها وتقديمها بعد المعالجة اللازمة كمجموعة متناسقة من المعلومات على شكل بيانات مالية تمكن دورياً من إعطاء صورة أمينة عن نتائج العمليات المسجلة وعن صافي حقوق المؤسسة ومركزها المالي». من خلال هذا التعريف نستنتج أن تطبيق المفهوم المحاسبي، يهدف إلى إثبات كافة الأعمال أو العمليات التي تقوم بها الوحدة الإقتصادية مما يؤدي إلى إمكانية الحصول على بيانات محاسبية ومالية صحيحة عن نتائج هذه الأعمال والعمليات وبالتالي صحة التقييم والتحليل الماليين حول المؤسسة المعنية.

إن الربط بين تطبيق المفهوم المحاسبي العام، من جهة، وبين أحكام التصميم المحاسبي العام يؤدي إلى تحمين طرق تقديم البيانات المالية وتوحيد طرق إعداد وتقديم هذه البيانات الختامية والميزانيات ومرفقاتها للوحدات الإقتصادية كافة.

إن عملية الربط هذه ما بين المفهوم المحاسبي وأحكام التصميم المحاسبي العام الذي يتدرج ضمنه التصميم المحاسبي للمصارف، يساعد على تبيان ما يلي:

- 1 - إحصاء الكتلة النقدية، حيث يتضمن التصميم المحاسبي مختلف حسابات الارتباط التي تساعد على القيام بهذا الإحصاء.
 - 2 - التعرف إلى نوعية العملاء الإقتصاديين المدرجة عملياتهم ضمن باب المطلوبات في الميزانية.
 - 3 - توزيع الودائع على أساس العملة وإقامة المودعين.
 - 4 - تبويب التسليفات تبعاً ل: (الفئات، الأنواع، الاستحقاق، القطاعات الإقتصادية للعملاء، مراكز العمل والإقامة، عمل التسليفات، حجم التسليفات...)
 - 5 - تحديد ديون القطاع العام.
 - 6 - تنظيم الرقابة على عمليات القطع، عبر الإطلاع على تغطية الإلتزامات المقابلة وطرق الإثبات المحاسبي...
- بناءً على هذه المعطيات سوف نقوم بتقديم كافة الإثباتات المحاسبية من قيود وبيانات محاسبية للعمليات المصرفية عامة.

الفصل الأول

الإثبات المحاسبي للأعمال المتعلقة بالحسابات الجارية

1 - 1 - فتح الحسابات :

العمليات المصرفية تبدأ عادة مع فتح الحسابات وقبل البدء بالجانب المحاسبي لا بد من عرض الشروط والقوانين التي تنظم هذه العملية :

- يتقدم العميل إلى الفرع طالباً التعامل معه عبر فتح حساب يحدد نوعه تبعاً لطلب فتح الحساب المخصص لذلك والذي يملأه العميل ويوقع عليه بعد الإطلاع على مضمونه والشروط التي يتضمنها، وتلصق على هذا الطلب الطابع المفروضة قانوناً ويرفق به المستندات المطلوبة وذلك تبعاً لوضع العميل طالع فتح الحساب والذي قد يأخذ أحد الحالات التالية :

1 - 1 - 1 - في حال كون العميل قاصراً :

- يفتح الحساب باسمه من قبل وليه الجبري أي والده دون سواء، أو الوصي القانوني، وعلى هذا الأخير أن يثبت وصايته بالمستندات الثبوتية الصادرة عن الدوائر أو المحاكم الشرعية المختصة.

1 - 1 - 2 - في حال كون العميل شخصاً حقيقياً :

- يجب توفير الشروط التالية :

أ - أن يكون قد أتم الثامنة عشرة من عمره.

ب - أن يكون حاملاً ببطاقته الشخصية، كتذكرة الهوية أو جواز السفر.

ج - أن يحضر شخصياً إلى المصرف أو بواسطة وكيل على أن تكون الوكالة صريحة لهذه الجهة أي بمعنى أنها تجيز للوكيل فتح حسابات لدى المصارف باسم موكله وعلى أن تكون الوكالة مسجلة لدى الكاتب العدل.

1 - 1 - 3 - في حال كون العميل أمياً:

بالإضافة إلى الشروط المذكورة أعلاه يجب اتباع ما يلي:

- أن يقدم صاحب العلاقة شخصين اثنين من معارفه على أن يكونا من غير مستخدمي المصرف ليعرفا عنه.
- تؤخذ صورتان شمسيّتان للعميل، تلصق إحداهما على دفتر الادخار والثانية على نموذج التوقيع.

- ترفق صورة عن بطاقة الهوية بطلب فتح الحساب.
- يتلّى نص العقد بكامله على صاحب العلاقة ويفهم مضمونه، وذلك بحضور المعرفين اللذين يجب أن يشهدا خطأً في أسفل العقد على العبارة التالية فنشهد أننا نعرف السيد وأن العقد هذا تلي عليه وأفهم مضمونه فوقه عليه. كل ذلك بحضورنا.
- تسجل كامل المعلومات عن هوية الشاهدين ومحل إقامة كل منهما على العقد.

ملاحظة: لا يجوز أن تفتح حسابات جارية للأمين.

1 - 1 - 4 - في حال كون العميل شخصاً ممنوعاً:

- المقصود بالشخص الممنوع هو الجمعيات والمؤسسات والشركات من أي نوع كانت.
- أ - الجمعيات:

يجب توفر المستندات التالية:

- النظام الأساسي أو النظام الداخلي للجمعية مصادقاً عليه من السلطات المختصة.

- محضر انتخاب اللجنة الإدارية موقعاً عليه من أعضاء اللجنة الإدارية

السابقة ومبلغاً حسب الأصول إلى المراجع المختصة.

- محضر جلسة اللجنة الإدارية المنتخبة وتوزيع المناصب وتحديد الصلاحيات ولاسيما ما يتعلق بحق التصرف بأموال الجمعية، موقعاً من كافة أعضاء الهيئة الإدارية ومبلغاً حسب الأصول إلى السلطات المختصة.

ب - المؤسسات :

يجب الاستحصال على المستندات التالية :

- طلب إيداع صك التأسيس لدى أمانة السجل التجاري.

- شهادة تسجيل المؤسسة في السجل التجاري.

- إذاعة تجارية مصدقة من قبل المحكمة التجارية.

ج - الشركات :

وهي تقسم إلى قسمين : شركات الأشخاص وشركات الأموال.

1 - شركات الأشخاص :

شركات التضامن *Societe en non collectif* :

يجب توفر المستندات التالية :

- صورة عن عقد الشراكة مسجلاً حسب الأصول.

- شهادة تسجيل في السجل التجاري.

- إذاعة تجارية مصدقة عليها من المحكمة التجارية.

2 - شركات الأموال :

أ - شركات الترسية *Societe en commandite* :

ب - شركات محدودة المسؤولية : *Societe A Responsabilite Limitée* :

- للمتمكن من فتح حساب لهذا النوع من الشركات يجب أن تكون

الشركة ممثلة بالشريك أو الشركاء المفوضين أو بالمدير على أن تتوفر المستندات التالية :

- نظام الشركة أو عقد الشراكة مسجلاً حسب الأصول.

- شهادة تسجيل في السجل التجاري.

- إذاعة تجارية مصادقاً عليها من المحكمة التجارية.

ج - الشركات المساهمة:

- يجب أن تمثل هذه الشركات برئيس مجلس إدارتها أو مديرها العام على أن يستحصل على المستندات التالية :

- نظام الشركة مصدق حسب الأصول.

- مرسوم تأسيس الشركة

- صورة عن محضر آخر جلسة للجمعية العمومية التي تم فيها انتخاب مجلس الإدارة العامل في وقت فتح الحساب، على أن يكون هذا المحضر مصدقاً حسب الأصول.

- صورة عن محضر جلسة مجلس الإدارة الذي تم بموجبه انتخاب رئيسه على أن يكون هذا المحضر مصدقاً حسب الأصول.

- صورة عن محضر جلسة مجلس الإدارة الذي تم فيها تعيين المدير العام وتحديد صلاحياته على أن يكون هذا المحضر مصدقاً حسب الأصول أيضاً.

- إن اسم الشركة كما هو مسجل في عقد الشراكة حسب الأصول هو الاسم الوحيد الذي يجب أن يظهر في سجلات البنك وعلى دفاتر الشيكات التي تعطي للشركة، كما على الايصالات بالدفعات النقدية وكما على جميع الاشعارات التي توجه للشركة وعلى بطاقة الحساب وكشوفات الحساب وعلى بطاقة الشركة في قسم المراسلات الخ...

- تسجل دفاتر الشيكات المسلمة إلى العميل في سجل خاص حسب أرقامها المتسلسلة حيث يوقع العميل، على أن يجري تسليم قسم الحسابات التجارية العند المطلوب من دفاتر الشيكات بראسطة إدارة الفرع، وعلى أن تسجل أرقام دفاتر الشيكات المسلمة إلى العميل على بطاقة الحساب العائدة لها.

- يفتح سجل خاص لكل نوع من أنواع الحسابات على أن يكون لكل

عميل رقم موحد، تسجل فيه جميع الحسابات ويعطى كل حساب رقماً متسلسلاً (هذا بالإضافة إلى فهرست يدون فيه اسم العميل حسب الأحرف الأبجدية لمعرفة رقمه في أي وقت).

- إن عنوان العميل يجب أن يظهر على بطاقة الحساب في قسم الحسابات الجارية وفي قسم الكمبيوتر كما دون على سجل فتح الحساب.

- يوقع العميل طلب فتح الحساب على نسختين، تحفظ الأصلية في الغرفة المسلحة والثانية لدى قسم الحسابات الجارية، وكذلك بالنسبة لنموذج التوقيع علماً بأن بطاقة نموذج التوقيع يجب أن يدون فيها بالإضافة إلى اسم العميل، عنوانه الكامل مع رقم الهاتف إن أمكن وأنواع جميع حساباته لدينا.

بعد فتح الحساب ضمن الأصول والقوانين المرعية الإجراء يبدأ العميل بتحويل حساباته عبر الإيداع والسحب من هذه الحسابات المتعددة.

1 - 2 - تصنيف الودائع :

والتي تنقسم تبعاً للتصميم المحاسبي العام لجزأين :

1 - 2 - 1 - ودائع الزبائن : (46) - وتفصل على الشكل التالي :

ودائع تحت الطلب (جاري - شيكات)	461
ودائع لأجل	462
شهادات إيداع	463
حسابات مجمدة (ومن ضمنها التأمينات)	464
حسابات إيداع تحت الطلب (توفير لأجل)	465
حسابات إيداع لأجل (توفير مجمدة)	466
حسابات دائنة لقاء حسابات مدينة	467

46 - يتضمن هذا البند من التصميم مختلف حسابات الودائع العائدة للعملاء من غير الوسطاء الماليين أو الإدارات العامة.

461 - يتضمن حساب ودايع تحت الطلب، حسابات الشيكات والجارية

الدائنة، والتي يعطى مقابلها دفاتر شيكات يستعملها العملاء للسحب من حساباتهم.

462 - يتضمن هذا البند الودائع التي يتم تجميدها لأجل معين يتم تحديده عند فتح الحساب المتعلق بها.

463 - يتضمن الودائع التي تعطى مقابلها شهادات إيداع لمختلف أنواع العملاء.

464 - يستعمل للودائع التي يتم تجميدها كضمانة لمخاطر حسابات أخرى (إعتمادات - كفالات - حسابات مدينة أخرى...).

465 - يستعمل لودائع التوفير الحرة.

466 - يستعمل لودائع التوفير المجمد (على مختلف الفترات).

هذين النوعين (465 و 466) من الحسابات يعطى المصرف مقابلهما دفتر توفير يظهر التزام المصرف تجاه العميل بالمبالغ الظاهرة على هذا الدفتر. ولا يسمح بتحريك الحسابات سحباً وإيداعاً من دون الدفتر، الذي لا يقبل الانتقال بالتفرغ أو التظهير. وهكذا فإن عمليات السحب من هذه الحسابات لا تتم بواسطة الشيكات، أو التحاويل ويجب حضور صاحب الحساب مع دفتر التوفير أو من ينوب عنه بموجب وكالة صريحة تجيز القيام بالعمليات المصرفية نيابة عن صاحب الحساب.

كما يحصر فتح حسابات الادخار بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين دون الشركات والمؤسسات التي تهدف إلى الربح.

467 - يظهر هذا البند الحسابات الدائنة التي تضمن حسابات مدينة مقابلة تظهر في البند 427 من الميزانية.

1 - 2 - 2 - ودائع القطاع العام : (47) -

والتي تفصل على الشكل التالي :

الإدارة المركزية والإدارات العامة الأخرى		471
ودائع تحت الطلب	4711	
ودائع لأجل	4712	
المؤسسات المختلفة والمؤسسات العامة ذات الطابع التجاري		472
ودائع تحت الطلب	4721	
ودائع لأجل	4722	
الضمان الاجتماعي		473
ودائع تحت الطلب	4731	
ودائع لأجل	4732	

إن هذا الحساب يتضمن ودائع القطاع العام والتي وزعت إلى ما يلي :

471 - الإدارة المركزية ويقصد بها مختلف وزارات الدولة والإدارات العامة التابعة لها. أما الإدارات العامة الأخرى فهي تعني البلديات والإدارات ذات الطابع الإداري (ليس لها طابع تجاري...).

472 - وهو يتضمن حسابات المؤسسات المختلفة (ما بين القطاع الخاص والقطاع العام) والمؤسسات ذات الطابع التجاري، أي التي تهدف إلى الربح (مؤسسة كهرباء لبنان - مصالح المياه).

473 - وهو يتضمن حسابات الضمان الاجتماعي.

1 - 3 - أشكال الإيداع :

أما تحريك هذه الحسابات فيتم تبعاً للعمليات التالية :

1 - 3 - 1 - إيداعات نقدية :

وهذه الإيداعات قد تشمل مختلف أنواع الحسابات المذكورة سابقاً كأن يحضر إلى الفرع أحد الأشخاص الذين يملكون حسابات أو يمثلون شركات ومؤسسات مختلفة، لإيداع مبلغ من المال (مليون ليرة لبنانية على مبيعيل المثال) ويطلب من موظف الكونتوار إعداد فيشة إيداع بالمبلغ ويذهب إلى الصندوق ويسلمه المبلغ، ويقوم هذا الأخير بعدد المبلغ المسلم إليه ويذكر على ظهر الفيشة التي أعدها موظف الكونتوار فئات المبالغ النقدية المسلمة وعددها ويختم على الفيشة بختم خاص (مقبوض أو استلمنا المبلغ..) وهكذا يكون القيد المحاسبي الذي أجراه قسم الحسابات الجارية =

1000000 ل.ل. من ح/الصندوق

1000000 ل.ل. إلى ح/العميل

إثبات إيداع مبلغ مليون ليرة في الحساب

إن حساب العميل قد يكون أحد الحسابات التالية :

- توفير حر أو توفير مجمد وبالتالي يجب إبراز دفتر التوفير لتسجيل القيمة عليه مع الرصيد.

- شيكات أو جاري.

- أو أحد حسابات القطاع العام...

وبالتالي يجب تحديد نوع حساب العميل الذي أودع به المبلغ.

1 - 3 - 2 - إيداعات تحت شكل شيكات مسحوبة على عملاء الفرع :

كأن يتقدم أحد العملاء بإيداع في حساب التوفير شيكاً مسحوباً على المؤسسة التجارية والتي هي عميل في الفرع وذلك بقيمة 5 مليون ل.ل. وفي حال كان الشيك مقبولاً للدفع يجري القيد التالي :

5000000 ل.ل. من ح/جاري المؤسسة التجارية

5000000 ل.ل. إلى ح/التوفير (خاصة العميل المودع)

إثبات إيداع شيك رقم xxxxx في حساب العميل xxxxx المسحوب على المؤسسة التجارية.

أما في حال كان رصيد المؤسسة التجارية لا يسمح بتسجيل قيمة الشيك على حسابها وقررت إدارة الفرع عدم دفعه، فيعاد الشيك إلى المودع دون إجراء أي قيد إلى حساب التوفير، وبالمقابل قد تسجل قيمة الشيك على حساب المؤسسة التجارية مع الغرامات المفروضة على إرتجاع الشيكات وذلك على الشكل التالي:

5000000 ل.ل. من ح/جاري المؤسسة التجارية

(تاريخ من اليوم الذي سبق).

5000000 ل.ل. إلى ح/جاري المؤسسة التجارية

(تاريخ من اليوم الذي يلي)

إثبات ارتجاع الشيك رقم xxxxx

5000 ل.ل. من ح/جاري المؤسسة التجارية

5000 ل.ل. إلى ح/غرامات (على ارتجاع شيكات)

(إيرادات)

إثبات الغرامة المتوقعة على ارتجاع الشيك رقم xxxxx

وهناك لا بد من ذكر بعض الشروط الخاصة بعملية استلام الشيكات من قبل الحسابات الجارية.

شروط خاصة بالشيكات:

على الموظفين المخولين استلام الشيكات من الزبائن أن يتحققوا مما يلي:

- إن توقيع العميل مطابق لنموذج توقيعه المعطى لديك وبعد التحقق من ذلك يدفع الموظف الشيك بدمغة «التوقيع مطابق» ويوقع عليه.
- التحقق من قانونية التظهير (الجيرو) وتسلسله.

- أخذ توقيع حامل الشيك وتدوين رقم وتفاصيل بطاقة هويته تحت التوقيع، إلا في حال كونه معروفاً من أحد الموظفين عندئذ يوقع الموظف المعروف بالقرب من توقيع المستفيد بمعنى أنه معروف لديه.

- يعطى المستفيد من الشيك رقماً متسلسلاً يدون على الشيك لتسهيل مهمة أمين الصندوق والذي لا يبقى عليه سوى متاعاة حامل الرقم ودفع قيمة الشيك له بعد أخذ توقيعه مرة أخرى.

- يرسل الشيك إلى قسم الحسابات الجارية وهنا يوجد احتمالان.

الاحتمال الأول:

رصيد حساب صاحب يسمح بدفع قيمة الشيك وعندئذ على الموظف أن يسجل الشيك في بطاقة الحساب ومن ثم يرسل الشيك مع البطاقة لرئيس القسم الذي يصدق بالشيك ويؤشر عليه، وهذا يعني موافقته على الدفع ومن ثم يرسل الشيك إلى المراقب أو المدير اللذين لهما الحق وحينها دون موافقتهما بالإذن بالدفع وبعد التدقيق والتأشير على الشيك والبطاقة من قبل المراقب أو المدير، يرسل الشيك للصندوق للدفع.

الاحتمال الثاني:

إن رصيد الحساب لا يسمح بدفع قيمة الشيك، عندها يقتضي على الموظف أن يرسل الشيك والبطاقة (في حال وجودها) إلى رئيس القسم بعد أن يقوم بتسجيل قيمة الشيك على هذه البطاقة. ورئيس القسم بعد موافقة الإدارة يحق له دفع الشيك أو رفضه وفي هذه الحالة الأخيرة يدفع الشيك بدمغة خاصة تنفيذ بأن الشيك مرفوض لسبب «مراجعة صاحب» أو لأي سبب آخر لا يتعارض مع قانون مرية المصارف ويعاد تسجيل قيمة الشيك لصالح العميل.

الشيك المشطوب:

المادة 433 من قانون التجارة:

يمكن لمُصاحِب الشيك أو حامله أن يشطب الشيك. والشطب يكون بوضع سطرين متوازيين على وجه الشيك. يمكن أن يكون الشطب عاماً أو خاصاً. فالشطب هو عام عندما لا يظهر اسم بين السطرين. ويعتبر خاصاً في حال وجود اسم معين بين السطرين.

إن الشطب العام يمكن تحويله إلى شطب خاص وذلك بوضع اسم معين بين السطرين ولكن لا يمكن للشطب الخاص أن يتحول إلى شطب عام بحيث لا يجوز المحو أو التشطيب والا فيعتبر الشيك غير قانوني ويلغى.

المادة 434 من قانون التجارة:

- لا يمكن أن يدفع الشيك ذو الشطب العام من قبل البنك المسحوب عليه إلا للبنك آخر أو لأحد زبائن البنك المسحوب عليه، أي بمعنى أنه يجب أن يكون لهذا الأخير حساب لدى البنك المسحوب عليه وعندئذ تقيد قيمة الشيك في حسابه.

- لا يمكن أن يدفع الشيك ذو الشطب الخاص إلا للبنك الوارد اسمه بين السطرين إنما يمكن لهذا الأخير أن يستعين ببنك آخر.

- إن البنك لا يمكنه قبول شيكات مشطوبة من عملائه أو من بنوك أخرى إلا في حال تحصيله مثل هذه الشيكات لحساب هؤلاء العملاء أو البنوك.

- إن البنك الذي لا يتقيد بالتعليمات الواردة أعلاه، يعتبر مسؤولاً تجاه المتضرر، لغاية قيمة الشيك.

في إقفال الحساب:

إقفال الحساب يتم إما بطريقة غير مباشرة وهي تقضي بأن يسحب صاحب الحساب رصيده بموجب شيك أو بطريقة مباشرة وهي بناءً لطلب صاحب الحساب شخصياً. وبهذه الحالة تحتسب الفوائد ويطلب منه سحب شيك بالرصيد وبذلك الوقت يعيد ما تبقى من دفتر الشيكات المعطى له سابقاً وعلى الموظف أن يتحقق من أن جميع الشيكات التي تلي رقم الشيك المسحوب لإقفال الحساب موجودة جميعها وغير ناقصة.

وفي حال وفاة صاحب الحساب يحول إلى حساب مجمد وبدون فوائد إلى أن تتم المعاملات القانونية لجهة دفع الحساب إلى الورثة الشرعيين.

في حال ضياع أو فقدان دفتر الشيكات:

- يجب على صاحب الحساب أن يُعلم البنك عن ضياع دفتر الشيكات فور ملاحظته ذلك.

- على العميل أن يُعلم البنك عن الأرقام المتبقية بدفتر الشيكات المفقود وذلك بتوقيعه «أمر وقف الدفع» المستعمل لدى قسم الحسابات الجارية.

- على العميل أن يوقع على طلب دفتر شيكات جديد.

- على الموظف أن يضع المعلومات الكافية على بطاقة حساب العميل تلياً لكل خطأ ويؤشر رئيس القسم على هذه المعلومات (تدوّن بالحبر الأحمر).

تنطبق المعلومات الواردة أعلاه بالنسبة لفتح الحساب على جميع أنواع الحسابات أي الحسابات الجارية وحسابات الادخار والحسابات المجمدة والحسابات السرية والحسابات المدينة، ولكن لكل من هذه الحسابات نموذج خاص بفتح الحساب وبالإضافة إلى ذلك يوجد أيضاً عقد خاص للحسابات المدينة يجب أن يوقع أيضاً من العميل وعلى أن تلتصق على هذا العقد الطوابع الأميرية اللازمة.

أما بخصوص المسحب من هذه الحسابات فكلها تتحرك بموجب شيكات أو أوامر دفع أو تحويل ما عدا حسابات الادخار والحسابات المجمدة التي تخضع لنموذج خاص للمسحب منها فيكون هذا النموذج عرضاً عن الشيك كما انه يقتضي حضور العميل شخصياً للمسحب من هذا النوع من الحسابات أو بموجب ركالة مسجلة لدى الكاتب العدل تجيز للتوكيل، بنص صريح، حق المسحب من الحساب، وفي كل الأحوال يجب إبراز دفتر التوفير الموجود بحوزة العميل عند إجراء أي عملية دفع أو سحب ليصار إلى تسجيلها فيه.

في حال فقدان أو سرقة دفتر التوفير من العميل:

- في هذه الحالة يجب على صاحب الحساب إعلام البنك فوراً أي فور ملاحظته ان دفتره قد فقد أو سرق.

- ينظم دفتر جديد ويفتح حساب جديد تحت رقم آخر ويسدد الحساب القديم وينقل الرصيد إلى الحساب الجديد ويسلم الدفتر الجديد إلى العميل.
- يستحصل من العميل على كتاب يؤكد فيه صحة الرصيد المدون في سجلات البنك متحلاً مسؤولية إساءة استعمال الدفتر المفقود إذا ما وجد لديه ثانية ولم يتم تسليمه للبنك في أسرع وقت.
- من الضروري سحب بطاقة الحساب القديم من بين بطاقات الحسابات الأخرى.

- يوقع العميل على طلب فتح حساب جديد.

الحسابات السرية:

- يقوم بفتح هذه الحسابات المدير شخصياً ويقوم بجميع مقتضيات فتح الحساب عوضاً عن موظفي القسم وتحفظ جميع الأوراق المتعلقة به مع المدير.

المقاصة:

إن الشيكات المستلمة من عملاء البنك أو من فروعها لكي تسجل في حساباتهم لدينا يجب أن تمر في غرفة المقاصة ومركزها الرئيسي في مصرف لبنان.

المقاصة إذا ما هي إلا قيود محاسبية، تنتج عن تبادل الشيكات بين البنوك المختلفة.

هناك إذا مقاصة تسليم ومقاصة استلام.

أ - مقاصة التسليم هي مجموعة الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى والمودعة لدينا في حسابات عملائنا أو الواردة إلينا من فروع مصرفنا وينظم جدول خاص بها.

ب - مقاصة الاستلام هي مجموعة الشيكات المسحوبة على مصرفنا والتي سلمت لنا من قبل بقية المصارف المشتركة في غرفة المقاصة وينظم بها أيضاً جدول خاص.

في نهاية التبادل وتنظيم الجداول يبقى فرق بين الشيكات المستلمة والشيكات المسلمة يمثل الرصيد الذي يجب أن يقيد إما علينا أو لنا لدى

مصرف لبنان بموجب إشعار يصدر في اليوم التالي عن مصرف لبنان بالذات ويكون وصفه بأنه نتيجة مقاصة يوم...

كما أن للبنك الحق في إعادة الشيكات المستلمة منه بفرقة المقاصة، والمرفوضة لأي سبب من الأسباب في اليوم التالي الذي يلي عملية المقاصة وينظم جدول بها وتعتبر كالشيكات المسلمة منه والمسحوبة على بنوك أخرى. علماً بأن التأخر بإعادة الشيكات المرفوضة في الوقت المناسب (خلال 24 ساعة من استلامها) يلزم البنك بقبولها مهما كانت أسباب الرفض.

1 - 3 - 3 - إيداع شيكات مسحوبة على عملاء في فروع أخرى لنفس المصرف:

كأن يقوم أحد العملاء بإيداع شيك مسحوب على أحد عملاء المصرف ولكن لفرع آخر، وهنا يوجد طريقتين للتعاطي مع هذا الشيك، عبر إيداعه مباشرة بالحساب بعد حجز قيمته من حساب العميل الساحب طرف الفرع المعني، أو استلامه برسم التحصيل.

مثال: أودع العميل «عامر دياب» في حسابه الجاري طرف فرع المزرعة للبنك العربي شيكاً بقيمة 3 مليون ل.ل. مسحوباً على العميل «شركة دار الهندسة» طرف فرع فردان.

1 - في حال إيداع الشيك مباشرة في الحساب:

في هذه الحالة تعمل إدارة فرع المزرعة على حجز قيمة الشيك مع فرع فردان وفي حال الموافقة تجري القيود التالية:

في فرع المزرعة:

3000000 ل.ل. من ح/شيكات محجوزة

3000000 ل.ل. إلى ح/جاري «عامر دياب»

إثبات إيداع الشيك رقم xxxxxx بعد حجزه مع فرع فردان

وعند إرسال الشيك للمركز الرئيسي:

3000000 ل.ل. من ح/المركز الرئيسي

3000000 ل.ل. إلى ح/شيكات محجوزة

إثبات إرسال الشيك رقم xxxxxx المسحوب على فرع فردان

في المركز الرئيسي:

عند استلام إدارة العمليات في المركز الرئيسي للإشعار المدين الوارد من فرع المزرعة مع الشيك تعد إشعاراً مدينًا على فرع فردان ويجري القيد التالي:

30000000 ل.ل. من ح/فرع فردان

30000000 ل.ل. إلى ح/فرع المزرعة

إثبات قيمة الشيك رقم xxxxxx المسحوب على فرع فردان
لصالح فرع المزرعة

في فرع فردان:

بعد قبوله بحجز الشيك مع فرع المزرعة يجري القيد التالي:

30000000 ل.ل. من ح/شركة دار الهندسة

30000000 ل.ل. إلى ح/شركات محجوزة

إثبات حجز قيمة الشيك رقم xxxxxx

وعند استلامه للإشعار المدين الوارد من المركز الرئيسي مع الشيك
يجري القيد التالي:

30000000 ل.ل. من ح/شركات محجوزة

30000000 ل.ل. إلى ح/المركز الرئيسي

تسجيل قيمة الشيك رقم xxxxxx لصالح المركز الرئيسي
والمدفوع من قبل فرع فردان

2 - في حال أخذ الشيك برسم التحصيل:

في فرع المزرعة:

عند استلام الشيك يجري القيد التالي خارج الميزانية:

3000000 ل.ل. من ح/شيكات برسم التحصيل

3000000 ل.ل. إلى ح/مجيري شيكات برسم التحصيل

(باسم العميل المودع)

إثبات استلام الشيك رقم xxxxxx المسحوب على فرع فردان وذلك
برسم التحصيل

- عند إرسال الشيك إلى المركز الرئيسي لتحصيله، يجري القيد التالي
خارج الميزانية:

3000000 ل.ل. من ح/المركز الرئيسي (شيكات برسم التحصيل)

3000000 ل.ل. إلى ح/شيكات برسم التحصيل

إثبات إرسال الشيك رقم xxxxxx إلى المركز الرئيسي لتحصيله

في المركز الرئيسي:

وعند استلامه الشيك (طبعاً من ضمن مجموعة شيكات) يجري القيد
التالي خارج الميزانية:

3000000 ل.ل. من ح/فرع فردان شيكات برسم التحصيل

3000000 ل.ل. إلى ح/فرع الموزعة شيكات برسم التحصيل

إثبات استلام الشيك رقم xxxxxx من فرع الموزعة برسم التحصيل
وإرساله إلى فرع فردان للمتحصيل

في فرع فردان:

عند استلام الشيك يجري القيد التالي خارج الميزانية:

3000000 ل.ل. من ح/شيكات برسم التحصيل

3000000 ل.ل. إلى ح/المركز الرئيسي - شيكات برسم التحصيل

إثبات استلام الشيك رقم xxxxxx والمسحوب على شركة دار الهندسة

وهنا نواجه احتمالين:

الأول: عدم الموافقة على دفع قيمة الشيك لعدم وجود مؤونة كافية،

وبعاد الشيك وتعكس القيود النظامية (خارج الميزانية) وذلك على الشكل التالي:

في فرع فردان:

3000000 ل.ل. من ح/المركز الرئيسي/شيكات برسم التحصيل

3000000 ل.ل. إلى ح/شيكات برسم التحصيل

إثبات إعادة الشيك رقم xxxxx لعدم وجود مؤونة

3000000 ل.ل. من ح/شركة دار الهندسة

3000000 ل.ل. إلى ح/شركة دار الهندسة

تسجيل قيمة الشيك على حساب الشركة وإلغائه إثباتاً لارتجاع الشيك لعدم وجود مؤونة (قيد داخل الميزانية).

5000 ل.ل. من ح/شركة دار الهندسة

50000 ل.ل. إلى ح/عمولة إرتجاع شيكات

تسجيل قيمة العمولة المتوجبة على إعادة الشيك رقم xxxxx لعدم وجود مؤونة (قيد داخل الميزانية)

في المركز الرئيسي :

من ح/فرع المزرعة - شيكات برسم التحصيل

إلى ح/فرع فردان - شيكات برسم التحصيل

عكس القيد النظامي المتعلق بالشيك رقم xxxxx المسحوب على فرع فردان والمعاد بسبب عدم وجود مؤونة

في فرع المزرعة:

من ح/مجيري شيكات برسم التحصيل

إلى ح/المركز الرئيسي - شيكات برسم التحصيل

1 - 3 - 4 - إيداع شيكات مسحوبة على مصارف أخرى:

كأن يقوم أحد العملاء بإيداع شيك في الحساب مسحوب على أحد فروع المصارف الأخرى محلية أو أجنبية وهنا تكون أمام إحتمالين:

1 - إيداع شيك مصرفي:

الشيك المصرفي هو شيك صادر عن أحد الفروع بناءً على طلب عميل (سوف نتطرق لهذا الموضوع بالتفصيل لاحقاً) ويصدر لأمر المستفيد الذي قد يكون أحد الأشخاص أو مؤسسة خاصة أو لمؤسسات القطاع العام الذي يودعه بحسابه لدى أحد المصارف.

لتوضيح ذلك نعطي المثال التالي:

بتاريخ 1997/3/4 أودعت شركة الاتحاد التجارية في حسابها لدى فرع الدورة لبنك لبنان والمهجر شيكاً مصرفياً صادر عن «فرنسبنك» فرع طرابلس ومسحوب على حساب «فرنسبنك» طرف مصرف لبنان بيروت وذلك بقيمة 25 مليون ل.ل.

حيث أن الشيك مصرفي، فهو مؤكد التحصيل إلا في حال وجود أخطاء شكلية أو قانونية في عناصر الشيك لذا، يردع في الحساب مباشرة عبر القيد التالي (فرع الدورة):

25000000 ل.ل. من ح/شيكات مشتراة

25000000 ل.ل. إلى ح/جاري شركة الاتحاد

إثبات شراء الشيك المصرفي رقم xxxxxx

ويعطى في الحساب تاريخ حق لاحق ثلاثة أيام على الأقل كون الشيك مسحوب على مصرف لبنان بيروت وعملية تحصيله تتم عبر المركز الرئيسي لذلك يرسل الشيك إلى المركز الرئيسي ويجري القيد التالي:

25000000 ل.ل. من ح/المركز الرئيسي

25000000 ل.ل. إلى ح/شيكات مشتراة

إثبات إرسال الشيك إلى المركز الرئيسي لتحصيله

وفي المركز الرئيسي وعند استلامه للإشعار الصادر عن الفرع مرفقاً بالشيك يجري القيد التالي:

25000000 ل.ل. من ح/شيكات مشتراة

25000000 ل.ل. إلى ح/فرع الدورة

إثبات استلام الشيك المصرفي من فرع الدورة

وعند إرسال الشيك إلى مصرف لبنان يجري القيد التالي:

25000000 ل.ل. من ح/مصرف لبنان

25000000 إلى ح/شيكات مشتراة

إثبات إرسال الشيك إلى مصرف لبنان

2 - إيداع شيك شخصي:

وهو أن يقوم أحد العملاء بإيداع شيك مسحوب على حساب شخصي لدى أحد فروع المصارف الأخرى العاملة في لبنان.

لتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي:

بتاريخ 1997/2/5 أودعت المؤسسة التجارية للأدوات المنزلية في حسابها طرف فرع المزرعة لبنك مصر لبنان شيكاً بقيمة خمسة ملايين ليرة لبنانية مسحوب على أحد عملاء فرع الحمراء لبنك لبنان والخليج. كون الشيك شخصي فإن فرع المزرعة لبنك مصر لبنان يأخذه برسم التحصيل ويجري القيد التالي خارج الميزانية:

5000000 ل.ل. من ح/شيكات برسم التحصيل

5000000 ل.ل. إلى ح/مجيري شيكات برسم التحصيل

(باسم المؤسسة التجارية للأدوات المنزلية)

إثبات استلام الشيك رقم xxxxxx وذلك برسم التحصيل

وعند إرسال الشيك إلى المركز الرئيسي للتحصيل (من ضمن إرساله) يجري القيد التالي (أيضاً) خارج الميزانية:

5000000 ل.ل. من ح/مركز رئيسي - شيكات برسم التحصيل
5000000 ل.ل. إلى ح/شيكات برسم التحصيل
إثبات إرسال الشيك رقم xxxxx إلى المركز الرئيسي للتحصيل.

في المركز الرئيسي:

عند استلامه الشيك من ضمن مجموعة الشيكات الواردة للتحصيل
يجري القيد التالي (خارج الميزانية):

5000000 ل.ل. من ح/شيكات برسم التحصيل
5000000 ل.ل. إلى ح/فرع المزرعة - شيكات برسم التحصيل
إثبات استلام الشيك رقم xxxxx من فرع المزرعة برسم التحصيل

وبعد ذلك يرسل هذا الشيك مع كافة الشيكات الواردة من الفروع إلى
غرفة المقاصة في مصرف لبنان لتحصيله (موف نفرد قسماً خاصاً للعمليات
الخاصة بالمقاصة) وبعد ورود جواب المقاصة يوجد احتمالين:

أ - ارتفاع الشيك:

في حالة ارتفاع الشيك وعدم تحصيله تعكس كافة القيود النظامية في
كل من المركز الرئيسي والفرع وذلك على الشكل التالي:

في المركز الرئيسي:

5000000 ل.ل. من ح/فرع المزرعة - شيكات برسم التحصيل

5000000 ل.ل. إلى ح/شيكات برسم التحصيل

إلغاء القيد النظامي للشيك رقم xxxxx

في فرع المزرعة:

5000000 ل.ل. من ح/مجري شيكات برسم التحصيل

5000000 ل.ل. إلى ح/مركز رئيسي - شيكات برسم التحصيل

إلغاء القيد النظامي للشيك رقم xxxxx

ب - في حال تحصيل الشيك :

إضافة إلى القيود التي أجريت في حالة عدم تحصيل الشيك، تجري القيود الإضافية التالية: وذلك داخل الميزانية:

في المركز الرئيسي:

5000000 ل.ل. من ح/مصرف لبنان

5000000 ل.ل. إلى ح/فرع المزرعة

إثبات تحصيل قيمة الشيك رقم xxxxxx

في فرع المزرعة:

5000000 ل.ل. من ح/المركز الرئيسي

5000000 ل.ل. إلى ح/جاري العميل

(المؤسسة التجارية للأدوات المنزلية)

إثبات تحصيل قيمة الشيك رقم xxxxxx

بالنسبة لحسابات خارج الميزانية الخاصة بالشيكات المحتملة برسم التحصيل فهي ثبت في الفئة الثامنة من حسابات التصميم المحاسبي للمصارف والمؤسسات المالية بالتعهدات خارج الميزانية:

تدخل هذه العمليات في باب قيم مستلمة للتحصيل تحت رقم (87) وتفصل على الشكل التالي:

الزيمان		871
شيكات	8711	
سندات	8712	
بوالص مستندة	8713	
الوسطاء الماليون		872
شيكات	8721	
سندات	8722	
بوالص مستندة	8723	

الفصل الثاني

حسابات التسليفات

تدرج حسابات التسليفات في حسابات الفشة الرابعة من التصميم المحاسبي العام وهي الخاصة بحسابات العمليات مع الزبائن ويدخل في عداد هؤلاء الزبائن: الشركات، المؤسسات الفردية، والأفراد والجمعيات ومؤسسات القطاع العام.

2 - 1 - توزيع حسابات التسليفات تبعاً للتصميم المحاسبي العام:
توزع حسابات التسليفات على الشكل التالي:

2 - 1 - 1 - السندات المحسومة (41):

سندات تجارية	411	
سندات تجارية لقاء ضمانات.	4111	
سندات تجارية دون ضمانات.	4112	
- سندات مكفولة من المصارف		412
سندات مودعة من القطاع العام		413
الإدارة المركزية والإدارات العامة الأخرى	4121	
المؤسسات المختلطة والمؤسسات العامة ذات الطابع التجاري.	4132	

يتضمن هذا الحساب (41) الإعتمادات المعطاة لقاء حسم سندات والتي يدخل في عدادها السندات التجارية والمضمونة من قبل المصارف الأخرى

وسندات الققطاع العام. ويقصد بالسندات المحسومة أو السندات المشتراة أي السندات التي حاز المصرف على ملكيتها.

أما السندات التي يستلمها المصرف من زبائنه للتحصيل فتدرج في الحساب (87) قيم مستلمة للتحصيل خارج الميزانية (سبق عرضه) ولا تدخل ضمن الحساب سندات محسومة (41).

2 - 1 - 2 - إعمادات للزبائن قصيرة الأجل : (42) :

تسليفات بالحساب الجاري.	421
تسليفات بضمانات.	4211
تسليفات بدون ضمانات.	4212
سندات لأمر المصرف.	422
سندات لأمر المصرف بضمانات.	4221
سندات لأمر المصرف بدون ضمانات.	4222
قروض قصيرة الأجل.	423
قروض قصيرة الأجل بضمانات.	4231
قروض قصيرة الأجل بدون ضمانات.	4232
سندات ومبالغ غير مسددة.	424
حسابات مدينة مقابل حسابات دائنة.	427

ملاحظات وشروحات :

- يسجل في الحساب (42) من الفئة الرابعة للتصميم المحاسبي العام التسليفات المعطاة للزبائن بالحساب الجاري والقروض القصيرة الأجل.

- التسليفات لقاء ضمانات عينية هي التسليفات المربوطة برهن أو بتأمين.

- يقصد بالتسليفات بالحساب الجاري التسهيلات التي تقرر من إدارة المصرف لعملائها. أما الحسابات التجارية الدائنة والتي قد تصبح مدينة بشكل إستثنائي فتدخل ضمن الحساب 461 (حسابات دائنة صدفه مدينة).

- حددت المادة 158 من قانون النقد والتسليف والقروض القصيرة الأجل بأنها المساعدات المؤقتة التي تسديها المصارف لخزينة زبائنها أو الاعتمادات

التي يجب تسديدها فور انتهاء العمليات التي أعطيت من أجلها ضمن مهلة لا تتعدى السنة.

- تصنف ضمن القروض القصيرة الأجل الإعتمادات أو القروض التي لم يحدد أجل لها أو التي يمكن تعديل أجلها في كل وقت.

- تسجل في الحساب 424 القيم والمبالغ المستحقة وغير المسندة. كما تسجل أيضاً القيم والمبالغ المحسومة المعادة دون تسديد من المراسلين أو من غرف المقاصة وكذلك المبالغ المحسومة المعادة من جهاز التحصيل في المصرف والتي لم يجر بعد تحميلها للجانب المدين من حساب مودعي هذه السندات.

- تسجل في الحساب (427) الحسابات المدينة المفتوحة للعملاء مقابل حساباتهم الدائنة والتي تشكل ضماناً لهم. ويظهر هذا الحساب في بند مستقل في الميزانية.

2 - 1 - 3 - قروض متوسطة وطويلة الأجل - للزبائن (43):

قروض لقاء ضمانات عينية.	431
قروض أخرى.	432

- تسجل في الحساب (43) التسليفات المباشرة ذات الأجل المتوسط والطويل للعملاء وهي التي يتجاوز أجلها السنة.

- تسجل في الحساب (431) القروض المغطاة بكاملها بضمانات عينية.

2 - 1 - 4 - تسليفات لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين (44):

- تسجل في هذا الحساب التسليفات المعطاة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين فقط.

- إن هذه التسليفات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الشروط التالية :

1 - يجب أن تكون هذه التسليفات قد حصلت على موافقة مبدئية من الجمعية العمومية للمساهمين، ويحدد في هذه الموافقة السقف الأعلى لكل منهم.

- 2 - يمنح كل اعتماد بموجب إجازة صريحة من مجلس الإدارة تحديد فيها قيمة الاعتماد وشروطه.
- 3 - يجب أن تغطي هذه التسليفات بضمانات عينية أو بكفالة مصرفية أو بكفالة مؤسسة مالية مسجلة في لبنان ومقبولة من لجنة الرقابة على المصارف.
- 4 - يجب أن لا يتعدى مجموع هذه الاعتمادات 25% من الأموال الخاصة للمصرف.

2 - 1 - 5 - تسليفات القطاع العام (45) :

الإدارة المركزية والإدارات العامة الأخرى.	451
المؤسسات المختلفة والمؤسسات العامة ذات الطابع التجاري.	452

- تسجل في الحساب 45 التسليفات المباشرة الممنوحة للقطاع العام من إدارات للدولة، وبلديات، ومصالح مستقلة ومؤسسات عامة ذات طابع تجاري أو صناعي.

- إن التسليفات للإدارات العامة هي في الغالب تسليفات قصيرة الأجل غير أنه يمكن لبعضها أن يتجاوز أجله السنة، إلا أنها تسجل في الحساب 45 مهما كان أجلها.

2 - 2 - الإستخدام المحاسبي لحسابات التسليفات :

- إن إستخدام وتحريك حسابات التسليفات تبدأ عادة بتقديم طلب تسهيلات مصرفية من العميل في الفرع الذي يتعامل معه، ويرسل هذا الطلب إلى إدارة التسليف في الإدارة للحصول على الموافقة مع الشروط والضمانات المطلوبة. بعدها يمكن للعميل البدء بتحريك حساباته والتي قد تأخذ أحد الأشكال التالية :

- حسم سندات تجارية.
- حسم سندات لأمر البنك.
- تسليفات بالحساب الجاري المدين.

- كفالات وتكفلات.

- إتمادات مستتلية...

2 - 2 - 1 - حسم السندات (التجارية أو لأمر البنك):

بعد الحصول على موافقة إدارة التسليف العامة على منح العميل تسهيلات مصرفية يطلب العميل حسم سندات (تجارية أو لأمر البنك) مع تحديد المبلغ وفترة التسديد ضمن شروط الموافقة الصادرة عن الإدارة العامة، والتي تتضمن تحديد للمبلغ وقيمة السند وفترات التسديد ونسبة الفائدة مع العمولات والمصاريف.

مثال: تقدم أحد العملاء من البنك اللبناني للتجارة فرع صيدا بطلب حسم سندات تجارية بقيمة 10 مليون ل.ل.، تستحق شهرياً بمعدل مليون ل.ل. كل شهر، علماً أن تاريخ تقديم الطلب هو 1996/2/1. وقد وافقت إدارة الفرع على إجراء عملية الحسم هذه ضمن الشروط التالية:

- تطبيق معدل فائدة مدينة بنسبة 20%.

- يستوفي الفرع عمولة فصلية بنسبة 3 بالآلف.

- أما قيمة الطوابع المفروضة قانوناً هي بنسبة 1,5 بالآلف.

المطلوب: إجراء حسم السندات المذكورة مع القيود المحاسبية اللازمة.

1 - احتساب الفوائد المستحقة على حسمية السندات وذلك يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

• الطريقة الأولى: تاريخ الخصمة 1996/2/1

الامتصاص	عدد الأيام	المبلغ بالآلاف	الأرقام بالآلاف	الفائدة الشهرية
1 - 3 - 1996	30	10000	300000	$300000 \times \frac{20}{36000} = 166667$
1 - 4	31	9000	279000	$279000 \times \frac{20}{36000} = 155000$
1 - 5	30	8000	249000	$249000 \times \frac{20}{36000} = 133333$
1 - 6	31	7000	217000	$217000 \times \frac{20}{36000} = 120355$
1 - 7	30	6000	180000	$180000 \times \frac{20}{36000} = 100000$
1 - 8	31	5000	155000	$155000 \times \frac{20}{36000} = 86111$
1 - 9	31	4000	124000	$124000 \times \frac{20}{36000} = 68889$
1 - 10	30	3000	90000	$90000 \times \frac{20}{36000} = 50000$
1 - 11	31	2000	62000	$62000 \times \frac{20}{36000} = 34444$
1 - 12	30	1000	30000	$30000 \times \frac{20}{36000} = 16667$
Total			1.677.000	$1.677.000 \times \frac{20}{36000} = 931666$

- ملاحظات على الطريقة الأولى:

أ - هذه الطريقة تقوم على مبدأ احتساب الفائدة المتوجبة كل شهر على حدة أي مبدأ الزمن.

ب - من الناحية المحاسبية يجب اعتماد هذا الجدول لأنه في أية مؤسسة من المفترض إعداد وضعية مالية شهرية ويجب تحميل كل فترة مالية بأعبائها وإيراداتها.

ج - نضيف يومين على أول شهر وباقي الأشهر يبقى عدد الأيام كما هو.

د - قيمة الفائدة المتوجبة على حسمية السندات تحتسب بناءً على
المعاملة التالية =
مجموع الأرقام × نسبة الفائدة × $\frac{1}{\text{عدد أيام السنة}}$ =

$$1677000 \times \frac{20}{100} \times \frac{1}{360} = 931.666 \text{ ل.ل.}$$

* الطريقة الثانية: تاريخ الحسمية 1996/2/1

الأرقام	المبلغ	عدد الأيام	الإستحقاق
30000	1000	30	1996 - 3 - 1
61000	1000	61	1 - 4
91000	1000	91	1 - 5
122000	1000	122	1 - 6
152000	1000	152	1 - 7
183000	1000	183	1 - 8
214000	1000	214	1 - 9
244000	1000	244	1 - 10
275000	1000	275	1 - 11
305000	1000	305	1 - 12
1677000			

- ملاحظات على الطريقة الثانية:

أ - تعتمد هذه الطريقة مبدأ احتساب الفائدة المتوجبة لكل سند على حدة
أي مبدأ السند بدل الشهر (الفترة المالية).

ب - قيمة الفائدة المتوجبة

$$1667000 \times \frac{20}{100} \times \frac{1}{360} = 931.666 \text{ ل.ل.}$$

2 - احتساب الطوابع المستحقة على هذه الحسمية:

$$10000000 \times \frac{1.2}{10000} = 15000 \text{ ل.ل.}$$

3 - العمولة المتوجبة على هذه الحسمية:

- العمولة على أعلى رصيد مدين تحتسب بالفصل، كل 3 أشهر مرة

← يجب تقسيم الجدول إلى فصول ونعتمد في هذا التقسيم فصول السنة ونعتمد لذلك الجدول الأول.

أعلى رصيد مدين في الفصل الأول =

$$10000000 \leftarrow \frac{3}{1000} \times 10000000 = 30000$$

أعلى رصيد مدين في الفصل الثاني = 8000000

$$\leftarrow \frac{3}{1000} \times 8000000 = 24000$$

أعلى رصيد مدين في الفصل الثالث = 5000000

$$\leftarrow \frac{3}{1000} \times 5000000 = 15000$$

أعلى رصيد مدين في الفصل الرابع = 2000000

$$\leftarrow \frac{3}{1000} \times 2000000 = 6000$$

مجموع العمولات المتوجبة =

$$\leftarrow 75000 = 6000 + 15000 + 24000 + 30000$$

وتثبت عملية الحسم هذه محاسبياً عبر القيد التالي :

10,000,000 من ح/سندات باسم العميل.

إلى مذكورين

8797000 إلى ح/الصندوق أو جاري العميل.

75000 إلى ح/العمولة المقبوضة مقدماً.

15000 إلى ح/الطرايع.

931000 إلى ح/الفوائد المقبوضة مقدماً.

إثبات عملية حسم السندات للعميل .xxxxx.

ملاحظات على حسم السندات :

- إن الفوائد السحبية والمقتطعة من إجمالي المبلغ والتي بلغت 931000

ل.ل. وكذلك العمولة، تعود لفترة عشرة أشهر من السنة وبالتالي يجب توزيعها على هذه الأشهر، لذلك وفي نهاية كل شهر نجري القيد التالي :

xxxxxx من ح/فوائد مقبوضة مقدماً
xxxxxx إلى ح/فوائد سندات (تجارية)
تحويل حصة الشهر xx من فوائد السندات إلى حساب الإيرادات

xxxxxx من ح/عمولة مقبوضة مقدماً
xxxxxx إلى ح/عمولة حسم سندات (تجارية)
تحويل حصة الشهر من العمولة على السندات لحساب الإيرادات

- إن قيمة الفائدة لكل فترة مالية (شهر) تؤخذ من الجدول الأول.
- إن العمولات توزع على الأشهر ضمن الفصل الواحد بالتساوي.
- إن قيمة الطوابع التي يستوفىها المصرف على حسم السندات، لا توزع ولا تذهب لحساب الإيرادات لأنها تستوفى لحساب وزارة المالية.

2 - 2 - 2 - تسديد السندات :

كما لاحظنا في حسمية السندات الواردة سابقاً أن هناك تواريخ لاستحقاق كل سند، ويتوجب على العميل وبهذه التواريخ المحددة أن يقوم بتسديد قيمة كل سند وفي حال تم السداد نجري القيود التالية :

أ - إذا تم تسديد قيمة السند نقداً :

xxxxxx من ح/الصندوق
xxxxxx إلى ح/سندات لأمر البنك باسم العميل
تسديد قيمة السند رقم x استحقاق xxxxxx للعميل xxxxxx

ب - إذا تم تسديد السند من الحساب الجاري للعميل :

xxxxxx من ح/جاري للعميل
xxxxxx إلى ح/سندات لأمر البنك باسم العميل
نفس الشرح السابق

أما في حال تخلف العميل عن السداد في تاريخ الاستحقاق يتم تحويل قيمة السند المستحق إلى بند سندات مستحقة وغير مدفوعة وذلك عبر القيد التالي:

XXXXXX من ح/سندات مستحقة وغير مدفوعة (باسم العميل)

XXXXXX إلى ح/سندات لأمر البنك (باسم العميل)

تحويل قيمة السند رقم XX إلى سندات مستحقة وغير مدفوعة

وفي حال التصيد اللاحق، يتم احتساب الفوائد عن فترة التأخير تبعاً لنسب الفوائد المعتمدة في المصرف وتجرى القيد التالي:

XXXXXX من ح/الصندوق إلى مذكورين :

XXXXXX إلى ح/سندات مستحقة وغير مدفوعة.

XXXXXX إلى ح/فوائد مقبوضة

تسديد (نقداً) قيمة السند المستحق سابقاً مع قيمة الفوائد.

2 - 2 - 3 - حسابات التسليفات :

أما بالنسبة لاعتمادات الزبائن قصير الأجل أو متوسطة وطويلة الأجل وكافة أنواع التسليفات الأخرى فإن قرار الإدارة بمنح أي من العملاء تسهيلات مصرفية لا تثبت محاسبياً إلا في الحالات التالية:

أ - عند تقديم العميل لضمانات عينية أو مالية أو رهن تجاري، تبين قيمة هذه الضمانة تبعاً لطبيعتها في قيود خارج الميزانية وبمبلغ التأمين المطلوب من المصرف. مثال:

وافقت إدارة التسليف في بنك بيروت للتجارة على منح عميل فرع فردان شركة المفروشات الحديثة اعتمادات بالحساب الجاري المدين لغاية مبلغ 50 مليون ل.ل. وذلك مقابل تأمين عقاري لغاية 100 مليون ل.ل.

- عند إنجاز التأمين لصالح المصرف يجري فرع فردان القيد التالي:

100000000 ل.ل. من ح/ ضمانات عينية مستلمة (زبائن)

100000000 ل.ل. إلى ح/ مودعي ضمانات عينية

إثبات استلام قيمة الضمانة العقارية من العميل شركة المفروشات الحديثة

- وعند سحب أي مبلغ من حساب العميل بموجب شيك كون الحساب جاري مدين تسجل قيمة الشيك فقط على الحساب وذلك بموجب القيد التالي:

xxxxxx من ح/جاري مدين شركة المفروشات الحديثة
 xxxxxx إلى ح/الصندوق (في حال الدفع نقداً)
 أو إلى ح/المركز الرئيسي إذا ورد الشيك بالمقاصة
 أو إلى ح/عميل آخر إذا كان المستفيد عميل لدى الفرع
 قيمة شيك رقم xxxxxx

2 - 2 - 4 - الدينون المشكوك بتحصيلها:

إن حسابات التسليفات الناتجة عن التسهيلات والاعتمادات الممنوحة للعملاء، وفي حال عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم تحوّل هذه الحسابات إلى بند ديون مشكوك بتحصيلها عبر القيد التالي:

xxxxxx من ح/ديون مشكوك بتحصيلها (باسم العميل) (491)

xxxxxx إلى ح/العميل المدين (تبعاً للاعتماد الممنوح)

تحويل رصيد الحساب xxxxxx المشكوك بتحصيله

وتصنف الدينون المشكوك بتحصيلها تبعاً لتصميم المحاسبي العام على الشكل التالي:

49 = ديون مشكوك بتحصيلها:

491	- ديون مشكوك بتحصيلها أو متنازع عليها
499	- مؤونات على ديون مشكوك بتحصيلها

بعد تحويل أي حساب إلى بند الدينون المشكوك بتحصيلها، يبدأ المصرف بتكوين مؤونات لهذا الحساب وذلك من الأرباح المحققة وتودع في الحساب رقم 499 باسم العميل.

القسم الثالث

العمليات والخدمات المصرفية الأخرى

الفصل الأول

الحسابات الوسيطة والمالية

1 - 1 - قيم برسم الدفع :

أفرد التصميم المحاسبي العام بندا خاصاً لهذه الحسابات :

48 : قيم برسم الدفع : ومفصلة كما يلي :

481 - شيكات مصدقة.

482 - أوامر دفع.

483 - شيكات برسم الدفع.

484 - اعتمادات مستندية برسم الدفع للزيائن.

489 - قيم أخرى برسم الدفع.

تسجل في الحساب (48) كافة المبالغ الواجب دفعها للعملاء وتتضمن :

- الشيكات المصدقة من قبل المصرف (الحساب 481).

- أوامر الدفع الواردة للمصرف من قبل المراسلين ولصالح العملاء

(التداول) (الحساب 482).

- شيكات صادرة (برسم الدفع)، وهي تعني الشيكات التي يصدرها

المصرف ومسحوبة على حسابات لدى المراسلين بناءً على طلب العملاء

(الحساب 483).

- الاعتمادات المستندية برسم الدفع والتي لا تزال عالقة بانتظار استكمال

مستندات أو تعليمات من المستفيد (الحساب 484).

- أما العمليات لقيم يرسم الدفع فتسجل في الحساب 489.

أما من الناحية العملائية والمحاسبية فهذه الحسابات تتضمن العمليات التالية:

1 - 1 - 1 - التحويلات Transfers:

لكل مصرف نموذج خاص يسمى أمر تحويل ويتضمن المعلومات التالية:

أ - بالنسبة لطالب التحويل:

- الاسم.

- رقم الحساب.

- الفرع.

- المبلغ.

- العملة.

ب - بالنسبة للمستفيد:

- الاسم.

- رقم الحساب.

- المصرف والفرع.

عمليات التحويلات (Transfers)، يمر أن تأخذ عدة حالات ومنها:

1 - داخل الفرع:

بأن يطلب أحد العملاء تحويل مبلغ من المال لصالح عميل آخر في نفس الفرع، وهو لذلك يملأ النموذج الخاص بالمعلومات المطلوبة ويوقع عليه، عندها يجري الفرع المعني القيد التالي:

xxxxxx من ح/العميل (طالب التحويل)

xxxxxx إلى ح/العميل (المستفيد)

إثبات قيمة التحويل رقم xxxxxx

وفي حال استوفى الفرع عمولة على هذه العملية يجري القيد التالي:

xxxxx من ح/العميل (طالب التحويل)

xxxxx إلى ح/عمولة مقبوضة

قيمة العمولة المتوجبة على عملية التحويل

2 - تحويل من عميل إلى فرع آخر لنفس المصرف:

مثال توضيحي:

طلب أحد عملاء فرع الدورة للبنك اللبناني الفرنسي تحويل مبلغ عشرة آلاف دولار لحساب شركة الثراية اللبنانية في فرع طرابلس (لنفس البنك) واستوفى فرع الدورة عمولة بنسبة واحد بالألف على عملية التحويل.

القيد المحاسبية:

أ - في فرع الدورة:

10000 دولار من ح/العميل (طالب الإصدار)

10000 دولار إلى ح/حوالات صادرة

إثبات قيمة الحوالة على حساب العميل

10 دولار من ح/العميل (طالب الإصدار)

10 دولار إلى ح/عمولة مقبوضة

تسجيل قيمة العمولة على حساب العميل

(*) ملاحظة: قيمة العمولة يجب إثباتها بالليرة اللبنانية وهذا ما سنعود إليه لاحقاً في فصل عمليات القفطع).

10000 دولار من ح/حوالات صادرة

10000 دولار إلى ح/المركز الرئيسي

تحويل قيمة الحوالة إلى فرع طرابلس عبر المركز الرئيسي

ب - في المركز الرئيسي:
وبعد استلام قسم الحوالات للاشعار الصادر عن فرع الدورة يجري القيد
التالي:

10000 دولار من ح/فرع الدورة
10000 دولار إلى ح/فرع طرابلس
إثبات الحوالة الصادرة عن فرع الدورة لصالح فرع طرابلس

ج - في فرع طرابلس:
وبعد استلامه للاشعار الصادر عن المركز الرئيسي تجري القيود التالية:

10000 دولار من ح/المركز الرئيسي
10000 دولار إلى ح/حوالات واردة
إثبات استلام الحوالة الصادرة عن فرع الدورة

10000 دولار من ح/حوالات واردة
10000 دولار إلى ح/شركة الترابية اللبنانية
تسجيل قيمة الحوالة الصادرة عن فرع الدورة لصالح المستفيد
3 - تحويل من عميل أحد الفروع إلى أحد الأشخاص في مصرف آخر:
مثال توضيحي:

طلبت شركة Proteinic عميل فرع الدورة لبنك الانعاش اللبناني تحويل
مبلغ 25 مليون ليرة لحساب شركة الأخشاب اللبنانية لدى فرع المزرعة للبنك
العربي. وقد استوفى فرع الدورة لبنك الانعاش اللبناني عمولة بنسبة 3 بالألف.
المطلوب: إجراء القيود المحاسبية اللازمة في كل من بنك الانعاش
اللبناني والبنك العربي.

أ - بنك الانعاش اللبناني:

هذا التحويل في بنك الانعاش اللبناني يعتبر تحويل صادر لذا نجري
القيود التالية:

- في فرع الدورة:

25000000 ل.ل. من ح/شركة Proteine

25000000 ل.ل. إلى ح/حوالات صادرة

تسجيل قيمة الحوالة على حساب طالب التحويل

000,75 ل.ل. من ح/شركة Proteine

75000 ل.ل. إلى ح/عمولات مقبوضة

تسجيل قيمة العمولة المتوجبة على التحويل

على حساب طالب الاصدار

وعند إرسال الاشعار للمركز الرئيسي:

25000000 ل.ل. من ح/حوالات صادرة

25000000 ل.ل. إلى ح/المركز الرئيسي

تسجيل قيمة الحوالة الصادرة للمركز الرئيسي

في المركز الرئيسي (لبنك الانعاش اللبناني):

بعد استلامه للاشعار الصادر عن فرع الدورة يجري القيد التالي:

25000000 ل.ل. من ح/فرع الدورة

25000000 ل.ل. إلى ح/حوالات صادرة

تسجيل قيمة الحوالة الصادرة على فرع الدورة

كون المستفيد هو عميل أحد المصارف الأخرى فإن التحويل يتم عبر

مصرف لبنان ويجري القيد التالي:

25000000 ل.ل. من ح/حوالات صادرة

25000000 ل.ل. إلى ح/مصرف لبنان

تسجيل قيمة الحوالة الصادرة للبنك العربي عبر مصرف لبنان

2 - في البنك العربي : وتعتبر هذه الحوالة بالنسبة إليه كحوالة واردة :
في المركز الرئيسي :
ويعد استلامه للاشعار الصادر عن بنك الانعاش اللبناني يجري التقيد
التالي :

25000000 ل.ل. من ح/مصرف لبنان
25000000 ل.ل. إلى ح/حوالات واردة
تسجيل قيمة الحوالة الواردة من بنك الانعاش اللبناني
وعند ارسال إشعار لفرع المزرعة يجري التقيد التالي :
25000000 ل.ل. من ح/حوالات واردة
25000000 ل.ل. إلى ح/فرع المزرعة
تسجيل قيمة الحوالة الواردة من بنك الانعاش لصالح فرع المزرعة

- في فرع المزرعة (للبنك العربي):
25000000 ل.ل. من ح/المركز الرئيسي
25000000 ل.ل. إلى ح/حوالات واردة
تسجيل قيمة الحوالة الواردة من بنك الانعاش
على حساب المركز الرئيسي

25000000 ل.ل. من ح/حوالات واردة
25000000 ل.ل. إلى ح/شركة الأخشاب اللبنانية
تسجيل قيمة الحوالة للمستفيد

1 - 1 - 2 - الشيكات المصدقة :

الشيك المصدق يعني بأن يحرر أحد العملاء شيكاً لأمر أحد الأشخاص
(المستفيد) وبمبلغ معين ومسحوباً على حسابه لدى أحد فروع مصرف ما،
ويقوم هذا الفرع بختم الشيك بعبارة :

«هذا الشيك مقبول للدفع في حال عرضه على أي من صناديق المصرف».

ويجري القيد التالي:

xxxxxx من ح/جاري المميل (طالب التصديق)

xxxxxx إلى ح/شيكات مصدقة

تحويل قيمة الشيك المصدق رقم xxxxxx

وعند عرض الشيك للدفع نجري القيود التالية:

1. على صناديق الفرع المصدق للشيك:

xxxxxx من ح/شيكات مصدقة

xxxxxx إلى ح/الصندوق

تسديد قيمة الشيك المصدق رقم xxxxxx

2 - في حال وروده بالمقاصة:

أ - في المركز الرئيسي:

xxxxxx من ح/الفرع (مصدق الشيك)

xxxxxx إلى ح/مصرف لبنان

قيمة الشيك رقم xxxxxx الوارد بالمقاصة

ب - في الفرع المعني:

xxxxxx من ح/شيكات مصدقة

xxxxxx إلى ح/المركز الرئيسي

تسجيل قيمة الشيك المصدق رقم xxxxxx

3 - في حال دفعه بواسطة أحد الفروع الأخرى:

أ - في الفرع الذي دفع قيمة الشيك:

xxxxxx من ح/المركز الرئيسي

xxxxxx إلى ح/الصندوق

تسجيل قيمة الشيك رقم xxxxxx المصدق من فرع xx

على حساب المركز الرئيسي بعد دفعه نقداً

ب - في المركز الرئيسي:

xxxxxx من ح/الفرع (الصادر)

xxxxxx إلى ح/الفرع (المسد)

قيمة شيك رقم xxxxxx

ج - في الفرع الذي صدق الشيك:

xxxxxx من ح/شيكات مصدقة

xxxxxx إلى ح/المركز الرئيسي

تسجيل قيمة الشيك رقم xxxxxx لحساب المركز الرئيسي

1 - 1 - 3 - الشيكات المصرفية (الصادرة):

الشيك المصرفي هو شيك يصدر عن المصرف بناءً على طلب أحد عملائه ولصالح المستفيد الذي يحدده العميل طالب الإصدار. وبالتالي فهو التزام على المصرف بدفع قيمته إلى المستفيد عند عرضه على أي من صناديق الفروع أو بواسطة المقاصة.

ومن عناصر الشيك المصرفي:

- تاريخ الإصدار.

- القيمة مع العملة (بالأحرف والأرقام).

- اسم المصرف الصادر (بشكل مطبوع).

- اسم المستفيد.
- توقيع إدارة الفرع التي أصدرت الشيك.
- ويصنف الفرع هذا النوع من الشيكات بناءً على طلب أحد عملائه بعد أن يوقع على طلب خاص بإصدار شيك مصرفي ويتضمن المعلومات التالية :
- اسم العميل ورقم حسابه.
- اسم المستفيد.
- المبلغ (بالأحرف والأرقام) مع العملة.
- ويمكن إصدار الشيك المصرفي من قبل الفروع ومسحوبة على :
- الإدارة العامة.
- مصرف لبنان.
- أحد المراسلين.
- مثال توضيحي :
- طلب عميل فرع الحمراء لبنك لبنان والمهجر إصدار شيكين :
- شيك بقيمة 10 مليون ل.ل. مسحوب على مصرف لبنان.
- شيك بقيمة 5000 دولار مسحوب على AMEY.N.Y. وقد سجلت قيمة هذه الشيكات على حسابات العميل لدى الفرع مع عمولات بقيمة 50,000 ل.ل.
- المطلوب إجراء القيود اللازمة لعملية الإصدار هذه.
- 1 - فرع الحمراء :
- عند إصدار الشيك :
- 10000000 ل.ل. من ح/العميل ل.ل.
- 10000000 ل.ل. إلى ح/شيكات صادرة (ل.ل.).
- تسجيل قيمة الشيك رقم xxxxxx المسحوب على مصرف لبنان على حساب العميل

5000 دولار من ح/العميل
5000 دولار إلى ح/شيكات صادرة
تسجيل قيمة الشيك رقم xxxxxx المسحوب على AMEX على حساب
العميل

5000 ل.ل. من ح/العميل ل.ل.
5000 ل.ل. إلى ح/عمولة مقبوضة
قيمة العمولة المتوجبة على إصدار الشيكات

عند إرسال الإشعار للمركز الرئيسي:
10000000 ل.ل. من ح/شيكات صادرة
10000000 ل.ل. إلى ح/المركز الرئيسي
تحويل قيمة الشيك الصادر رقم xxxxxx لحساب المركز الرئيسي
5000 دولار من ح/شيكات صادرة
5000 دولار إلى ح/المركز الرئيسي
تحويل قيمة الشيك الصادر رقم xxxxxx لحساب المركز الرئيسي
2 - في المركز الرئيسي:

وبعد امتلاك الإشعار من الفرع الصادر:
10000000 ل.ل. من ح/فرع الحمراء
10000000 ل.ل. إلى ح/شيكات صادرة
5000 دولار من ح/فرع الحمراء
5000 دولار إلى ح/شيكات صادرة
تسجيل قيمة الشيكات الصادرة عن فرع الحمراء رقم xxxxxx
في حال دفع هذه الشيكات:

أ - ل.ل. بواسطة المقاصة :

10000000 ل.ل. من ح/شيكات صادرة

10000000 ل.ل. إلى ح/مصرف لبنان

تسجيل قيمة الشيك رقم xxxxxx لحساب مصرف لبنان

ب - دولار يعد استلام إشعار من المراسل :

5000 دولار من ح/شيكات صادرة

5000 دولار إلى ح/المراسل

تسجيل قيمة الشيك رقم xxxxxx لحساب المراسل

ج - أما في حال دفع أحد هذه الشيكات في أحد فروع المصرف الأخرى (مثلاً : في فرع صور لبنك لبنان والمهجر) فتجري القيود التالية :

1 - في فرع صور :

10000000 ل.ل. من ح/المركز الرئيسي

و

5000 دولار إلى ح/الصندوق (أو العميل المودع المستفيد)

إثبات دفع الشيك رقم xxxxxx الصادر عن فرع الحمراء

2 - في المركز الرئيسي :

10000000 ل.ل. من ح/شيكات صادرة

و

5000 دولار إلى ح/فرع صور

تسجيل قيمة الشيك رقم xxxxxx الصادر عن

فرع الحمراء لصالح فرع صور

1 - 2 - عمليات القطع :

وهي تعني شراء وبيع العملات الأجنبية فيما بينها أو مقابل الليرة

اللبنانية. وذلك لصالح العملاء أو لصالح المصرف لتغطية حاجاته النقدية أو الإستثمارية.

مثال رقم 1: تقدّم أحد عملاء فرع الغبيري لبنك عودة بطلب شراء \$50,000 تسجل في حسابه الجاري لدى الفرع مقابل الليرة اللبنانية.

قام الفرع ببيع المبلغ إلى العميل بسعر 1591 ل.ل. للدولار الواحد.

المطلوب: إجراء قيود هذه العملية في كل من الفرع والإدارة العامة.

في الفرع: (مركزية قطع في الإدارة وليس في الفرع).

\$ 50000 من ح/المركز الرئيسي

\$ 50000 إلى ح/العميل

تسجيل قيمة الدولار العشرة من المركز الرئيسي لصالح العميل

79550000 ل.ل. من ح/العميل

79500000 ل.ل. إلى ح/المركز الرئيسي

50,000 ل.ل. إلى ح/أرباح القطع

إثبات عملية شراء 50 ألف دولار لصالح العميل

ويقابل هذه القيود قيود أخرى في المركز الرئيسي:

المركز الرئيسي - H.O:

\$ 50000 من ح/القطع

\$ 50000 إلى ح/فرع الغبيري

79500000 ل.ل. من ح/فرع الغبيري

7950000 ل.ل. إلى ح/القطع \$ ما يعادله ل.ل.

إثبات عملية بيع 50 ألف دولار لفرع الغبيري

مثال رقم 2: تقدّم أحد عملاء فرع الغبيري لبنك عودة بطلب شراء

10,000 دولار على أن تسجل القيمة على حسابه في الفرع بالمارك الألماني.

وقد كان سعر المارك على الدولار يساوي 1,52 وقد قام الفرع بشراء المبلغ

من الإدارة العامة بسعر 1,51.

المطلوب: إجراء القيود المحاسبية اللازمة لإثبات ما تقدم في كل من فرع الغييري والإداري العامة. (على افتراض أن سعر الدولار يساري 1600 ل.ل. وسعر المارك يساري 1060 ل.ل.).

10000 \$ من ح/المركز الرئيسي

10000 \$ إلى ح/العميل

15200 مارك من ح/العميل

15100 مارك إلى ح/المركز الرئيسي

100 مارك إلى ح/قطع مارك

تسجيل قيمة المارك المشتراة على حساب العميل

10600 ل.ل. من ح/قطع مارك ما يعادله ل.ل.

10600 ل.ل. إلى ح/عمولة قطع

قيمة أرباح الفرع عن عملية القطع

القيود في المركز الرئيسي :

10000 دولار من ح/القطع

10000 دولار إلى ح/فرع الغييري

قيمة الدولار المباع إلى فرع الغييري

15100 مارك ألماني من ح/فرع الغييري

15100 مارك إلى ح/قطع مارك ألماني

تسجيل قيمة المارك الألماني المشتراة من فرع الغييري

16006000 ل.ل. من ح/قطع مارك ألماني ما يعادله ل.ل.

إلى ح/مذكورين =

16000000 ل.ل. قطع \$ ما يعادله ل.ل.

6000 ل.ل. أرباح قطع

نصفية عملية قطع دولار / مارك على القطع ما يعادله ل.ل.

1 - 3 - الحسابات المالية المختلفة :

هذه الحسابات تدرج في التصميم المحاسبي العام في حسابات الفئة الثالثة وتتضمن :

- المدينون والدائنون المختلفون.
 - القبولات المصرفية.
 - سندات التوظيف.
 - الموجودات والمطلوبات المختلفة.
 - حسابات الشركاء المدينة والدائنة.
 - عمليات بالعملة الأجنبية.
 - حسابات الإرتباط والتسوية.
- ومن هذه الحسابات نورد العمليات التالية :

الأوراق المالية :

وهي الأسهم والسندات وشهادات الإيداع...

وقد تعاطى التصميم المحاسبي العام مع هذه الحسابات بالأبواب التالية :

سندات توظيف	31
-------------	----

تفاصيل الحساب

أسهم وحصص		311
المصارف	3111	
المؤسسات المالية	3112	
القطاع المخطط	3114	
القطاع الخاص	3115	
سندات دين		312
المصارف	3121	
المؤسسات المالية	3122	
الإدارات العامة	3123	
القطاع المخطط والمؤسسات العامة	3124	
ذات الطابع التجاري		
القطاع الخاص	3125	

- يمكن تعريف سندات التوظيف بأنها سندات تمتلكها المؤسسة بقصد تحقيق ربح في رأس المال الموظف خلال فترة قصيرة، أو في الحصول على إيراد مباشر.

- تدون في الحساب 8912 (خارج الميزانية) المبالغ التي لا تزال واجبة للتسديد على ثمن شراء هذه السندات.

- لا تدون ضمن الحساب 31 النفقات الملائمة لشراء سندات التوظيف (العمولات، الرسوم، الخ...) إنما تحمل هذه النفقات للحساب المختص في الفئة السادسة.

- لا تدون ضمن هذا الحساب السندات المستلمة من الزبائن كإمانة (تسجل في الحساب 881)، والقيم المصرفية المشتراة (تسجل في الحسابات 533 - 543 - 563 - 573) والقيم المالية المشتراة (تسجل في الحساب 553)، وسندات الخزينة اللبنانية (تسجل في الحساب 52)، وشهادات الإيداع (تسجل في الحساب 463) والسندات المجمدة (تسجل في الحساب 214).

35	عمليات على السندات
----	--------------------

تفاصيل الحساب

351	عمليات في الأسواق المالية
352	سلفقات للهيئات المصدرة للسندات
353	قسائم وسندات برسم القبض
355	اكتسابات الزبائن
356	مؤونة مكونة للرفع قسائم

- تسجل في الحساب 351 العمليات التي يجريها المصرف لحسابه على السندات من أجل إعادة بيعها للزبائن أو للوسطاء الماليين.

- يتناول هذا الحساب مبدئياً العمليات في الأسواق الأولية، أي الأسواق التي تقوم على إصدار الأسهم والسندات الجديدة، كما يمكن أن تسجل فيه العمليات على السندات المتداولة في الأسواق الثانوية عندما لا تكون غاية المصرف الاحتفاظ بهذه السندات ضمن محفظة سندات التوظيف.

- تحول إلى الحساب 31 «سندات ترظيف» السندات التي اكتتب بها المصرف ولم يجر بيعها للغير لغاية إقفال مهلة الاكتتاب، أو لغاية البدء بطرحها في البورصة للسندات التي يجري عرضها للتداول بواسطة البورصة.

- تسجل في الحساب 352 السلفات المعطاة من المصرف للهيئات المصدرة للسندات على الإصدارات التي هي قيد الاكتتاب.

- تسجل في الحساب 353 قيمة القسائم والسندات التي يملكها المصرف التي قرر مصدروها دفعها ولكنها لم تقبض بعد بتاريخ تنظيم التوضيحية.

- ويمكن أن تسجل في هذا الحساب أيضاً قيمة القسائم والسندات برسم القبض المودعة من الزبائن.

- تسجل في الحساب 355 اكتتابات الزبائن في الأسهم والسندات المصدرة من الشركات، والتي يجري تحويل قيمتها عند إقفال الاكتتاب إلى الشركة المصدرة للأسهم والسندات المذكورة.

- يستعمل الحساب 355 أيضاً، عند تأسيس الشركات على اختلاف أنواعها، لتسجيل إيداع رأس مال الشركة الجاري تأسيسها.

- تسجل في الحساب 356 المبالغ المرصدة لدفع قيمة القسائم التي هي برسم النفع من الشركات التي قررت توزيع أرباح أو عائدات.

أما الإثبات المحاسبي لعمليات شراء وبيع الأوراق المالية فتعطي عليها بعض الأمثلة التوضيحية:

مثال رقم 1:

بتاريخ 1997/1/25 طلب عميل فرع الدورة لبنك البحر المتوسط «شركة الاستثمار اللبنانية» شراء عشرة آلاف سهم من أسهم شركة موليدير بسعر لا يتخطى 11,5 دولار للسهم الواحد. وقام الفرع بإبلاغ الإدارة العامة بهذا الطلب.

بنأى عليه قام المدير المالي بالطلب من الوسيط المالي لبنك البحر المتوسط بشراء 15000 سهم من أسهم موليدير بسعر لا يتخطى 11,5 دولار للسهم الواحد.

وبعد إقفال بورصة بيروت أبلغ الوسيط المدير المالي بإتمام العملية وذلك بسعر 11 دولار للسهم وأرسل اشعاراً للمصرف بقيمة الأسهم المشتراة إضافة إلى عمولة واحد بالآلف على قيمة عملية الشراء.

بناءً عليه قام المدير المالي بإرسال 10,000 سهم إلى فرع الدورة مع اشعار بقيمتها وعمولة 1,25 بالآلف لتسجيلها على حساب العميل. (سعر الدولار بهذا التاريخ بلغ 1560 ل.ل.).

المطلوب: (إجراء القيود المحاسبية اللازمة لإثبات ما تقدم) في كل من المركز الرئيسي وفرع الدورة لبنك البحر المتوسط.

توضيح: إن عملية شراء 15000 سهم تعني توزيعها كما يلي:

10000 سهم للعميل

5000 سهم للمصرف.

الحل:

أ - القيود في المركز الرئيسي:

165000 دولار من ح/أوراق مالية مشتراة

165000 دولار إلى ح/الوسيط

قيمة الأسهم المشتراة من قبل الوسيط

165 دولار من ح/قطع \$

165 دولار إلى ح/الوسيط

257400 ل.ل. من ح/عمولة مدفوعة

257400 ل.ل. إلى ح/قطع \$ ما يعادله ل.ل.

قيمة العمولة المتوجبة للوسيط على شراء الأسهم (1 و 25 بالآلف)

55000 دولار من ح/محفظة أوراق مالية

55000 دولار إلى ح/أوراق مالية مشتراة

قيمة الأسهم المشتراة لصالح المصرف

110000 دولار من ح/فرع الدورة

110000 دولار إلى ح/أوراق مالية مشتراة

قيمة الأسهم المشتراة لصالح المصرف

13750 دولار من ح/فرع الدورة

13750 دولار إلى ح/قطع \$

214500 ل.ل. من ح/قطع \$ ما يعادله ل.ل.

214500 ل.ل. إلى ح/عمولة مقبوضة

قيمة العمولة المتوجبة على العميل عن شراء الأسهم

ب - في فرع الدورة:

123750 دولار من ح/العميل

123750 إلى ح/المركز الرئيسي

قيمة الأسهم المشتراة مع العمولة المتوجبة

مقال رقم 2:

بتاريخ 1997/8/15 طلب نفس العميل بيع هذه الأسهم المشتراة، وقد

بيعت مع أسهم المصرف بسعر 11,5 دولار للسهم الواحد وذلك بواسطة

الوسيط (سعر الدولار 1540 ل.ل.).

- عمولة الوسيط واحد بالآلف.

- عمولة المصرف 1,25 بالآلف.

القيود المحاسبية:

أ - في المركز الرئيسي:

172500 دولار من ح/الوسيط

172500 دولار إلى ح/أوراق مالية مباعة

قيمة أسهم سوليدير المباعة

172,50 دولار من ح/قطع دولار
172,50 دولار إلى ح/الوسيط
265650 ل.ل. من ح/عمولة مدفوعة
265650 ل.ل. إلى ح/قطع \$ ما يعادله ل.ل.
قيمة العمولة المتوجبة للوسيط عن بيع الأسهم

57500 دولار من ح/أوراق مالية مباحة
إلى مذكورين =
55000 دولار إلى ح/محفظة أوراق مالية
2500 دولار إلى ح/إيرادات استثمار (*)
إثبات عملية بيع أسهم سويدير خاصة المصرف
* هذا الحساب يحوّل إلى الليرة اللبنانية لتحويله إلى ح/إيرادات
(النتيجة).

115000 دولار من ح/أوراق مالية مباحة
115000 دولار إلى ح/فرع الدورة
قيمة الأسهم المباعة لصالح عميل فرع الدورة.

143,75 دولار من ح/فرع الدورة
143,75 دولار إلى ح/قطع \$
221375 ل.ل. من ح/قطع ل.ل.
221375 ل.ل. إلى ح/عمولة مقبوضة
قيمة العمولة المتوجبة على بيع أسهم عميل فرع الدورة.

ب - في فرع الدورة:
115000 دولار من ح/المركز الرئيسي
115000 دولار إلى ح/العميل
قيمة الأسهم المباعة

143,75 دولار من ح/العمليل

134,75 دولار إلى ح/المركز الرئيسي

قيمة العمولة المتوجبة على بيع الأسهم

- إصدار الأوراق المالية نيابة عن الشركات:

مثال: خلال شهر كانون الثاني 96 قام المصرف المتحد للسعودية ولبنان
فروع الحمراء بإصدار أسهم لشركة النقل اللبنانية التي بلغ عددها الإجمالي
100,000 سهم قيمة كل سهم \$ 100 وزعوا كما يلي:

- 10000 سهم قبض ثمنهم مقداً.

- 20000 سهم دفعوا من خلال فروع المصرف المتحد للسعودية ولبنان.

- 5000 سهم لعملاء في نفس الفرع الذي قام بعملية الإصدار (فروع
الحمراء) دفع ثمنها من حسابات العملاء.

- 40000 سهم دفع ثمنها من المصارف الأخرى العاملة في لبنان عبر
تداول وشيكات مسحوبة على مصرف لبنان.

- أما باقي الأسهم التي لم يكتب بها خلال المهلة القانونية اللازمة
والتي تنتهي في 31/1/1996 فقد إلزم المصرف بشرائها.

المطلوب: إجراء القيود المحاسبية إذا علمت أن عمولة المصرف على
عملية الإصدار تبلغ 0,5 %.

الحل: يتم فتح حساب وسيط اسمه «الاكتتاب في أسهم شركة النقل».

كل مبلغ نقبضه يحوّل إلى هذا الحساب وفي النهاية نسجل الرصيد في
ح/شركة النقل.

1 - 1000000 من ح/الصندوق (100 × 10000)

1000000 إلى ح/الاكتتاب في أسهم شركة النقل

قيمة الأسهم المكتتب بها في صناديق الفرع

2 - 2000000 من ح/المركز الرئيسي (100 × 20000)

2000000 إلى ح/الاكتتاب في أسهم شركة النقل

قيمة الأسهم المكتتب بها بواسطة الفروع الأخرى

3 - \$5000000 من ح/العملاء (100 × 50000)
إلى ح/الائتتاب في أسهم شركة النقل
قيمة الأسهم المكتبة بواسطة عملاء الفرع

4 - \$4000000 من ح/المركز الرئيسي
إلى ح/الائتتاب في أسهم شركة النقل
قيمة الأسهم المكتبة بواسطة المصارف الأخرى

5 - \$2500000 من ح/المركز الرئيسي
إلى ح/الائتتاب في أسهم شركة النقل
قيمة الأسهم التي اكتب بها المصرف

وبعد اكتمال الائتتاب وإجراء المعاملات الرسمية لتأسيس الشركة،
وإبلاغ المصرف بها يتحول رصيد الحساب إلى جاري الشركة وتسجل عليها
قيمة العملة غير القيود التالية:

10000000 دولار من ح/الائتتاب بأسهم شركة النقل
10000000 دولار إلى ح/جاري الشركة
تحويل رصيد الائتتاب إلى جاري الشركة

5000 دولار من ح/شركة النقل (جاري)
5000 دولار إلى ح/قطع \$
(5000 × سعر الصرف) من ح/قطع \$ ما يعادله ل.ل.
إلى ح/عمولة ائتتاب أسهم
قيمة العملة المتروجة على إصدار أسهم شركة النقل.

أما في المركز الرئيسي فيتم تنفيذ القيود التالية :

2500000 دولار من ح/محفظة أوراق مالية

إلى ح/فرع الحمراء

قيمة الأسهم المكتتب بها بواسطة المصرف

4000000 دولار من ح/فروع (مختلف)

4000000 دولار إلى ح/فرع الحمراء

قيمة الأسهم المكتتب بها بواسطة الفروع الأخرى

2000000 دولار من ح/المراسلين

2000000 دولار إلى ح/فرع الحمراء

قيمة الأسهم المكتتب بها بواسطة المصارف الأخرى

32	موجودات ومطلوبات مختلفة
----	-------------------------

تفاصيل الحساب

321	معادن ثمينة	
	ذهب	3211
	فضة	3212
322	طوابع	
	طوابع أميرية	3221
	طوابع أميرية	3222

- تسجل في الحساب 32 الموجودات والمطلوبات المختلفة التي لا يمكن إدراجها ضمن أي من الحسابات الأخرى في الميزانية ، كالمعادن الثمينة التي يملكها المصرف. والطوابع الأميركية والبريدية...

- عند شراء هذه الموجودات تثبت محاسبياً بالقيود التالي :

xxxxxx من ح/معادن أو طوابع

إلى ح/الصندوق

قيمة الموجودات المشتراة لحساب المصرف

مستخدمون (رواتب وأجور للدفع)	331
------------------------------	-----

تفاصيل الحساب

دفعات على الحساب للمستخدمين	3311
رواتب وأجور المستخدمين	3315

- يجعل الحساب 3315 دائناً بالرواتب والأجور غير الصافية الواجب دفعها للمستخدمين، ويجعل الحساب 661 «رواتب وأجور المستخدمين» مدينياً.

- يجعل الحساب 3315 مدينياً:

- بالدفعات على الحساب للمستخدمين، ويجعل الحساب 311 دائناً.

- بحصة المستخدمين من الأعباء، ويجعل الحساب 3325 «ذمم دائنة تجاه مؤسسات الضمان الاجتماعي» دائناً.

- لا تسجل في الحساب 331 القروض والتسليفات الممنوعة للمستخدمين.

الضمان الاجتماعي	332
------------------	-----

تفاصيل الحساب

ذمم مدينة على مؤسسات الضمان الاجتماعي	3321
ذمم دائنة تجاه مؤسسات الضمان الاجتماعي	3325

- لا تدرج ضمن هذا الحساب ودائع الضمان الاجتماعي (تسجل ضمن الحساب 473)، أو أية حسابات أخرى تعود للضمان الاجتماعي كإجمالي.

- يجعل الحساب 3325 دائناً بما يلي:

- بالاشتراكات المستحقة للضمان الاجتماعي، ويجعل الحساب 663 «اشتراكات الضمان الاجتماعي» مدينياً.

- بالاشتراكات الواجب تسديدها للضمان الاجتماعي لحساب المستخدمين، ويجعل الحساب 3315 «رواتب وأجور المستخدمين» مدينياً.

- ويجعل الحساب 3325 مدينياً بالتعهدات الجارية.

333	الدولة والمؤسسات العامة
-----	-------------------------

تفاصيل الحساب

3331	ذمم مدينة
3335	ضرائب مقطوعة من الفوائد
3336	ضرائب مقطوعة من الرواتب والأجور
3337	ضرائب مقطوعة مختلفة
3338	ضرائب ورسوم متوجبة على الاستثمار
3339	ضرائب ورسوم متوجبة على خارج الاستثمار

- يظهر الحساب 333 للعلاقات غير المالية بين المصرف من جهة والدولة والمؤسسات العامة من جهة أخرى؛ وتسجل فيه، بصورة خاصة، الضرائب التي يقطعها المصرف لحساب الدولة، مثال:

- ضريبة الدخل المقتطعة من الفوائد المدفوعة للمودعين.

- ضريبة الدخل المقتطعة من الرواتب والأجور وملحقاتها المدفوعة لمستخدمي المصرف.

- ضريبة الدخل المقتطعة من المبالغ المدفوعة من المكلفين غير المقيمين الذين تعاملوا مع المصرف (المادة 41 وما يليها من قانون ضريبة الدخل).

- الخ...

إن حسابات المستخدمين والضمان والضرائب مترابطة إلى حد ما، إذ أنه عند احتساب قيمة الرواتب والأجور الشهرية للموظفين يحسب معها قيمة الاشتراكات المتوجبة للضمان والتعويضات العائلية مع الضرائب المتوجبة على هذه الرواتب لصالح وزارة المالية.

مثال: لنفرض أن قيمة الرواتب الشهرية لمصرف ما بلغت لشهر حزيران 1997 94,5 مليون ل.ل. والاشتراكات المتوجبة للضمان عن هذه الرواتب بلغت 32 مليون ليرة والتعويضات العائلية للموظفين 26 مليون أما الضريبة على هذه الرواتب فبلغت 16 مليون ليرة. فيكون الإجمالي المحاسبي على الشكل التالي = (المبالغ بالمليون ل.ل.).

94,5 من ح/رواتب وأجور (أعباء)

إلى المذكورين =

88,5 ل.ل. ح/رواتب وأجور للدفع

6 ل.ل. ح/ضرائب مقطوعة من الرواتب والأجور

قيمة الرواتب المستحقة للموظفين مع الضريبة المقطوعة لشهر حزيران 97

32 ل.ل. من ح/اشتراكات الضمان (أعباء)

32 ل.ل. إلى ح/الضمان الاجتماعي (ذمة دائنة)

قيمة الاشتراكات المتوجبة عن رواتب الموظفين

26 ل.ل. من ح/الضمان الاجتماعي (ذمة مدينة)

26 ل.ل. إلى ح/تمويضات عائلية (مستحقة للموظفين)

قيمة التمويضات العائلية المستحقة للموظفين

وعند التسديد الفعلي:

الرواتب والأجور =

88,5 من ح/رواتب وأجور للدفع

إلى ح/الصندوق (أو حسابات الموظفين)

تسديد رواتب شهر حزيران 1997

6 ل.ل. من ح/ضرائب مقطوعة

6 ل.ل. إلى ح/مصرف لبنان

تسديد قيمة الضريبة المستحقة على رواتب شهر حزيران 1997 لصالح

وزارة المالية بموجب شيك مسحوب على مصرف لبنان

06 من حـ/الضمان (ذمة دائنة)

6 ل.ل. إلى حـ/مصرف لبنان

تسديد وصيد حسابات الضمان الاجتماعي (ذمة دائنة - ذمة مدينة) من شهر حزيران 1997 وذلك بموجب شيك على مصرف لبنان.

وكذلك الأمر بالنسبة للضرائب على فوائد الحسابات الجارية فتقتطع من قيمة الفوائد المستحقة لحسابات العملاء وتسجل في حساب ضرائب على الفوائد.

عند احتساب الفوائد تجري القيد التالي =

xxxxxx من حـ/فوائد مدفوعة

إلى حـ/مذكورين

xxxxxx حـ/العملاء الجارية

xxxxxx حـ/ضرائب على فوائد

334	تأمينات
تفاصيل الحساب	
3341	تأمينات معطاة
3345	تأمينات مستلمة

الشروط

- تسجل في هذا الحساب المبالغ المدفوعة أو المقبوضة من الغير كأمينات.

- لا تسجل في هذا الحساب التعهدات بتوقيع المعطاة أو المستلمة من الزبائن أو الوسطاء الماليين (تسجل في الحسابين 80، و 81).

مثال توضيحي: طلب أحد عملاء فرع جونية للبنك المتحد للأعمال إصدار كفالة مصرفية بقيمة 100 مليون ل.ل. بتأمين مئة بالمئة من قيمتها فيكون إثبات قيمة التأمين بالقيد التالي =

100000000 ل.ل. من حـ/العميل

100000000 ل.ل. إلى ح/تأمينات (على كفالات)

قيمة التأمين على الكفالة رقم xxxxxx

وعند تسديد الكفالة =

100000000 ل.ل. من ح/تأمينات على كفالات

100000000 ل.ل. إلى ح/المستفيد

تسديد قيمة الكفالة رقم xxxxxx

وفي حال إعادة الكفالة للفرع بعد التأمين للعميل =

xxxxxx من ح/تأمينات على كفالات

xxxxxx إلى ح/العميل (طالب الإصدار)

إعادة قيمة التأمين على الكفالة رقم xxxxxx بعد إعادتها للفرع

مديون ودائون مختلفون	339
----------------------	-----

تفاصيل الحساب

مديون	3391
دائون	3395

الشروحات

- يتناول الحساب 339 المديون والدائون الآخرين من غير المستخدمين أو الضمان الاجتماعي أو الدولة أو المؤسسات العامة.

- يدخل في عداد الدائنين والمدينين الذين يدرجون ضمن إطار الحساب 339 الديون الناتجة مثلاً عن شراء أو بيع أصول ثابتة أو عن شراء أموال وخدمات أو بدلات إيجار الخ...

- لا تسجل في الحساب 339 الذمم الناتجة عن عمليات القروض والتليفات (تسجل في حسابات الفئة الرابعة).

أما الإثبات المحاسبي فهي كتلك المتعلقة بالحسابات الجارية.

الفصل الثاني

حسابات السيولة والعمليات بين المصارف

إن حسابات السيولة تعني كافة العمليات المتعلقة بحركة النقد في المصارف، رموزة الإصدار (مصرف لبنان) إضافة إلى سندات الخزينة.

ومن جهة أخرى فالعمليات بين المصارف تعني العمليات التي تتم مع المصارف التجارية الأخرى أو المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية المسجلة وعمليات المركز الرئيسي والفروع في الخارج إضافة إلى العمليات الجاريّة مع المؤسسات الأم والمصارف والمؤسسات المالية الشقيقة التابعة في الخارج.

2 - 1 - التويج المحاسبي لهذه الحسابات:

لقد صنف التصميم المحاسبي العام هذه الحسابات في الفئة الخامسة وهي تشمل ما يلي :

2 - 1 - 1 - الصندوق

الصندوق	50
---------	----

ويختص هذا الحساب بعمليات الصندوق والتي تشمل العملة اللبنانية والعملات الأجنبية ويستثنى منها المعادن الثمينة التي خصص لها الحساب رقم 321.

2 - 1 - 2 - مصرف لبنان:

مؤسسة الإصدار	51
---------------	----

تفاصيل الحساب

مصرف لبنان - أموال جاهزة تحت الطلب		511
مصرف لبنان - حسابات أخرى مدينة		512
مصرف لبنان - حسابات دائنة		515
حسابات خاصة دائنة	5151	
قروض لقاء سندات	5152	
قروض أخرى	5153	

تسجل في الحسابات 511، 512، و515 كافة العمليات المصرفية العادية التي تجري بين المصرف المعني ومصرف لبنان. غير أنه لا تسجل في الحسابات المذكورة سندات الخزينة اللبنانية (يجري تسجيلها في الحساب 52) ولا رأس المال المجمد في الخزينة العامة (يجري تسجيله في الحساب 201).

سندات الخزينة اللبنانية	52
-------------------------	----

تفاصيل الحساب

سندات خزينة خاصة داخلة في الاحتياطي الإلزامي	521
سندات خزينة أخرى	522

- تسجل في الحساب 52 سندات الخزينة اللبنانية على مختلف استحقاقاتها المكتتب بها من المؤسسة.

- تبقى سندات الخزينة المذكورة أعلاه مسجلة في الحساب 52 حتى تاريخ استحقاقها حتى ولو أعطيت كضمانة أو وضعت بالأمانة.

- لا تسجل في الحساب 52 سندات الخزينة العائدة لدول أجنبية (يجري تسجيلها في الحساب 3123).

- تسجل في الحساب 521 سندات الخزينة اللبنانية الداخلة ضمن حساب الاحتياطي الإلزامي المنصوص عنه في المادة 76 من قانون النقد والتسليف.

- تدرج في الحساب 522 مستندات الخزينة اللبنانية غير الداخلة ضمن الاحتياطي الإلزامي.

2 - 1 - 3 - المصارف والمؤسسات المالية :

مصارف تجارية	53	
تفاصيل الحساب		
حسابات مدينة تحت الطلب		531
قروض معطاة وتوظيفات لأجل		532
حسابات خاضعة لعلم مسبق	5321	
توظيفات لأجل	5322	
قروض معطاة لقاء ضمانات	5323	
نيم مصرفية مشتراة		533
قروض مالية معطاة		534
حسابات دائنة تحت الطلب		535
قروض مأخوذة وودائع لأجل		536
حسابات خاضعة لعلم مسبق	5631	
ودائع لأجل	5362	
قروض مأخوذة لقاء ضمانات	5363	
قروض مالية مأخوذة		538

- تسجل في الحساب 53 العمليات الجارية مع المصارف التجارية القائمة في لبنان أو في الخارج وكذلك العمليات الجارية مع مؤسسات الإصدار أو ما يشابهها العائدة لدول أجنبية.

- يتضمن الحسابان 531 و 535 الحسابات العادية تحت الطلب المفتوحة من المصرف لدى عملائه والحسابات المفتوحة من العملاء لدى المصرف.

- تسجل في الحساب 532 القروض المعطاة والتوظيفات لأجل الجارية بموجب عقود سواء كانت مربوطة بضمانات أو بدون ضمانات.

- تمثل القيم المصرفية المشتركة (الحساب 533) شهادات الإيداع

والأوراق المالية المشابهة الصادرة عن المصارف اللبنانية أو الأجنبية، المشتراة من المصرف.

- تسجل في الحساب 534 (اعتمادات مالية معطاء) القروض المعطاة على شكل كونورسيوم وفقاً للشروط المطبقة عادة على التسليفات المعطاة للزبائن.
- تسجل في الحساب 536 الودائع لأجل العائدة لمصارف تجارية أخرى والقروض التي يستلفها المصرف منها.

- تسجل في الحساب 538 القروض المالية المشتركة التي أخذها المصرف ضمن إطار عملية كونورسيوم.

54	مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل
----	-------------------------------------

تفاصيل الحساب

541	حسابات مدينة تحت الطلب	
542	قروض معطاء وتوظيفات لأجل	
5421	حسابات خاضعة لعلم مسبق	
5422	توظيفات لأجل	
5423	قروض معطاء لقاء ضمانات	
543	قيم مصرفية مشتركة	
544	قروض مالية معطاء	
545	حسابات دائنة تحت الطلب	
546	قروض مأخوذة وودائع لأجل	
5461	حسابات خاضعة لعلم مسبق	
5462	ودائع لأجل	
5463	قروض مأخوذة لقاء ضمانات	
548	قروض مالية مأخوذة	

حدد المرسوم الاشتراعي رقم 83/50 مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل بأنها تلك التي تكون غايتها محصورة في استعمال وارداتها في عمليات التسليف المتوسط والطويل الأجل وفي التوظيف المباشر أو في المساهمات وفي عمليات شراء وبيع السندات المالية لحسابها ولحساب الغير

وفي إصدار الكفالات المتوسطة والطويلة الأجل مقابل ضمانات كافية، والكفالات القصيرة الأمد، شرط أن تتعلق بعمليات متوسطة وطويلة الأمد. ولا تعتبر تسليفات أو قروضاً متوسطة أو طويلة الأجل سوى التسليفات أو القروض التي لا يستحق أكثر من 15% من أصلها خلال السنتين الأوليين من تاريخ إبرام العقد.

يتضمن الحساب 54 مختلف العمليات الجارية مع مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل القائمة في لبنان أو في الخارج. وتشابه تقسيمات الحساب 54 التقسيمات المعتمدة للحساب 53 المتعلق بالمصارف التجارية.

55	المؤسسات المالية المسجلة
تفاصيل الحساب	
551	حسابات مدينة تحت الطلب
552	قروض معطاة وتوظيفات لأجل
	حسابات خاضعة لعلم مسبق 5521
	توظيفات لأجل 5522
	قروض معطاة لفناء ضمانات 5523
553	قيم مالية مشتراة
554	قروض مالية معطاة
555	حسابات دائنة تحت الطلب
556	قروض مأخوذة وودائع لأجل
	حسابات خاضعة لعلم مسبق 5561
	ودائع لأجل 5562
	قروض مأخوذة لفناء ضمانات 5563
558	قروض مالية مأخوذة

- يتضمن الحساب 55 مختلف العمليات الجارية مع المؤسسات المالية المسجلة في لبنان.

- تخضع المؤسسات المالية المسجلة في لبنان لقانون النقد والتسليف،

ويمارس مصرف لبنان عليها نفس الرقابة التي يجريها على المصارف.

- تقضي المادة 179 من قانون النقد والتسليف بأن تنشأ المؤسسات المالية اللبنانية بشكل شركات مغفلة. ولا يرخص للمؤسسات المالية الأجنبية بالإقامة في لبنان إلا للشركات الأجنبية أو لفروع الشركات الأجنبية المنشأة في بلادها الأصلية بشكل شركات مغفلة.

- تدرج في الحساب 55 أيضاً العمليات الجارية مع المؤسسات المالية الأجنبية غير المقيمة في لبنان إذا كانت مسجلة لدى السلطات النقدية في بلادها الأصلية كمؤسسات مالية.

- تسجل العمليات الجارية مع المؤسسات المالية غير المسجلة في عداد حسابات الزبائن ضمن حسابات الفئة الرابعة.

2 - 1 - 4 - الحسابات الداخلية:

المركز الرئيسي والفروع في الخارج	56
تفاصيل الحساب	
حسابات مدينة تحت الطلب	561
قروض معطاة وتوظيفات لأجل	562
حسابات خاضعة لعلم مسبق	5621
توظيفات لأجل	5622
قروض معطاة لقاء ضمانات	5623
قيم مصرفية مشتركة	563
قروض مالية معطاة	564
حسابات دائنة تحت الطلب	565
قروض مأخوذة وودائع لأجل	566
حسابات خاضعة لعلم مسبق	5661
ودائع لأجل	5662
قروض مأخوذة لقاء ضمانات	5663
قروض مالية مأخوذة	568

- تعامل القروض في الخارج، خلال الدورة المالية، نفس المعاملة التي يلقاها المراسلون، وتسجل العمليات الجارية بينها وبين المركز الرئيسي في الحساب 56، مما يساعد على حصر هذه العمليات وإظهارها بصورة مستقلة في الوضعيات التي تقدم لمصرف لبنان.

- عند وضع البيانات المالية الختامية المعدة للنشر، يصفى الحساب 56، ويجب أن يقتصر رصيد هذا الحساب، في حال وجوده، على العمليات التي بقيت معلقة نتيجة أخطاء أو صعوبات في التسيب. ويدمج هذا الرصيد، عند إعداد الميزانية، ضمن حسابات التسوية.

- لا تسجل في الحساب 56 العمليات الجارية بين المركز الرئيسي والفروع القائمة في لبنان (يجري تسجيلها في الحساب 371)، وكذلك لا تسجل فيه المخصصات الرأسمالية للقروض في الخارج (يجري تسجيلها في الحساب 218).

57	المؤسسة الأم، المصارف والمؤسسات المالية الشقيقة والتابعة في الخارج
----	--

تفاصيل الحساب

571	حسابات مدينة تحت الطلب	
572	فروض معطاة وتوظيفات لأجل	
	حسابات خاضعة لعلم سبق	5721
	توظيفات لأجل	5722
	فروض معطاة لقاء ضمانات	5723
573	قيم مصرفية مشتراة	
574	فروض مالية معطاة	
575	حسابات دائنة تحت الطلب	
576	فروض مأخوذة ودائع لأجل	
	حسابات خاضعة لعلم سبق	5761
	ودائع لأجل	5762
	فروض مأخوذة لقاء ضمانات	5763
578	فروض مالية مأخوذة	

- تمجّل في الحساب 57 العمليات الجارية بين المؤسسة الأم، والمصارف والمؤسسات المالية الشقيقة والتابعة في الخارج، مما يساعد على حصر هذه العمليات وإظهارها بصورة مستقلة بالنظر للطابع الخاص الذي تسم به.

- وقد حددت المادة 21 من المرسوم رقم 4665 تاريخ 12/26/1981 الشركة الأم بأنها الشركة التي تعارس على ترأس المجموع سلطات الإدارة والمراقبة، كما حددت الشركات التابعة بأنها الشركات الموضوعة تحت الإشراف الدائم للشركة الأم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويستمد حق الإشراف من حيازة الشركة الأم لغالبية رأس مال الشركة التابعة، أو التمتع بغالبية حقوق التصويت فيها، أو حق تسمية أكثر من نصف أعضاء مجلس الإدارة والمندراء.

شيكات مشتراة	58
--------------	----

تفاصيل الحساب

شيكات مشتراة للحصول	581
شيكات المقاصة	582
شيكات المراسلين	583

- تسجيل في الحساب 58 الشيكات المشتركة التي هي برسم القبض:
وشيكات المقاصة، وشيكات المراسلين.

حسابات بين المصارف مشكوك في تحصيلها أو متنازع عليها	59
---	----

تفاصيل الحساب

حسابات مشكوك في تحصيلها أو متنازع عليها	591
مؤونات تدني قيمة الحسابات المشكوك في تحصيلها أو المتنازع عليها	599

- يسجل في الحساب 591 الحسابات بين المصارف المشكوك في تحصيلها أو المتنازع عليها، مهما كان نوعها، حتى ولو كانت مربوطة بضمانات، وذلك في حال وجود مخاطر بخسارة الدين جزئياً أو كلياً.

- يستعمل الحساب 599 لتكوين مؤونات تدني قيم الديون بين المصارف المشكوك في تحصيلها أو المتنازع عليها، وذلك وفقاً للقواعد المعتمدة في تكوين المؤونات لمواجهة هبوط قيم الحسابات المختلفة.

2 - 2 - الإثبات المحاسبي لعمليات (حسابات الفئة الخامسة) بين المصارف والمسيرة:

2 - 2 - 1. الصندوق: وهذا يتحرك عبر عمليات الإيداع والسحب النقدي من العملاء أو بعمليات داخلية.

1 - عمليات العملاء: عند الإيداع النقدي تجري القيد التالي :

xxxxxx من ح/الصندوق

xxxxxx إلى ح/العملاء

إيداع نقدي في الحساب (تبعاً لنوع الحساب)

عند السحب النقدي :

xxxxxx من ح/العملاء

xxxxxx إلى ح/الصندوق

سحب نقدي من الحساب

2 - عمليات داخلية :

عند سحب نقدي من فرع لإرساله إلى مصرف لبنان، يجري الفروع القيد

التالي :

xxxxxx من ح/المركز الرئيسي

xxxxxx إلى ح/الصندوق

سحب نقدي لإرساله إلى مصرف لبنان

في المركز الرئيسي :

xxxxxx من ح/مصرف لبنان

xxxxxx إلى ح/الفروع

إيداع نقدي في حسابنا لدى مصرف لبنان لحساب فرع xxxxxx

وفي حال استقدام أموال من مصرف لبنان لحساب الفروع تجري القيود

التالية :

في المركز الرئيسي :

xxxxxx من ح/الفروع

xxxxxx إلى ح/مصرف لبنان

سحب نقدي من مصرف لبنان لصناديق الفروع

في الفروع :

xxxxxx من ح/الصندوق

xxxxxx إلى ح/المركز الرئيسي

إيداع نقدي من مصرف لبنان

2 - 2 - مصرف لبنان :

إن حسابات مصرف لبنان تتحرك بالسحوبات والإيداع، نقداً كانت أم شيكات أو تحاويل من مصارف أخرى وتبعاً لنوع الحساب المعني.

- العمليات التقديرية : وتثبت في القيود السابقة الذكر.

- عمليات سندات الخزينة : عند شراء المصرف (عبر المركز الرئيسي) لسندات الخزينة من حسابه لدى مصرف لبنان فإن قيود إثبات هذه العمليات تتم على الشكل التالي :

مثال : شراء سندات خزينة لثلاثة أشهر بقيمة 250 مليون ل.ل. بمعدل فائدة اسمية 15% .

250000000 من ح/سندات خزينة

إلى مذكورين =

240625000 ل.ل. إلى ح/مصرف لبنان (جاري)

9375000 ل.ل. إلى ح/فوائد مقبوضة مقدماً

قيمة السندات المشتراة مع قيمة الفوائد المقبوضة مقدماً

وعند تصفية هذه السندات تجري القيود التالي :

250,000,000 من ح/مصرف لبنان (جاري)

250,000,000 إلى ح/سندات خزينة

قيمة سندات خزينة مستحقة

2 - 2 - 3 - المصارف الأخرى:

العمليات مع المصارف الأخرى تتم بإحدى وجهتين:

1 - مصارف لها حسابات لدينا: وبالتالي تسجل قيمة العمليات على حساباتها مباشرة.

xxxxx من ح/المصارف

xxxxx إلى ح/الصندوق أو الفروع أو شيكات مشتراة... (أو العكس)

2 - مصارف ليس لديها حسابات لدينا: وتتم العمليات معها بواسطة مصرف لبنان:

xxxxx من ح/العملاء (الفروع)

xxxxx إلى ح/مصرف لبنان

أو:

xxxxx من ح/مصرف لبنان

xxxxx إلى ح/العملاء (الفروع)

وذلك تبعاً لنوع العملية. - شيكات مسحورة علينا أو لصالحنا.

2 - 2 - 4 - المقاصة:

إن أكثرية العمليات المحاسبية التي تقوم بها المصارف تتيج عن عمليات مقاصة الشيكات فيما بينها.

وعملية المقاصة تهتم بتنظيم عملية تحصيل الشيكات ما بين المصارف العاملة في لبنان وذلك عبر مصرف لبنان (غرفة المقاصة).

وتبدأ عملية المقاصة في الفروع، مع استلام الشيكات من العملاء لتحصيلها، ويجري الفرع المعني القيد التالي:

xxxxx من ح/شيكات برسم التحصيل

xxxxx إلى ح/مجيري شيكات برسم التحصيل

إثبات استلام الشيكات من العميل للتحصيل

ويعد تجميع هذه الشيكات (تبعاً للعملة والمنطقة المسحوبة عليها حسب تقسيم مقاصة مصرف لبنان: (بيروت - جنوية - طرابلس - زحلة - صيدا - صور...)) وتوصل إلى المركز الرئيسي مع القيد التالي:

xxxxxx من ح/شيكات برسم التحصيل/مركز رئيسي

xxxxxx إلى ح/شيكات برسم التحصيل

إرسال الشيكات إلى المركز الرئيسي للتحصيل

مقابل ذلك وبعد استلامه للاشعارات الواردة من الفروع، يجري المركز الرئيسي القيد التالي:

xxxxxx من ح/شيكات برسم التحصيل

xxxxxx إلى ح/فروع - شيكات برسم التحصيل

إثبات استلام الشيكات من الفروع للتحصيل

وعندها يقوم مندوب المقاصة بتجميع هذه الشيكات من الفروع وبعد جداول خاصة بها (والياً على ديسكات كومبيوتر...) لأخذها إلى مصرف لبنان ويجري القيد التالي:

xxxxxx من ح/المقاصة - شيكات التحصيل

xxxxxx إلى ح/شيكات برسم التحصيل

قيمة الشيكات المرسل إلى غرفة المقاصة للتحصيل

هذا بالنسبة للشيكات المودعة من عملائنا على المصارف الأخرى، بقابل ذلك، هناك شيكات من عملاء المصارف الأخرى مسحوبة على عملائنا ونرسلها إلى غرفة المقاصة لهذا نجري القيد التالية:

- عند استلام الشيكات من المقاصة، قيد خارج الميزانية:

xxxxxx من ح/شيكات واردة بالتحصيل

xxxxxx إلى ح/المقاصة - شيكات واردة للتحصيل

- عند إرسال الشيكات إلى الفروع :
- في المركز الرئيسي - قيد خارج الميزانية :
- xxxxxx من ح/الفروع شيكات واردة للحصول
- xxxxxx إلى ح/شيكات واردة للحصول
- بعد استلام الفروع لهذه الشيكات يتم إثباتها بقيد خارج الميزانية :
- xxxxxx من ح/شيكات واردة للحصول
- xxxxxx إلى ح/مركز رئيسي/شيكات واردة للحصول
- وفي صباح اليوم التالي على أقصى حد (بالنسبة لشيكات للبناني) أو خلال 48 ساعة (بالنسبة لشيكات الدولار) تعطي الفروع جواب المقاصة وتجري القيود التالية :
- عكس القيد النظامي بكامل قيمة إرسالية المقاصة.
- قيد داخل الميزانية وذلك بقيمة الشيكات المقبولة للدفع :
- xxxxxx من ح/العملاء
- xxxxxx إلى ح/المركز الرئيسي
- وتعاد الشيكات غير المقبولة للدفع إلى المركز الرئيسي مع الإشعار الدائن.
- المركز الرئيسي وبعد استلامه الجواب على الشيكات الواردة للحصول من قبل الفروع يجري القيود التالية :
- داخل الميزانية وبقيمة الشيكات المقبولة للدفع :
- xxxxxx من ح/الفروع
- xxxxxx إلى ح/مصرف لبنان
- قيمة الشيكات المقبولة للدفع

- قيود خارج الميزانية وذلك بكامل قيمة الإرسالية:

xxxxxx من ح/ شيكات واردة للتحصيل

xxxxxx إلى ح/ الفروع شيكات واردة للتحصيل

xxxxxx من ح/ المقاصة/ شيكات واردة للتحصيل

xxxxxx إلى ح/ شيكات واردة للتحصيل

عكس القيود النظامية الخاصة بإرسالية يوم xxxxxx

أما بالنسبة للشيكات المرسله للتحصيل لصانح عملاتنا والمسحوبة على عملاء المضاراف الأخرى وبعد ورود الجواب من غرفة المقاصة نجري القيود التالية:

في المركز الرئيسي:

1 - خارج الميزانية: يتم عكس القيود النظامية.

2 - داخل الميزانية: بقيمة الشيكات المقبولة.

xxxxxx من ح/ مصرف لبنان (جاري)

xxxxxx إلى ح/ الفروع

قيمة الشيكات المحصلة بواسطة المقاصة تاويخ xxx

في الفروع:

1 - خارج الميزانية: عكس القيود النظامية.

2 - داخل الميزانية: بقيمة الشيكات المقبولة (كل فرع على حدة).

xxxxxx من ح/ المركز الرئيسي

xxxxxx إلى ح/ العملاء

قيمة الشيك رقم xxx المحصل بواسطة المقاصة

* ملاحظة: الشيكات غير المحصلة تعاد إلى مجيرها (العملاء).

القسم الرابع

حسابات خارج الميزانية

تختص الفئة الثامنة من حسابات التصميم المحاسبي للمصارف والمؤسسات المالية بالتعهدات خارج الميزانية والحسابات الخاصة.

تشمل هذه الحسابات التعهدات بتوقيع المعطاة، وكذلك التعهدات بتوقيع المستلمة، والعمليات بالعملات الأجنبية لأجل، وموجودات المصرف المعطاة ضماناً للغير، وأسهم ضمانات أعضاء مجلس الإدارة، والضمانات العينية المستلمة، والقيم المستلمة للتحويل، والقيم بالإيداع الحر، والقيم بالأمانة، الخ...

ترتدي حسابات الفئة الثامنة، وخاصة ما يتعلق منها بالتعهدات خارج الميزانية، أهمية خاصة على صعيد العمل المصرفي، بالنظر لعدد العمليات من هذا النوع التي تقوم بها المصارف، وحجمها، وتأثيرها على أوضاعها. لذلك تشكل هذه الحسابات تكملة ضرورية لحسابات الميزانية وحسابات النتيجة.

الفصل الأول

تصنيف الحسابات تبعاً للتصميم المحاسبي العام

تعهدات بتوقيع معطاة	80
---------------------	----

تفاصيل الحساب

الوسطاء الماليون	801
الزبائن	802

- تسجل في الحساب 80 التعهدات بتوقيع المعطاة لصالح الوسطاء الماليين والزبائن.

- تتناول التعهدات بتوقيع المعطاة؛ بصورة عامة، ما يلي :

- التعهدات بكفالات وتكفلات.

- الالتزامات الناتجة عن إعطاء تسهيلات اعتمادية.

الوسطاء الماليون (تعهدات بتوقيع معطاة)	801
--	-----

تفاصيل الحساب

كفالات	8011
تكفلات على سندات	8012
اعتمادات مستندية مفتوحة من المراسلين ومثبتة من قبلنا	8013
سندات محسومة لدى مصرف لبنان	8014
سندات محسومة لدى الوسطاء الماليين	8015
اعتمادات مستندية غير قابلة للتقضى مفتوحة من قبل الزبائن	8016
- استيراد - تراتيت - عمليات مثلية	
اعتمادات ممنوحة تماقدياً	8017
تعهدات أخرى	8019

- تناول التعهدات بتوقيع المعطاة لصالح الوسطاء الماليين ما يلي:

أولاً الكفالات والتكفلات والتعهدات الأخرى:

تسجل في هذه الحسابات التعهدات المعطاة:

1- إما لضمان الدعم الدائنة أو التعهدات الصادرة عن وسطاء ماليين آخرين:

- كفالات.

- تكفلات على سندات.

- اعتمادات مستندية مفتوحة من المراسلين ومثبتة من قبلنا.

- اعتمادات مستندية غير قابلة للتقضى مفتوحة من قبل الزبائن.

2- أو لتمكين الوسطاء الماليين الآخرين من تسيل موجوداتهم، بواسطة

مصرف لبنان، أو عن طريق وسطاء ماليين آخرين:

- سندات محسومة لدى مصرف لبنان.

- سندات محسومة لدى الوسطاء الماليين.

ثانياً: التسهيلات الاعتمادية:

وهي تتضمن الاعتمادات التي التزمت المؤسسة بوضعها بتصرف

الوسطاء الماليين:

- اعتمادات ممنوحة تعاقدياً.

- لا تدرج في هذا الحساب الاعتمادات القابلة للإلغاء بمشيئة المصرف والتي لا تشكل بالتالي تعهدات قطعية.

802	الزبائن (تعهدات، بتوقيع معطاة)
تفاصيل الحساب	
8021	كفالات
8022	تكفلات على سندات
8023	اعتمادات مستندية مثبتة
8024	كفالات لصالح وسطاء ماليين لضمان تسديد تسهيلات وقروض معطاة منهم للزبائن
8025	كفالات لصالح الغير لضمان تسديد تسهيلات وقروض معطاة منهم للزبائن
8027	اعتمادات ممنوحة تعاقدياً
8029	تعهدات أخرى

- تسجل في الحسابين 8021 و 8022 المخاطر التي تحملها المصرف لصالح الزبائن بإعارة توقيعه بشكل خطاب ضمان أو بموجب تكفلات على سندات.

- تسجل في الحساب 8023 الاعتمادات المستندية التي تعهد المصرف بمنحها للزبائن بصورة قطعية.

- تسجل في الحساب 8024 الكفالات المعطاة للزبائن لضمان حصولهم على تسهيلات وقروض من وسطاء ماليين آخرين.

- تسجل في الحساب 8025 الكفالات المعطاة للزبائن لضمان حصولهم على تسهيلات وقروض من مؤسسات أخرى غير مالية.

- تسجل في الحساب 8027 الاعتمادات التي التزم المصرف بصورة قطعية بوضعها بتصرف الزبائن.

- تسجل في الحساب 8029 التعهدات المختلفة التي التزم بها المصرف تجاه الزبائن.

1 .. 2	تعهدات بتوقيع مستلمة
--------	----------------------

تفاصيل الحساب

811	الوسطاء الماليون
812	الزبائن
813	كفالات الدولة ومؤسسات القطاع العام

- تسجل في الحساب 81 التعهدات المستلمة من المصرف لصالحه، والمعطاة من وسطاء ماليين آخرين، أو من الزبائن أو من الدولة ومؤسسات القطاع العام.

811	الوسطاء الماليون (تعهدات توقيع مستلمة)
-----	--

تفاصيل الحساب

8111	كفالات
8112	تكفلات على سندات
8113	كفالات مستلمة لقاء تسليفات وقروض ممنوحة من المصرف
8117	اعتمادات مستلمة
8119	تعهدات أخرى

- تسجل في الحسابين 8111 و 8112 الكفالات، والتكفلات على سندات، التي حصل عليها المصرف من الوسطاء الماليين.

- تسجل في الحساب 8114 الكفالات التي حصل عليها المصرف من وسطاء ماليين مقابل التسليفات والقروض الممنوحة منه.

- تسجل في الحساب 8117 الاعتمادات التي التزم وسطاء ماليون آخرون بصورة قطعية بوضعها بتصرف المصرف.

- تسجل في الحساب 8119 التعهدات الأخرى التي حصل عليها المصرف من الوسطاء الماليين.

812	الزبائن (تمهيدات بتراقيم مستلمة
-----	---------------------------------

تفاصيل الحساب

8121	كفالات شخصية
8122	تكفلات على سندات
8123	سندات التجهيز
8124	سندات مستلمة كضمانة لقاء تسليمات

- تسجل في الحساب 8121 الكفالات الشخصية المستلمة من الزبائن.

- تسجل في الحساب 8122 التكفلات على السندات المستلمة من الزبائن.

- تسجل في الحساب 8123 سندات التجهيز المستلمة من الزبائن.

ويسمى الحساب «حساباً قابلاً للتجهيز» إذا كان عقد فتح الاعتماد يتضمن بنداً يدخل المصرف بأن يطلب من عميله، في كل حين، إيداعه سندات تمثل قيمة دينه. وتطلق على هذه السندات تسمية «سندات التجهيز».

- تسجل في الحساب 8124 السندات المستلمة من الزبائن كضمانة لقاء

تسليمات.

813	كفالات الدولة ومؤسسات القطاع العام
-----	------------------------------------

- تسجل في الحساب 813 الكفالات المعطاة للمصرف والتي تكون

صادرة عن الدولة، أو عن إحدى مؤسسات القطاع العام، كمجلس الإنماء والإعمار...

82	عمليات بالعملة الأجنبية لأجل
----	------------------------------

تفاصيل الحساب

821	عملات أجنبية للاستلام لقاء ليرات لبنانية للتسليم
822	عملات أجنبية للاستلام لقاء عملات أجنبية أخرى للتسليم
825	عملات أجنبية للتسليم لقاء ليرات لبنانية للاستلام
826	عملات أجنبية للتسليم لقاء عملات أجنبية أخرى للاستلام
829	حسابات تسوية العملات الأجنبية

- يسجل الحساب 82 العمليات الأجنبية لأجل حيث تبقى هذه العمليات مسجلة فيه لغاية تاريخ التسليم أو الوضع بتصرف العميل.

- يجري تسجيل العمليات على العملات الأجنبية الجارية نقداً مباشرة في الميزانية دون المرور بحسابات خارج الميزانية وذلك تسهيلاً للعمل. وتعتبر العمليات الجارية نقداً، في هذه الحالة، حاصلة الاستحقاق أو التسليم في نفس يوم التعاقد.

- (راجع الحساب 36 للاطلاع على قواعد تسجيل وتقييم عمليات القطع لأجل).

83	موجودات المصرف المعطاة للغير كضمانة
----	-------------------------------------

تفاصيل الحساب

831	لحساب المصرف
832	لحساب الغير

.. يتضمن الحساب 83 موجودات المصرف المعطاة كضمانة لمصرف لبنان أو لغيره من المؤسسات.

- تسجل هذه الموجودات بقيمتها التاريخية الواردة في حسابات الميزانية.
- إن العناصر المعطاة كضمانة سبق تسجيلها في بنود الموجودات المختصة بها، وما إدراجها خارج الميزانية إلا لتثبيت الانتباه على التعهدات التي تحملها هذه العناصر. وإذا كانت الضمانة معطاة على عقارات، فالمبلغ الواجب إدراجه خارج الميزانية هو قيمة قيد التأمين العقاري.

84	أسهم ضمانة أعضاء مجلس الإدارة
----	-------------------------------

- تسجل في الحساب 84 أسهم ضمانة أعضاء مجلس الإدارة المنصوص عنها في المادة 147 من قانون التجارة، والتي تقضي بأن تبقى هذه الأسهم إسمية ويلصق عليها طابع يشير إلى عدم جواز التفرغ عنها وتودع في صندوق الشركة وتخصص لضمان مسؤولية مودعيها عن الأخطاء الإدارية سواء أكانت مسؤولية شخصية أو مشتركة.

85	ضمانات عينية مستلمة
----	---------------------

تفاصيل الحساب

851	وسطاء ماليون
852	زبائن

- تسجل في الحساب 85 الضمانات العينية المعطاة للمصرف من قبل الغير.

86	قيم بالإيداع
----	--------------

تفاصيل الحساب

معادن ثمينة		861
معادن ثمينة مودعة في المصرف	8611	
معادن ثمينة مودعة لدى المراسلين	8612	
معادن ثمينة خاصة بالمصرف	8615	
معادن ثمينة خاصة للوسطاء الماليين	8616	
معادن ثمينة خاصة للزبائن	8617	
سندات وأسهم		862
سندات وأسهم مودعة في المصرف	8621	
سندات وأسهم مودعة لدى المراسلين	8622	
سندات وأسهم خاصة بالمصرف	8625	
سندات وأسهم خاصة للوسطاء الماليين	8626	
سندات وأسهم خاصة للزبائن	8627	

- تسجل في الحساب 86 القيم بالإيداع الحر من معادن ثمينة وسندات وأسهم، سواء كانت ملكاً للمصرف أو للوسطاء الماليين أو للزبائن، وسواء كانت مودعة لدى المصرف أم لدى المراسلين.

قيم مستلمة للتحويل	87
--------------------	----

تفاصيل الحساب

الزبائن	871	
شيكات	8711	
سندات	8712	
بوالص مستندية	8713	
الوسطاء الماليين		872
شيكات	8721	
سندات	8722	
بوالص مستندية	8723	

- تسجل في الحساب 87 جميع القيم المستلمة للمصرف لتقبض بواسطة
لحساب أصحابها من الزبائن والوسطاء الماليين.

- لا تسجل ضمن هذا الحساب السندات المحسومة أو المشتراة، أي
الأوراق التي حاز المصرف على ملكيتها (تسجل في الحساب 41 ضمن الميزانية).

قيم الأمانة	88
-------------	----

تفاصيل الحساب

قيم مستلمة بالأمانة	881
قيم معطاة بالأمانة	882

- تسجل في الحساب 88 القيم المستلمة والقيم المعطاة تحت نظام عقد
الأمانة.

مبالغ مترتب تسديدها على قيم مقولة غير محررة	891
---	-----

تفاصيل الحساب

سندات مشاركة	8911
سندات توظيف	8912

- تسجل في الحساب 891 المبالغ التي لم تسدد بعد من أصل ثمن سندات
المشاركة وسندات التوظيف المشتراة أو المكتب بها من قبل المصرف.

892	عمليات على قيم منقولة
-----	-----------------------

تفاصيل الحساب

8921	سندات برسم الاستلام
8922	سندات برسم التسليم

- يسجل في الحساب 8921 السندات برسم الاستلام، أي السندات المشتراة لأجل، والسندات التي هي موضوع تعهد بالشراء.

- يسجل في الحساب 8922 السندات برسم التسليم، أي السندات المباعة لأجل، والسندات التي هي موضوع وعد بالبيع.

- لا يستعمل الحسابان 8921 و 8922 إلا للعمليات الجارية لحساب المصرف.

893	اعتمادات متتدية
-----	-----------------

تفاصيل الحساب

8931	للتصدير - غير مثبتة
8932	للاستيراد - قابلة للتقضى

- تسجل في الحساب 893 الاعتمادات المستتدية غير المثبتة أو القابلة للتقضى.

894	مساهمتنا في التسليفات المشتركة
-----	--------------------------------

تفاصيل الحساب

8941	القطاع العام
8942	القطاع الخاص

- تسجل في هذا الحساب قيمة مساهمة في عمليات التسليفات المشتركة التي شارك فيها.

الفصل الثاني

الإثبات المحاسبي للعمليات الخاصة بحسابات خارج الميزانية

2 - 1 - السندات برسم التحصيل:

مثال توضيحي: أودعت شركة فرعون لدى البنك اللبناني الفرنسي فرع الأشرفية سندات برسم التحصيل بقيمة 45 مليون ل.ل. وذلك بتاريخ 7/1/1997. وتاريخ 10/1/1997 كانت نتيجة التحصيل ما يلي:

- 15 مليون ليرة حصلت بواسطة فرع الأشرفية.
 - 15 مليون ليرة حصلت بواسطة الفروع الأخرى للبنك اللبناني الفرنسي.
 - 10 مليون ليرة حصلت بواسطة مصارف أخرى.
 - 5 مليون ليرة سندات غير محصلة.
- المطلوب: إجراء القيود اللازمة لإثبات ما تقدم علماً بأن المصرف يستوفي عمولة واحدة % على عملية التحصيل.

الحل:

بتاريخ 7/1/1997 وعند استلام السندات يجري فرع الأشرفية قيد التالي (خارج الميزانية):

- 45 مليون ل.ل. من ح/سندات برسم التحصيل.
 - 45 مليون ل.ل. إلى ح/مجري سندات برسم التحصيل (فرعون)
- إثبات استلام السندات وذلك برسم التحصيل

تسجيل العمولة في قيد داخل الميزانية:

4500000 ل.ل. من ح/جاري شركة فرعون

4500000 ل.ل. إلى ح/عمولة مقبوضة (تحصيل سندات)

تسجيل قيمة العمولة المتوجبة على تحصيل السندات

عند تحصيل السندات:

1 - السندات المحصلة بواسطة فرع الأشرفية، تجري القيود فقط في فرع

الأشرفية:

15 مليون من ح/الصندوق أو عملاء آخرون

إلى ح/شركة فرعون

إثبات تحصيل السندات لحساب شركة فرعون

2 - تحصيل السندات في الفروع الأخرى (أو المصارف الأخرى):

أ - قيود فرع الأشرفية:

خارج الميزانية:

xxxxxx من ح/سندات برسم التحصيل/مركز رئيسي

xxxxxx إلى ح/سندات برسم التحصيل

إثبات إرسال السندات إلى الفروع للتحصيل

وعند التحصيل أو ارتفاع هذه السندات يتم عكس هذا القيد.

داخل الميزانية وعند التحصيل فقط:

15 مليون من ح/مركز رئيسي

إلى ح/شركة فرعون

تسجيل قيمة السندات المحصلة بواسطة الفروع على المركز الرئيسي

ب - قيود المركز الرئيسي:

- خارج الميزانية: عند استلام السندات للتحويل:

xxxxxx من ح/سندات برسم التحويل

xxxxxx إلى ح/فروع الأشرفية/سندات برسم التحويل

إثبات استلام السندات من فرع الأشرفية برسم التحويل

عند إرسالها للفروع الأخرى للتحويل (أو للمصارف الأخرى)

xxxxxx من ح/فروع (أو مراسلين)/سندات برسم التحويل

xxxxxx إلى ح/سندات برسم التحويل

إثبات إرسال السندات إلى الفروع (أو المصارف) للتحويل

وعند تحويل هذه السندات أو إرجاعها يتم عكس هذه القيود.

داخل الميزانية وعند التحويل فقط:

15 مليون ل.ل. من ح/الفروع

10 مليون ل.ل. من ح/مصرف لبنان (أو مصارف محلية)

25 مليون إلى ح/فروع الأشرفية

تسجيل قيمة السندات المحصلة لحساب فرع الأشرفية

ج - قيود الفروع الأخرى:

خارج الميزانية: عند استلام السندات من المركز الرئيسي:

xxxxxx من ح/سندات برسم التحويل

xxxxxx إلى ح/مركز رئيسي/سندات برسم التحويل

إثبات استلام السندات برسم التحويل

وعند تحصيل هذه السندات أو ارتجاعها يتم عكس هذا القيد :

داخل الميزانية : وعند تحصيل السندات فقط :

15 مليون ل.ل. من ح/الصندوق (أو العملاء)

15 مليون ل.ل. إلى ح/المركز الرئيسي

تسجيل قيمة السندات المحصلة لحساب المركز الرئيسي

ملاحظة: بالنسبة للسندات المرتجعة لا تجري بها أية قيود داخل الميزانية وإنما فقط خارج الميزانية عبر عكس القيود النظامية كما ذكرنا سابقاً.

2 - 2 - الكفالات أو خطابات الضمان L/G :

تعريف:

هي كتاب يصدر عن المصرف يتعهد بموجبه بأن يدفع مبلغاً معيناً من المال يسمى قيمة الكفالة إلى جهة (مؤسسة أو شركة) تسمى المستفيد وذلك بناء على طلب أحد عملاء الفرع والذي يسمى المكفول على أن تتضمن الكفالة تاريخ استحقاق وتاريخ أجل يسمى تاريخ استحقاق الكفالة.

- من الناحية المحاسبية :

قيود إثبات الكفالة تسجل خارج الميزانية (عند إصدارها).

مثال: بتاريخ 1995/2/14 أصدر فرع الحمرا لبنك بيروت التجارة كفالة مصرفية لغاية 50 مليون ليرة وذلك لمدة عام وموجهة إلى وزارة الأشغال العامة تكفل بموجبها أحد عملائها وذلك ضمن الشروط التالية :

- تأمين الكفالة بنسبة 50%

- العمولة على الكفالة بقيمة 1,5% فصلياً.

- طابع على الكفالة بنسبة 1,5% .

وبتاريخ 1995/9/18 أرسلت وزارة الأشغال كتاباً إلى المصرف تطلب بموجبه تسديد مبلغ 30 مليون ليرة متوجية لها بذمة عميل المصرف الذي هو طالب إصدار الكفالة وذلك مقابل إعادة الكفالة الأصلية إلى الفرع.

المطلوب: إجراء القيود المحاسبية اللازمة لإثبات ما تقدم.
الحل:

في فرع الحمراء:

- خارج الميزانية وعند إصدار الكفالة: 1995/2/14
50,000,000 من ح/التزامات العملاء عن كفالات مصرفية.
50,000,000 إلى ح/التزامات المصرف عن كفالات مصرفية.
إثبات إصدار الكفالة رقم

- داخل الميزانية:

(إذا كان للعميل حساب جاري مدين).
25,000,000 ل.ل. من ح/العميل (جاري مدين)
25,000,000 ل.ل. إلى ح/تأمينات مقابل كفالات
إثبات قيمة التأمين المطلوب على إصدار الكفالة رقم

375000 من ح/العميل
300000 إلى ح/عمولة مقبوضة (كفالات) (6x50%)
75000 إلى ح/طرايع
تسجيل قيمة العمولات والطرايع على حساب العميل

عند تسديد قيمة الكفالة (كلياً أو جزئياً):
أ - في حال تم التسديد بواسطة الفرع الصادر للكفالة:
فرع الحمراء: داخل الميزانية:

30 مليون ل.ل. من ح/العميل (جاري مدين)
إلى ح/المستفيد (●) من الكفالة
إثبات الدفع الجزئي للكفالة رقم xxxxxx

25 مليون ل.ل. من ح/تأمينات مقابل كفالات
إلى ح/العمل (جاري مدين)
إعادة التأمين المأخوذ من طالب إصدار الكفالة بعد تسديد قيمتها جزئياً
وإعادتها إلينا.

أو قيد مزدوج :

25 مليون ل.ل. من ح/تأمينات
5 مليون ل.ل. من ح/العمل
30 مليون ل.ل. إلى ح/المستفيد (●)
● ملاحظة : تحديد المستفيد تبعاً لطريقة الدفع :
- التسديد التقدي = إلى ح/الصندوق
- ب واسطة تحويل أو شيك مصرفي = إلى ح/المركز الرئيسي.
(وتضاف إليها قيود المركز الرئيسي)
- خارج الميزانية :
50 مليون ل.ل. من ح/التزامات المصرف عن كفالات مصرفية
50 مليون ل.ل. إلى ح/التزامات العملاء عن كفالات مصرفية
الغاء القيد النظامي للكفالة رقم xxxxxx

2 - في حال تم التسديد بواسطة المركز الرئيسي :

يجري المركز القيد التالي :

30 مليون ل.ل. من ح/فروع الحمراء
30 مليون ل.ل. إلى ح/مصرف لبنان (تحويل)
أو ح/شيكات صادرة (شيك)
تسديد قيمة الكفالة رقم xxxxxx الصادرة عن فرع الحمراء لصالح وزارة
الأشغال

2 - 3 - الاعتمادات المستندية :

2 - 3 - 1 - اعتمادات مستندية إستيراد :

مثال تطبيقي (1) :

في 1997/1/2 فتح فرع فردان لبنك عودة اعتماد مستندي بدون تغطية (تأمين) للشركة المتحدة والتي ليس لديها حساب جاري بالعملة الأجنبية وذلك لاستيراد بضاعة بقيمة 100 ألف دولار. وقد سجل المصرف عمولة فتح الاعتماد بقيمة 400 دولار علماً أن سعر الدولار مقابل اللبني في هذا التاريخ بلغ 1700 ل.ل.

في 1997/3/15 استلم المصرف إشعاراً من بنك المصدر يفيد بأنه سند مبالغ 100 ألف دولار قيمة الاعتماد إلى المصدر وسجلها على حساباتها لديه. وقد سجل بنك المستورد قيمة الاعتماد على حساب العميل بالليرة اللبنانية حيث بلغ سعر الدولار بهذا التاريخ 1690 ل.ل.

المطلوب: إجراء القيود المحاسبية اللازمة (اعتماد بالاطلاع ثم دفعه مباشرة).

الحل :

في فرع فردان :

في 1997/1/2 : خارج الميزانية :

\$100000 من ح/التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية

\$100000 إلى ح/التزامات المصرف عن اعتمادات مستندية

إثبات فتح الاعتماد رقم لصالح مصرف...

داخل الميزانية :

680000 ل.ل. من ح/العميل (400 x 1700)

680000 ل.ل. إلى ح/عمولات مقبوضة

ما يوازي \$400 قيمة عمولة متوجبة على فتح الاعتماد.

في 1997/3/15 : داخل الميزانية :

\$100000 من ح/القطع %

\$100000 إلى ح/المركز الرئيسي

169,000,000 من ح/العميل

169,000,000 إلى ح/القطع ما يعادله بالميرة اللبنانية

إثبات شراء 100 ألف دولار لحساب بنك المصدّر وتسجيل ما يعادلها
على حساب العميل (ل.ل.) تسديداً للاعتماد رقم

خارج الميزانية :

يجب عكس القيد النظامي لإلغائه

\$100000 من ح/التزامات المصرف عن اعتمادات مستندية

\$100000 إلى ح/التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية

إثبات تسديد الاعتماد رقم

في المركز الرئيسي : في 1997/3/15 :

100,000 دولار من ح/فرع فردان

100000 دولار إلى ح/المراسل

تسجيل قيمة الاعتماد على فرع فردان ولحساب المراسل

مثال تطبيقي (2) :

- فتح اعتماد مستندي بدون تأمين للعميل لديه حساب بالعملة الأجنبية :

بتاريخ 1997/1/2 تم فتح اعتماد مستندي بقيمة \$100,000 يستحق بعد
شهرين. العمولة على فتح الاعتماد \$50 ، وذلك في فرع طرابلس للبنك المتحد
للأعمال.

في 1997/3/2 ورد إشعار من المصرف المراسل يفيد بأنه قد سدد مبلغ
\$100,000 قيمة الاعتماد مضافاً إليها مصاريف بقيمة \$75 وبنفس التاريخ قام

المصرف بتسجيل هذه المبالغ على حساب العميل لديه\$.
المطلوب: إجراء القيود اللازمة إذا كان الاعتماد مفتوح بدون أي تأمين.
سعر الدولار يبلغ :

- 1560 ل.ل. بتاريخ 1997/1/2

- 1550 ل.ل. بتاريخ 1997/3/2

الحل :

القيود المحاسبية =

في فرع طرابلس:

1997/1/2 خارج الميزانية:

\$100,000 من ح/التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية

\$100,000 إلى ح/التزامات المصرف عن اعتمادات مستندية

إثبات فتح الاعتماد رقم

داخل الميزانية:

\$50 من ح/العميل (دولار)

\$50 إلى ح/قطع (\$)

78000 ل.ل. من ح/قطع ما يعادله ل.ل.

78000 ل.ل. إلى ح/عمولة مقبوضة (اعتمادات)

شراء قيمة العمولة المترتبة على فتح الاعتماد

وتسجيل ما يعادلها دولار على حساب العميل.

1997/3/2: قيود داخل الميزانية:

100075 دولار من ح/العميل

100075 دولار إلى ح/المركز الرئيسي

تنفيذ قيمة الأشعار الوارد من المراسل عبر المركز الرئيسي

خارج الميزانية: يتم عكس القيود النظامية :
100000 دولار من ح/التزامات المصرف عن اعتمادات مستندية
100000 دولار إلى ح/التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية
عكس القيد النظامي المتعلق بالاعتماد رقم xxxxx يعد تنفيذه

قيود المركز الرئيسي:

1997/3/2: وبعد تلّم اشعار المراسل:

100075 دولار من ح/فرع طرابلس

100075 دولار إلى ح/المراسل

تنفيذ قيمة الاعتماد مع المصاريف لصالح المراسل
أما في حال مركزة الاثبات المحاسبي في المركز الرئيسي لعمليات
الاعتمادات المستندية فثبتت القيود على الشكل التالي:

في المركز الرئيسي:

1997/1/2: خارج الميزانية:

\$100000 من ح/التزامات الفروع عن اعتمادات مستندية (طرابلس)

100000 إلى ح/التزامات المصرف عن اعتمادات مستندية

إثبات قيمة الاعتماد المفتوح لصالح عميل فرع فردان

1997/3/2: يتم عكس هذا القيد النظامي، ونثبت قيود داخل الميزانية:

100075 دولار من ح/فرع طرابلس

100075 دولار إلى ح/المراسل

تسجيل قيمة الاعتماد العنقد مع المصاريف لحساب المراسل

78000 ل.ل. من ح/فرع طرابلس

78000 ل.ل. إلى ح/العمولة المقبوضة

تسجيل قيمة العمولة المتوجبة على الاعتماد على ح/فرع طرابلس

في فرع طرابلس:

1997/1/2 : خارج الميزانية:

100000 دولار من ح/التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية

100000 دولار إلى ح/التزامات الفرع عن اعتمادات مستندية

إثبات فتح الاعتماد رقم xxxxxx

ويتم عكس هذا القيد بتاريخ 1997/3/2

1997/3/2 تبود داخل الميزانية:

\$100125 من ح/العميل

\$ 100075 إلى ح/المركز الرئيسي

\$ 50 إلى ح/قطع

78000 ل.ل. من ح/قطع ما يعادله ل.ل.

78000 ل.ل. إلى ح/المركز الرئيسي

مثال تطبيقي (3) :

- فتح اعتماد مستندي مع تأمين لعميل ليس لديه حساب بالعملة

الأجنبية :

بتاريخ 1996/10/1 طلبت الشركة المتحدة من فرع فردان للبنك العربي فتح اعتماد مستندي لاستيراد بضاعة بقيمة \$50000 وقد حجز القرض قيمة الاعتماد الكامل في حساب خاص وقد بلغت عمولة المصروف \$100، وسعر الدولار على البنائي بهذا التاريخ كان 1700 ل.ل. (لكل دولار).

في 1997/1/15 استلم البنك إشعاراً من مراسله في نيويورك يفيد بأنه سدد قيمة الاعتماد إلى المصنّف وأضاف مبلغ \$200 مصاريف عملاً أن سعر الدولار في هذا التاريخ كان 1600 ل.ل.

المطلوب: إجراء القيود اللازمة علماً بأن العميل لديه حساب باليرة اللبنانية فقط.

* ملاحظة: بشكل عام قيود إثبات فتح الاعتماد والعلاقة مع المراسل تتم في المركز الرئيسي، وبالمقابل كافة القيود التي لها علاقة بحسابات العملاء تنفذ في الفرع.
الحل:

القيود في فرع فردان:

في 1996/10/3: خارج الميزانية:

\$50000 من ح/التزامات عملاء عن اعتمادات مستندية

\$50000 إلى ح/التزامات الفرع عن اعتمادات مستندية

فتح الاعتماد رقم

170000 ل.ل. من ح/العميل

170000 ل.ل. إلى ح/المركز الرئيسي

تحويل قيمة العمولة على فتح الاعتماد للمركز الرئيسي

\$50000 من ح/قطع دولار

\$50000 إلى ح/تأمينات على اعتمادات مستندية

85000000 ل.ل. من ح/العميل

85000000 ل.ل. إلى ح/القطع ما يعادله لبناني

شراء \$50000 لحساب تأمينات وتسجيل ما يعادلها على حساب العميل لبناني.

في 1997/1/15: داخل الميزانية:

\$50000 من ح/تأمينات على اعتمادات

\$50000 إلى ح/المركز الرئيسي

تحويل قيمة الاعتماد لحساب المراسل من حساب التأمينات.

\$200 من ح/قطع الدولار
\$200 إلى ح/المركز الرئيسي
320000 ل.ل. من ح/العميل ل.ل.
320000 ل.ل. إلى ح/القطع ما يعادله لبناني
شراء \$200 مصاريف الاعتماد المدفوعة للمراسل
والمسجلة على حساب العميل باللبناني

- خارج الميزانية:

\$50000 من ح/التزامات المصرف عن اعتمادات مستندية
\$50000 إلى ح/التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية
عكس القيد النظامي

القيود في المركز الرئيسي:

في 1996/10/1: قيود خارج الميزانية:
50000 دولار من ح/التزامات الفروع (فردان) عن اعتمادات مستندية
50000 دولار إلى ح/التزامات المصرف عن اعتمادات مستندية
إثبات فتح الاعتماد رقم xxxxxx

وفي 1997/1/15 يتم عكس هذا القيد بعد تنفيذ الاعتماد.

1996/10/1: قيود داخل الميزانية:

170000 ل.ل. من ح/فرع فردان
170000 ل.ل. إلى ح/عمولة مقبوضة
قيمة العمولة المخرجة على الاعتماد رقم xxxxxx

في 15/1/1996:

50200 دولار من ح/فرع فردان

50200 دولار إلى ح/المراسل

قيمة الاعتماد رقم XXXXXX مع المصاريف

مثال تطبيقي (4) :

في حال كان التأمين لا يغطي كامل الاعتماد، لناخذ مثلاً التأمين المستوفي بنسبة 50% : (نفس الثمنين السابق + المعطيات في هذه الحالة).

1996/10/1: القيود في الفرع :

50000 دولار من ح/التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية

50000 دولار إلى ح/التزامات الفرع عن اعتمادات مستندية

إثبات فتح الاعتماد رقم XXXXXX (قيد خارج الميزانية)

170000 ل.ل. من ح/العميل

170000 ل.ل. إلى ح/المركز الرئيسي

قيمة العمولة المقبوضة على الاعتماد (داخل الميزانية)

\$25000 من ح/القطع دولار

\$25000 إلى ح/تأمينات على اعتمادات مستندية

42500000 ل.ل. من ح/العميل

42500000 ل.ل. إلى ح/القطع ما يعادله ل.ل.

شراء 50% من قيمة الاعتماد لحساب التأمينات

في 15/1/1997

40320000 ل.ل. من ح/العمل

40320000 ل.ل. إلى ح/القطع ما يعادله ل.ل.

25200 دولار من ح/القطع (دولار)

25200 إلى ح/المركز الرئيسي

25000 دولار من ح/تأمينات

25000 دولار إلى ح/المركز الرئيسي

تحويل قيمة الاعتماد والمصاريف إلى المركز الرئيسي

القيود في المركز الرئيسي تبقى كما هي في الحالة السابقة.

• ملاحظة: الأمثلة التالية سوف تنفذ جميعها على اعتبار أنها تتم في الفرع الرئيسي.

2 - 3 - 2 في حالة الإعتمادات المؤجلة :

مثال تطبيقي (5) :

بتاريخ 1997/7/1 طلبت الشركة الجديدة للتجارة من الفرع الرئيسي لمصرف شمال إفريقيا فتح اعتماد مستندي مزجل بقيمة 75000 دولار. وبلغت عمولة المصرف 150 دولار على فتح الاعتماد، وتأمين بنسبة 20 % . سعر صرف الدولار بلغ بهذا التاريخ 1550 ل.ل.

وفي 1997/8/15 استلم المصرف مستندات الاعتماد مرفقاً بها سنداً بقيمة الاعتماد وباستحقاق تاريخه 1997/11/15، وقد قبلت الشركة السند بعد الإطلاع عليه. وتاريخ استحقاق السند دفع المصرف قيمته للمراسل وسجل القيمة على حساب العمل. وسعر الدولار بهذا التاريخ بلغ 1540 ل.ل.

المطلوب: إجراء القيود المحاسبية إذا كانت كانت الشركة الجديدة للتجارة تملك حسابات بالدولار الأمريكي والليرة اللبنانية.

ملاحظة: الفرع الرئيسي يقوم بدور المركز الرئيسي بالإضافة إلى أعمال الفرع العادية.

الحل :

في 1997/7/1 :

75000 \$ من ح/إلتزامات العملاء عن اعتمادات مستندية

75000 \$ إلى ح/إلتزامات المصرف عن اعتمادات مستندية

إثبات فتح الإعتماد رقم xxxx (خارج الميزانية).

232500 ل.ل من ح/العميل ل.ل

232500 ل.ل إلى ح/عمولات مقبوضة

قيمة العمولة المتوجبة على فتح الإعتماد (قيد داخل الميزانية)،
بما يعادل 150 دولار.

داخل الميزانية :

15000 \$ من ح/العميل

15000 \$ إلى ح/تأمينات على اعتمادات

حجز قيمة التأمين من حساب العميل.

في 1997/8/15 : خارج الميزانية : إلغاء القيد النظامي الأول

75000 \$ من ح/إلتزامات المصرف عن اعتمادات مستندية

75000 \$ إلى ح/إلتزامات العملاء عن اعتمادات مستندية

خارج الميزانية : فتح قيد نظامي لقبول السند

75000 \$ من ح/إلتزام العملاء عن سندات مقبولة الدفع

75000 \$ إلى ح/إلتزامات المصرف عن سندات مقبولة الدفع

إثبات قبول السند المتعلق بالإعتماد رقم xxxx.

في 1997/11/15 : (عند استحقاق السند، المراسل يخصم مباشرة من حساب المصرف فاتح الإعتماد ودون الرجوع إليه).

داخل الميزانية :

15000 \$ من ح/ تأمينات

60000 \$ من ح/ العميل

75000 \$ إلى ح/ المراسل

دفع قيمة السند المقبول للدفع للمراسل.

خارج الميزانية :

75000 \$ من ح/ إلتزامات المصرف عن سندات مقبولة الدفع

75000 \$ إلى ح/ إلتزامات العملاء عن سندات مقبولة الدفع

إلغاء القيد النظامي المتعلق بتنفيذ سند الإعتماد رقم xxxx.

2 - 3 - 3 : اعتمادات مستندية للتصدير :

مثال تطبيقي (6) :

في 1997/2/5 تسلّم بنك طراد اعتماد مستندي من مراسله في نيويورك بمبلغ 50 ألف دولار وقد قام بإبلاغ المستفيد شركة ليسيكو Lecico.

في 1997/3/1 بلغت قيمة المستندات التي تسلّمها بنك طراد من المصدّر شركة ليسيكو 50 ألف دولار عن البضاعة المصدّرة إلى نيويورك (المستورد)، وفي نفس اليوم قام بنك طراد، وبعد مراجعة مستندات الاعتماد، بتسجيل قيمة الاعتماد مضافا إليها 200 \$ عمولة المصرف. (سعر الدولار 1.550 ل.ل.).

المطلوب: إجراء القيد المحاسبية اللازمة لإثبات ما تقدّم.

الحل :

في 1995/2/5 : خارج الميزانية : لإثبات فتح الاعتماد :

\$50000 من ح/التزامات المراسلين عن اعتمادات مستندية (تصدير)

\$50000 إلى ح/اعتمادات للعملاء

إثبات قيمة الاعتماد المبلغ إلينا بواسطة المراسل

في 1995/3/1 : داخل الميزانية :

\$50200 من ح/المراسل

\$50000 إلى ح/المصدر Lecico

\$200 إلى ح/قطع \$

310000 ل.ل. من ح/قطع ما يعادله ل.ل.

310000 إلى ح/عمولات مقبوضة

تنفيذ قيمة الاعتماد مع العمولة المتوجبة على حساب المراسل

وبمجرد تنفيذ هذا القيد يعني أن الإ اعتماد انتهى ، يجب إلغاء القيد النظامي الذي أجرته.

عكس القيد النظامي :

50000 من ح/ اعتمادات للعملاء

50000 إلى ح/ التزامات المراسلين عن اعتمادات مستندية

ملاحظة: حتى لو تعدد المراسلون ، تكون علاقتنا مع مراسل واحد وتكون قيودنا واحدة.

2 - 3 - 4 - بوالص استيراد :

مثال تطبيقي (7) :

في 1997/1/2 أرسل بنك المصدر في باريس مستندات شحن بضاعة بقيمة \$15000 عن طريق بنك CREDIT LYONNAIS - PARIS إلى بنك بيروت

- الرياض الذي هو مصرف المستورد، وعند استلامه لهذه المستندات قام بتسليمها إلى عميله (المستورد) في 1997/7/25، وذلك بعد أن تم خصم قيمة هذه البوالص من حساب العميل إضافة إلى عمولة بقيمة \$100. (معر الدولار 1550 ل.ل.).

المطلوب: إجراء القيود المحاسبية اللازمة لإثبات ما تقدم.

الحل :

في 1997/1/2 : خارج الميزانية :

\$ 15000 من ح/ بوالص تحصيل (إستيراد).

\$ 15000 إلى ح/ أصحاب بوالص تحصيل (إستيراد).

إثبات قيمة البوالص المستلمة للتحصيل.

داخل الميزانية :

\$ 15100 من ح/ العميل

\$ 15000 إلى ح/ المراسل

100 \$ إلى حساب قطع دولار

155000 ل.ل من ح/ قطع ما يعادل ل.ل

155000 ل.ل إلى ح/ عمولة مقبوضة

تسديد قيمة البوليصة إلى المراسل مع عمولة المصرف

عكس القيد النظامي :

\$ 15000 من ح/ أصحاب بوالص تحصيل لإستيراد

\$ 15000 إلى ح/ بوالص تحصيل

عكس القيد النظامي بعد تسديد قيمة البوالص رقم xxxx.

2 - 4 - الأوراق المالية :

2 - 4 - 1 - الإحفاظ بالأوراق المالية برسم الأمانة :

مثال : طلب أحد العملاء من الفرع الرئيسي لمصرفه شراء 10000 منهم

من أسهم شركة التراب اللبنانية، وقد تم ذلك بواسطة وسيط المصرف في البورصة بسعر شراء \$50 للسهم الواحد. عمولة الوسيط 1%. وعمولة المصرف 0,50%. وقد طلب العميل من المصرف الاحتفاظ بالأوراق المالية لديه كأمانة مقابل عمولة خاصة بذلك وقدرها \$100.

المطلوب: إجراء القيود المحاسبية اللازمة للإثبات ما تقدم.

الحل :

$$1 - 10000 \text{ سهم} \times 50 = \$ 500000$$

$$\text{عمولة العميل} = 1\% \times 500000 = \$ 500$$

$$\text{عمولة المصرف} = 0,50\% \times 500000 = \$ 250$$

\$ 500000 من ح/ العميل

\$ 500000 إلى ح/ الوسيط

قيمة 10000 سهم مشتراة.

\$ 500 من ح/ العميل

\$ 500 إلى ح/ الوسيط

قيمة العمولة المتوجبة للوسيط عن شراء 10000 سهم لصالح العميل.

\$ 250 من ح/ العميل

\$ 250 إلى ح/ قطع دولار

قيمة العمولة المتوجبة للمصرف (تحويل إلى ل.ل. وتسجيل بحساب

العمولات حسب سعر الصرف).

- خارج الميزانية :

\$ 500000 من ح/ أوراق مالية برسم الأمانة (مودعة كأمانة)

\$ 500000 إلى ح/ مودعي أوراق مالية برسم الأمانة (برسم العميل)

قيمة أسهم شركة التراب اللبنانية المودعة كأمانة للعميل ...

- داخل الميزانية :

100 \$ من ح/ العميل

100 \$ إلى ح/ قطع دولار

قيمة العمولة المسترفة على الاحتفاظ بالأوراق المالية كأمانة تحول إلى حساب ل.ل. وتسجل لحساب عمولات مقبوضة حسب سعر الصرف).

2 - 4 - 2 - تحصيل أوراق مالية لصالح العملاء :

مثال: طلب أحد العملاء من الفرع الرئيسي لمصرفه تحصيل 15 سنداً تستحق في 1996/1/31 موزعة على عدة عملاء، وقد قام الفرع بتحصيل هذه السندات كاملة وأودع قيمتها في حساب العميل بعد أن استوفى عمولة تحصيل بقيمة 1,50%. علماً بأن قيمة هذه السندات بلغت 30000 \$.

المطلوب: إجراء القيود المحاسبية اللازمة لإثبات ما تقدم.

الحل :

خارج الميزانية : أ - عند استلام الأوراق من العميل :

30000 من ح/ أوراق مالية برسم التحصيل

30000 إلى ح/ مجيري أوراق مالية برسم التحصيل

قيمة الأوراق المالية المستلمة برسم التحصيل

ب - عند تحصيل هذه الأوراق المالية : عكس القيد الأول خارج

الميزانية :

30000 \$ من ح/ مجيري أوراق مالية برسم التحصيل

30000 \$ إلى ح/ أوراق مالية برسم التحصيل

إثبات تحصيل السندات

داخل الميزانية :

30000 من ح/ الصندوق

30000 إلى ح/ العميل (الجاري)

تحصيل السندات المودعة للتحصيل

45 \$ من ح/ العميل

45 \$ إلى ح/ قطع دولار

xxxx من ح/ قطع دولار ما يعادله ل.ل

xxxx إلى ح/ عملات مقبوضة

قيمة العمولة المتوجبة 45 \$ x سعر الصرف

3 - أما في حالة إصدار الأوراق المالية كضمانة لتسليفات، مثلاً، نجري القيد التالي، وذلك في الفرع الذي استلم هذه الأوراق المالية كضمانة :

xxxx من ح/ أوراق مالية مستلمة كضمانة

xxxx إلى ح/ مودعي أوراق مالية كضمانة

وذلك بالقيمة الاسمية لهذه الأوراق المالية.

القسم الخامس

حسابات الرساميل الدائمة والأصول الثابتة

سنعرض في هذا القسم الحسابات التي لها طابع الإستمرارية في المؤسسة والتي لا تنتج عن عمليات للعملاء والتي هي :

- حسابات الفئة الأولى من التصميم المحاسبي العام تحت إسم حسابات الرساميل الدائمة.
- حسابات الفئة الثانية من التصميم المحاسبي العام تحت إسم الأصول الثابتة.

الفصل الأول

حسابات الرساميل الدائمة

وتتضمن حسابات الفئة الأولى الرساميل الدائمة، أي الأموال التي هي بتصرف المؤسسة بصورة دائمة. وتمثل قيمتها بمجموع ما يلي :

- 1 - التقديرات (أي رأس مال الشركة والعلاوات المرتبطة به).
- 2 - فروقات إعادة التخمين.
- 3 - الأرباح التي لم يتخذ قرار بتوزيعها (الإحتياطيات، الأرباح السابقة المدورة، أرباح الدورة المالية).
- 4 - الخسائر (الخسائر السابقة المدورة، خسائر الدورة المالية).
- 5 - المؤونات لمواجهة أخطار رابعاء.
- 6 - الفهم الدائنة المتوسطة والطويلة الأجل.

رأس المال	10
-----------	----

تفاصيل الحساب

رأس مال الشركة	101
علاوات الإصدار والإندماج والمقدمات	102
فروقات إعادة التخمين	103
مخصصات رأس المال (فروع الشركات الأجنبية)	108

- يتألف الحساب 10 من رأس مال الشركة بالمعنى الحرفي للكلمة. ومن العلاوات المرتبطة برأس المال، ومن الفروقات الناتجة عن إعادة التخمين.

وهو يتضمن مخصصات رأس المال بالنسبة لفروع الشركات الأجنبية.

- تظهر العلاوات المرتبطة برأس المال (علاوات الإصدار والاندماج والمقدمات) في الميزانية في بند مستقل عن بند رأس مال الشركة. كما تظهر فروقات إعادة التخمين أيضا في بند مستقل آخر.

وتفصل هذه الحسابات النوعية على الشكل التالي :

101	رأس مال الشركة
-----	----------------

تفاصيل الحساب

1011	رأس المال المكتتب غير المستدعى
1012	رأس المال المستدعى وغير المدفوع
1013	رأس المال المستدعى والمدفوع

- يمثل رأس المال القيمة الاسمية للأسهم

- يتضمن الحساب 101 «رأس مال الشركة» في جانبه الدائن قيمة رأس المال المذكور في عقد الشركة، كما ويظهر التطورات التي تطرأ على رأس المال خلال حياة الشركة تبعا للقرارات التي تتخذها الأجهزة المختصة في الشركة.

ويجعل هذا الحساب دائنا بالزيادة التي تقرر على رأس المال والنتيجة :

- عن تقديمات نقدية أو عينية من الشركاء بعد حذف العلاوات المرتبطة برأس المال.

- عن استخدام مال الإحياط.

ويقابل هذه الحسابات، حسابات الشركاء في الباب الثالث من التصميم المحاسبي العام :

الشركاء	34
---------	----

تفاصيل الحساب

341	ذمم الشركاء المدينة	
	رأس المال المكتب وغير المستدعى	3411
	رأس المال المكتب المستدعى	3412
	وغير المدفوع	
	ذمم مدينة أخرى	3419
345	ذمم دائنة للشركاء	
	حسابات المقدمات للشركاء	3451
	ذمم دائنة أخرى	3459
346	أنصبة أرباح للدفع	

- يتضمن الحساب 341، على وجه الخصوص، الجزء من رأس مال الشركة المكتب به غير المستدعى بعد، والجزء من رأس مال الشركة المكتب به والمستدعى والذي لم يدفع بعد.

- تسجل في الحساب 345 ديون الشركة على الشركاء والمتعلقة بصورة خاصة بتقديرات الشركاء قبل استدعاء جزء من رأس المال المكتب به أو قبل زيادة رأس المال.

- تسجل في الحساب 346 أنصبة الأرباح المقرر دفعها من المصرف بناء لقرار الجمعية العمومية للمساهمين.

ويكون الإثبات المحاسبي للزيادات على رأس المال من خلال القيود التالية :

أ التقديرات النقدية :

xxxxx من ح/ مصرف لبنان

xxxxx إلى ح/ رأس المال

قيمة الزيادة في رأس المال والمدفوعة في مصرف لبنان

ملاحظة: غالباً ما يشترط مصرف لبنان وعند زيادة رأس مال أي مصرف بأن تودع قيمة هذه الزيادة لديه.

ب - التقديمات العينية :

xxxxx من ح/ أصول ثابتة (عقارات - أو أراضي مثلاً)

xxxxx إلى ح/ رأس المال

قيمة الزيادة في رأس المال والتمثلة بتقديمات عينية.

ج - عند استخدام مال الإحتياط :

xxxxx من ح/ إحتياطيات (مهما كان نوعها)

xxxxx إلى ح/ رأس المال

تحويل الزيادة في رأس المال من حساب الإحتياطيات (المسموح باستعمالها).

أما بالنسبة لرأس المال المكتتب غير المستدعى وغير المدفوع فيثبت على الشكل بالقيود التالية :

xxxxx من ح/ رأس المال المكتتب وغير المستدعى (الشركاء ح/ 341).

xxxxx إلى ح/ رأس المال المكتتب غير المستدعى (ح/ 1011)

قيمة رأس المال المكتتب غير المستدعى

xxxxx من ح/ رأس المال المكتتب المستدعى وغير المدفوع

(الشركاء ح/ 3411)

xxxxx إلى ح/ رأس المال المكتتب المستدعى وغير المدفوع

(ح/ 1012)

قيمة رأس المال المكتتب المستدعى وغير المدفوع.

علاوات الإصدار والإدماج والمقدمات	102
-----------------------------------	-----

تفاصيل الحساب

علاوات الإصدار	1021
علاوات الاندماج	1022
علاوات المقدمات	1023
علاوات تحويل سندات الدين إلى أسهم	1024

- تمثل علاوة الإصدار قيمة الارتفاع في سعر إصدار السهم عن قيمته الاسمية.

- تمثل علاوة المقدمات الفارق بين القيمة الفعلية للمقدمات والقيمة الاسمية للأسهم المعطاة مقابل هذه المقدمات. وتسمى علاوات المقدمات علاوة اندماج عندما تكون المقدمات جارية نتيجة اندماج الشركات.

- تمثل علاوة تحويل سندات الدين إلى أسهم الفارق بين قيم سندات الدين والقيمة الاسمية للأسهم التي سيحصل عليها حملة السندات إذا اختاروا تحويلها إلى أسهم.

- الإثبات المحاسبي للعلاوات :

أ - علاوات الإصدار :

xxxxx من ح/ الصندوق أو العملاء أو مصرف لبنان

xxxxx إلى ح/ علاوات الإصدار

قيمة علاوات الإصدار على الأسهم

علما بأنه عند إصدار الأسهم تثبت محاسبيا بالقييد التالي :

xxxxx من ح/ الصندوق أو مصرف لبنان

xxxxx إلى ح/ رأس المال (بقيمة الأسهم)

قيمة الإكتساب بالأسهم عدد xxx

ب - علاوات المقدمات والاندماج :
 أما بالنسبة للمقدمات العينية مقابل الأسهم فثبت محاسيباً بالتقيد التالي :
 xxxx من ح/ أصول ثابتة (مقدمات عينية)
 xxxx إلى ح/ رأس المال (بقية الأسهم الإسمية)
 xxxx إلى ح/ علاوة المقدمات (أو الاندماج)
 قيمة المقدمات العينية مقابل أسهم مع علاوة.

ج - علاوة تحويل السندات إلى أسهم :
 عند امتلاك أحد المستثمرين لأسهم قابلة للتحويل إلى أسهم، وعند التحويل تعطى هذه السندات عدد أسهم أقل من قيمتها، وبالتالي تثبت محاسيباً بالتقيد التالي :

xxxx من ح/ سندات قابلة للتحويل إلى أسهم (مستهلكة)
 xxxx إلى ح/ رأس المال (بقية الأسهم الإسمية المقابلة)
 xxxx إلى ح/ علاوة تحويل
 قيمة السندات القابلة للتحويل مع العلاوة

1031	فروقات إعادة التخمين
------	----------------------

تفاصيل الحساب

1031	فروقات إعادة تخمين الأصول الثابتة غير القابلة للإستهلاك
1032	فروقات إعادة تخمين الأصول الثابتة القابلة للإستهلاك

- أجاز القانون رقم 80/27 للمؤسسات أن تعيد تخمين ما لديها من أصول ثابتة مرة كل خمس سنوات وفقاً للأصول المحددة في قانون التجارة لتخمين المقدمات العينية في شركات الأموال.

- ترمي عملية إعادة تخمين الأصول الثابتة إلى تمكين المؤسسة من إظهار أوضاعها العالية علي حقيقتها، وخاصة في فترات التضخم النقدي، حيث تصبح القيمة الدفترية للموجودات غير متفقة مع قيمتها الفعلية.

- يتم تنفيذ عملية إعادة التخمين في السجلات المحاسبية باستبدال القيم المسجلة سابقا للأصول الثابتة بقيم جديدة تتفق مع الأسعار الحالية.

- توازن الزيادة في قيم الأصول الثابتة الناتجة عن عملية إعادة التخمين بوضع ما يوازئها في حساب الرصايل الخاصة (الحساب رقم 103 - فروقات إعادة التخمين).

- يمكن إضافة فروقات إعادة التخمين إلى رأس المال، إلا أنه لا يمكن إجراء أي توزيع عليها.

وتظهر فروقات إعادة التخمين، كما سبق ذكره، في بند مستقل في الميزانية.

وتثبت هذه الفروقات محاسبيا بالتقيد التالي :

xxxx من ح/ أصول ثابتة (تبعاً لنوع الأصل)

xxxx إل ح/ فروقات إعادة التخمين

قيمة فروقات إعادة التخمين للأصول الثابتة.

مخصصات رأس المال (لفروع الشركات الأجنبية)	108
---	-----

- تدرج في الحساب 108 «مخصصات رأس المال» المبالغ التي تخصص بها بصورة دائمة فروع المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في لبنان من جانب مراكزها الرئيسية في الخارج.

- حدد قانون النقد والتسليف وتعديلاته قيمة رأس المال الأدنى الواجب أن يخصص به فرع المصرف الأجنبي أو فرع المؤسسة المالية الأجنبية العاملة في لبنان. كما أخضع فروع المصارف الأجنبية لنفس الواجبات التي تخضع لها المصارف اللبنانية لجهة تحرير رأس المال نقدا لدى مصرف لبنان وعدم تخفيضه لأي سبب كان لإعادة تكوينه في حال حصول خسائر...

الإحتياطيات	11
-------------	----

تفاصيل الحساب

إحتياطي قانوني	111
إحتياطيات نظامية أو تعاقدية	112
إحتياطيات أخرى	119

- الإحتياطيات هي أرباح مستمر بقاؤها في المؤسسة إلى أن تقرر الأجهزة المختصة فيها ما يخالف ذلك.

- الإحتياطي القانوني هو الإحتياطي المنصوص عنه في المادة 165 من قانون التجارة، وهو يقضي بأن تكون الشركة مبلغاً إحتياطياً يؤخذ من الأرباح الصافية بمعدل 10 % سنوياً إلى أن يصبح المبلغ الإحتياطي معادلاً لثلث رأس مال الشركة.

- الإحتياطيات النظامية أو التعاقدية هي تلك المقررة بموجب نظام الشركة أو عقد الشراكة.

- يستعمل الحساب 119 لتسجيل الإحتياطيات الحرة، أي الأرباح التي تقرر المؤسسة وضعها في حساب الإحتياطيات حتى إشعار آخر.

- لا تقبل الإحتياطيات القانونية والنظامية والتعاقدية، من حيث المبدأ، التوزيع أو الاستعمال لزيادة رأس المال. أما الإحتياطيات الحرة التي تكونها المؤسسة بملئ إرادتها، فيمكنها التصرف بها وفقاً لحاجتها. أما الإحتياطي الإلزامي

الذي تلزم المصارف بتكوينه عملاً بالمادة 76 من قانون النقد والتسليف، فليس له طابع الإحتياطيات المدرجة في الحساب 11، ولا يسجل بالتالي من ضمن هذا الحساب.

- أما بالنسبة للإثبات المعاسي لهذه الإحتياطيات فيتم بالقيّد التالي :

xxxx من ح/ أرباح العام (بعد الضريبة)

xxxx إلى ح/ إحتياطيات

قيمة الإحتياطي (xxx) المحوّل من أرباح العام.

نتائج سابقة مدورة (دائنة أو مدينة)	12
------------------------------------	----

تفاصيل الحساب

نتائج سابقة مدورة دائنة	121
نتائج سابقة مدورة مدينة	125

- تمثل النتائج السابقة المدورة الدائنة أرباحاً حاصلة في سنوات سابقة لم يجر توزيعها أو تحويلها إلى الإحتياطيات.

- تمثل النتائج السابقة المدورة المدينة خسائر حاصلة في سنوات سابقة لم يجر تغطيتها من حساب الإحتياطيات أو إطفائها عن طريق تخفيض رأس مال الشركة.

تنزل هذه الخسائر من أرباح الدورة المالية اللاحقة أو تضاف قيمتها إلى خسائر الدورة المالية المذكورة.

- عند بداية كل عام مالي ومع القيود الإفتتاحية تحول أرباح أو خسائر العام الماضي إلى هذا الحساب بالقيود التالي :

xxxx من ح/ أرباح أو خسائر (النتيجة).

xxxx إلى ح/ نتائج سابقة مدورة (دائنة أو مدينة)

تحويل نتائج العام إلى نتائج مدورة.

النتيجة الصافية للدورة العالية (ربح أو خسارة)	13
---	----

تفاصيل الحساب

نتيجة الدورة - أرباح	138
نتيجة الدورة - خسائر	139

يجري ترصيد الحساب 138 أو الحساب 139 بعد أن تتخذ جمعية المساهمين العمومية قرارها بوجهة تخصيص نتائج الدورة المالية. وتحول المبالغ غير الموزعة أو غير المقرر تحويلها إلى أحد حسابات الإحتياط، إلى الحساب 121 نتائج سابقة مدورة دائنة، أو الحساب 125 نتائج سابقة مدورة مدينة.

16	ترويض بموجب سندات دين (16)
----	----------------------------

تفاصيل الحساب

161	سندات دين عادية
162	سندات دين قابلة للتحويل إلى أسهم

- تسجل في الحساب 161 سندات الدين، وقد عرفتھا العامة 122 من قانون التجارة اللبناني بأنها السندات التي تصدرها الشركات المساهمة وتكون قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة ولها قيمة إسمية واحدة تعطى للمكتتبين مقابل المبالغ التي أمضوها.

- تسجل في الحساب 162 سندات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم. وقد جرى النص على إنشاء هذه النوع من السندات بموجب المرسوم الإشتراعي رقم 54 تاريخ 1977/6/16.

- إن القروض الجارية بموجب سندات دين والتي يشمل سدادها دفع علاوة، تسجل بقيمتها الإجمالية بما فيه العلاوة، ويسجل المقابل لهذه العلاوة في الجانب المدين من حساب التسوية 385، «أعباء للتوزيع على عدة دورات» في الحساب الفرعي 3853 «علاوات السندات»

- وعند إصدار هذه السندات تثبت قيمتها بالقيد التالي :

xxxx من ح/ الصندوق أو العملاء أو المراسلين

xxxx إلى ح/ سندات الدين (عادية أو قابلة للتحويل)

قيمة إصدار سندات الدين

قروض مشروطة	17
-------------	----

تفاصيل الحساب

قروض مشروطة من المساهمين	171
قروض مشروطة من المركز الرئيسي (للفروع المصارف الأجنبية)	172
قروض مشروطة من الغير	173

- ويمكن تحديد القروض المشروطة بأنها تلك التي تعطى من المساهمين عادة، أو من المركز الرئيسي (للفروع العاملة في لبنان)، أو من الغير أحياناً، والتي يكون فيها مقدار الفائدة وتوجيهها معلقاً على النتائج التي يحققها المصرف المستفيد من القرض.

- تبت هذه القروض محاسبياً بالقيد التالي :

xxxx من </> الصندوق أو مصرف لبنان أو المراسلين

xxxx إلى </> قروض مشروطة

قيمة القرض لصالح...

الفصل الثاني

حسابات الأصول الثابتة

يمكن تعريف الأصول الثابتة بأنها، مهما كانت طبيعتها أو نوع المؤسسة التي تستعمل فيها، تمتاز بناحية أساسية وهي أنه يجري اقتناؤها أو صنعها من المؤسسة من أجل تحقيق إيراد وليس بغاية بيعها خلال عمل المؤسسة العادي. وقد حدها المصمم المحاسبي العام بأنها جميع الأموال والقيم المخصصة للبقاء طويلاً على ذات الشكل في المؤسسة.

وتصنف حسابات الأصول الثابتة (ما عدا حسابات الأصول الثابتة المالية) وفقاً لطبيعة العناصر التي تتألف منها (أصول غير مادية، أصول مادية) وفقاً لوجهة استعمالها في المؤسسة (استخدام مهني أو خلافة).

تجري المؤسسة في نهاية كل دورة مالية جردة تفصيلية لجميع عناصر أصولها الثابتة. وتخضع الأصول التي يطرأ انخفاض على قيمتها للاستهلاك، أو يصار إلى تكوين مؤونة لمواجهة قيمة التدني تحمل للحسابات المتفرعة من الحسابين 28 و 29. وتبقى الأصول المستهلكة كلياً مسجلة في الميزانية طالما هي موجودة في المؤسسة.

20	الأصول الثابتة المالية (ذات الطابع الإلزامي)
----	--

تفاصيل الحساب

201	رأس المال المجمع في الخزينة العامة	
205	مشاركات ذات طابع إلزامي	
	مشاركة في المؤسسة الوطنية لضمان الودائع	2051
	مشاركات أخرى	2059
209	«استهلاك» المشاركات ذات الطابع الإلزامي	

- تسجل في هذا الحساب الأصول الثابتة المالية ذات الطابع الإلزامي، أي الجارية تنفيذاً لنصوص قانونية أو تنظيمية، وليس لها بالتالي الصفة الاختيارية كما هو الحال بالنسبة لباقي الأصول الثابتة المالية.

- يسجل في الحساب 201 الجزء من رأس مال المصرف المجمع كأمانة لحسابه لدى الخزينة اللبنانية عملاً بالمادة 132 من قانون النقد والتسليف. وقد نصت المادة المذكورة على أن تعتبر هذه الأمانة عتصراً من عناصر الموجودات الثابتة للمصرف وأن تجري إعادتها إليه بدون فائدة عند تصفية أعماله.

- تثبت هذه الأصول محاسبياً بالقيد التالي =

xxxxxx من ح/ الأصول الثابتة المالية (نوعاً لطبيعتها)

إلى ح/ مصرف لبنان أو الصندوق...

قيمة رأس المال المجمع أو المشاركة في ضمان الودائع

21	الأصول الثابتة المالية (للاستثمار)
----	------------------------------------

تفاصيل الحساب

211	سندات مشاركة	
	المصارف	2111
	المؤسسات المالية	2112
	القطاع المختلط	2114
	القطاع الخاص	2115
212	تسليفات مشروطة	
213	تسليفات طويلة الأجل مرتبطة بمشاركات	
214	سندات أخرى مجملة	
218	مخصصات الفروع في الخارج	

- يمكن تعريف سندات المشاركة بأنها السندات التي يؤدي امتلاكها المستثمر من المؤسسة إلى تحقيق فائدة لها من جراء تمكينها، بصورة خاصة، من ممارسة تأثيرها أو إحكام سيطرتها على الشركة المصدرة للسندات. وقد اعتبر التصميم المحاسبي العام أنه، ما لم تقدم البيئة العكسية، تعتبر سندات مشاركة السندات التي تمثل 10% على الأقل من رأس مال الشركة المصدرة لها.

- تسجل خارج الميزانية، في الحساب 891 «مبالغ مترتب تسديدها على قيم منقولة غير محررة» المبالغ التي لا تزال واجبة التسديد على ثمن شراء سندات المشاركة (تسجل في الحساب الفرعي (8911).

- تدرج في الحساب 212 التسليفات المشروطة وهي التسليفات التي يكون فيها مقدار الفائدة وتوجيهها مرتبطاً بالنتائج التي تحققها المؤسسة المستفيدة من الفرض.

- يمثل الحساب 213 التسليفات الطويلة الأجل المعطاة إلى شركات تملك فيها المؤسسة حصص مشاركة.

- تدرج في الحساب 214 السندات (غير سندات المشاركة) التي تنوي المؤسسة الاحتفاظ بها بصورة دائمة. وتمثل هذه السندات حصصاً في رأس المال (أسهم، حصص شراكة) أو توظيفات متوسطة أو طويلة الأجل (سندات دين، قسائم).

- تدرج في الحساب 218 المبالغ التي تخصص بها بصورة دائمة أو مستمرة الفروع العاملة في الخارج.

- ثبت محاسبياً بال قيد التالي =

xxxxx من ح/سندات مشاركة أو تسليفات مشروطة ...

إلى ح/مصرف لبنان...

قيمة السندات أو التسليفات المشروطة المدفوعة

بموجب شيكات أو تحويلات من مصرف لبنان

22	الأصول الثابتة غير العادية
----	----------------------------

تفاصيل الحساب

221	المؤسسة التجارية (خلو وشهرة...)
222	مصاريف التأسيس
228	ملفات ودفعات على حساب الأصول الثابتة غير العادية
229	أصول ثابتة غير مادية أخرى

- تسجل في الحساب 221 العناصر غير المادية المكونة للمؤسسة التجارية كحق الإيجار والزيائن والخلو المدفوع لمالك المأجور...

- تمثل مصاريف التأسيس المبالغ التي تنفق من أجل إنشاء المؤسسة أو تطويرها. ويدخل في عدادها مصاريف زيادة رأس المال، ومصاريف إنشاء مؤسسة جديدة، والمصاريف على عمليات مختلفة (اندماج، انفصال، تحويل).

- تستهلك هذه المصاريف خلال فترة قصيرة لا تتجاوز الخمس سنوات. وطالما أنه لم يستنفد استهلاك هذه المصاريف، لا يمكن للشركة أن تجري توزيعاً للأرباح إلا في حال وجود احتياطات حرة تساوي قيمتها على الأقل القيمة الصافية لهذه المصاريف.

- وتثبت محاسبياً بالقييد التالي =

من ح/الأصول الثابتة غير المادية (تبعاً لنوعها)

إلى ح/الصندوق أو مصرف لبنان

قيمة الأصول الثابتة غير المادية المدفوعة نقداً أو بموجب شيك.

23	الأصول الثابتة المادية
----	------------------------

تفاصيل الحساب

231	أصول ثابتة مادية معدة للاستثمار	
	الأراضي	2311
	الأبنية	2312
	آليات النقل	2313
	أدوات مكتبية ومعلوماتية	2314
	أثاث	2315
	تجهيزات عامة - استصلاحات وتحسينات مختلفة	2316
	أصول ثابتة مادية أخرى	2319
232	أصول ثابتة مادية خارج الاستثمار	
	الأراضي	2321
	الأبنية	2322
	أصول ثابتة مادية أخرى	2329
233	أصول ثابتة مادية (قيد الانجاز)	
238	سلفيات ودفعات على حساب الأصول الثابتة المادية	

- تدرج ضمن الحساب 231 الموجودات الثابتة المادية المستعملة لأغراض المصرف، بينما تسجل في الحساب 232 الأصول الثابتة المادية غير المستعملة ضمن النشاط المهني للمصرف.

- لا تدرج ضمن الحسابين 231 و 232 الأصول الثابتة المادية التي حصلت عليها المؤسسة نتيجة التنفيذ على مدينين. (تسجل الأصول الثابتة

المذكورة في الحساب 25 - أصول ثابتة مأخوذة استيفاء لدين).

- تثبت عملية شراء وتملك هذه الأصول بالقيء التالي =

xxxxxx من ح/أصول ثابتة مادية (تبعاً لنوعها)

xxxxxx إلى ح/الصندوق أو مصرف لبنان (تبعاً لطريقة الدفع)

قيمة الأصول الثابتة المادية المدفوعة نقداً

أو بموجب شيك رقم xxxxxx

24	إيجار قرض
----	-----------

- لم تصبح عقود الإيجار - قرض شائعة في لبنان، لذلك لحظ لها الحساب 24 على سبيل الذكر لاستعماله عند الاقتضاء.

25	أصول ثابتة مأخوذة استيفاء لدين
----	--------------------------------

- تدرج في الحساب 25 الأصول الثابتة التي حصلت عليها المؤسسة نتيجة التنفيذ على مدينين. وقد أفرد التصميم المحاسبي بنداً حسابياً مستقلاً لهذه الأصول بالنظر للأحكام القانونية الخاصة التي ترفعها، والتي تختلف عن الأحكام التي ترفع بنية الأصول الثابتة. وبالفعل، فقد نصت المادة 154 من قانون النقد والتسليف، بهذا الخصوص، على أنه يمكن للمصرف أن يشتري حصص شراكة أو مساهمة أو عقارات تفوق قيمتها الحد الأقصى للموجودات الثابتة المسموح به. شرط أن يكون الشراء قد حصل لاستيفاء ديون مؤقتة أو مشكوك في تحصيلها. إلا أنه يترتب على هذا المصرف تصفية هذه الموجودات خلال مدة أقصاها سنتان على أن يعلم المصرف المركزي إذا ما تعذر عليه التقيد بهذه المهلة لظروف خارجة عن إرادته.

مع الإشارة إلى أن التملك المؤقت للعقارات، وفقاً لما تقدم، يعفي من الترخيص المتخصص عليه في قانون تملك الأجانب، إلا أنه يخضع لترخيص تعطيه لجنة الرقابة على المصارف بعد التحقق من أن الشراء يتم فعلاً استيفاء لدين موقوف أو مشكوك بتحصيله.

- ويثبت هذا التملك بالقيد التالي =

xxxxxx من ح/أصول ثابتة مأخوذة استيفاء لدين
إلى ح/ديون مشكوك بتحصيلها (باسم العميل)
مقابل دين مشكوك بتحصيله للعميل xxxxxx

27	فروقات إعادة التخمين (أصول)
----	-----------------------------

تفاصيل الحساب

271	فروقات إعادة تخمين الأصول الثابتة غير القابلة للاستهلاك
272	فروقات إعادة تخمين الأصول الثابتة القابلة للاستهلاك

- تدرج في الحساب 27 الزيادة الطارئة على قيمة الأصول الثابتة نتيجة عملية إعادة التخمين الجارية عليها.

- توازن الزيادة في قيمة الأصول الثابتة الناتجة عن عملية إعادة التخمين بوضع ما يوازئها في حساب الراميل الخاصة (الحساب رقم 103 - فروقات إعادة التخمين).

- القيد المحاسبي اللازم لإثبات ذلك :

xxxxxx من ح/أصول ثابتة - فروقات إعادة تخمين
إلى xxxxxx ح/فروقات إعادة تخمين (وأعمال)
قيمة الزيادة في قيمة الأصول نتيجة إعادة التخمين

28	استهلاك الأصول الثابتة
----	------------------------

تفاصيل الحساب

282	الأصول الثابتة غير المادية
283	الأصول الثابتة المادية
2831	الأصول الثابتة المادية المعدة للاستثمار
2832	الأصول الثابتة المادية خارج الاستثمار
284	الأصول الثابتة المعقود عليها لإيجار قرض
285	الأصول الثابتة المأخوذة استيفاء لدين

- يمثل الاستهلاك القيمة الحسابية للخسارة التي تلحق الأصول الثابتة

بفعل الاستعمال أو مرور الزمن أو التطور التقني أو لأي سبب آخر.
- تحدد قيمة الاستهلاك السنوي لكل من الأصول الثابتة وفقاً للمعدلات المحددة من وزارة المالية عملاً بالقانون رقم 80/27.

- عند نهاية الدورة المالية، تجعل الحسابات الجزئية المتفرعة من الحساب 28 دائنة بمقدار الزيادة التي تطرأ على الاستهلاك وتجعل مدينة الحسابات التالية : الحساب 679 مخصصات الاستهلاكات والمؤونات للاستثمار أو الحساب 682 مخصصات الاستهلاكات والمؤونات خارج الاستثمار.

- ويظهر الاستهلاك في جانب الأصول مطروحاً من حساب الأصل المرتبط به.

- عند احتساب استهلاك يجري القيد التالي =

xxxxx من ح/مخصص الاستهلاك للأصل xxx

إلى ح/مجمع استهلاك الأصل xxx

قيمة الاستهلاك الشهري للأصل رقم xxx

مؤونات تدني قيم الأصول الثابتة	29
--------------------------------	----

تفاصيل الحساب

الأصول الثابتة المالية للاستثمار		291
الأصول الثابتة غير المادية		292
الأصول الثابتة المادية		293
الأصول الثابتة المادية المعدة للاستثمار	2931	
الأصول الثابتة المادية خارج الاستثمار	2932	
الأصول الثابتة المعقود عليها لإيجار قرض		294
الأصول الثابتة المأخوذة استيفاء لدين		295

- تمثل مؤونات تدني قيم الأصول الثابتة قيمة التدني الناتج عن تقييم

هذه الأصول، عند وقف الحسابات، بسعر أدنى من سعرها عند إدخالها في سجلات المؤسسة.

- يجري تكوين هذه المؤونات عندما يكون التدني اللاحق بقيمة الأصل الثابت غير نهائي.

- عند تكوين مؤونة مربوط قيم الأصول الثابتة أو عند زيادة المؤونة المكونة سابقاً، يجعل حساب المؤونة المعنية دائناً، وتجعل مدينة الحسابات التالية: الحساب 679 «مخصصات الاستهلاكات والمؤونات للاستثمار» أو الحساب 682 «مخصصات الاستهلاكات والمؤونات خارج الاستثمار».

- وعند تخفيض قيمة المؤونة أو إلغائها نظراً لانتفاء الحاجة إليها، يجعل حساب المؤونة المعني مديناً، وتجعل حسابات الفشة السابعة المختصة بالامتدادات من المؤونات دائنة.

- وبالتالي يصبح القيد المحاسبي على الشكل التالي:

xxxxxx من ح/مخصص الاستهلاكات والمؤونات

xxxxxx إلى ح/مؤونة تدني قيمة الأصول الثابتة

قيمة المؤونة المكونة لمواجهة أخطاء تدني الأصول الثابتة.

القسم السادس

تحديد النتيجة

الفصل الأول

التصنيف المحاسبي لحساب النتيجة

1 - 1 - حسابات الأعباء :

تسجل في حسابات الفئة لخدمة الأعباء على مختلف أنواعها التي تحملتها المؤسسة في سبيل النتائج التي يرمي إليها الإستثمار، سواء كانت تلك الأعباء عادية أو إستثنائية.

تتألف الأعباء من المبالغ أو القيم التي تخص الدورة المالية، المدفوعة أو المستحق دفعها، ثمناً للأموال التي حصلت عليها المؤسسة، أو الأشغال والخدمات التي أديت لها، أو تنفيذاً لموجب قانوني متوجب على المؤسسة. كما تشمل كذلك، لأجل تحديد نتيجة الدورة المالية، مخصصات الإستهلاك والمؤونات والقيم الدفترية لعناصر الأصول المتنازل عنها أو التالفة أو المفقودة.

غير أنه عملاً بمبدأ إستقلالية الدورات المالية، لا تدخل في حسابات الدورة المالية الأعباء المحتسبة مسبقاً خلالها ولكنها تعود لدورة مالية لاحقة، لذلك يجري حذف هذه الأعباء المحتسبة مسبقاً من نتيجة الدورة المالية بواسطة حساب التسوية 38، وبالمقابل تضاف إلى نتيجة الدورة المالية الأعباء التي لم تكن قد سجلت في المحاسبة خلالها، إنما يجري إدخالها في حساب الدورة المالية لكونها ناشئة عن عمليات جرت خلال الدورة المذكورة، كما أن بعض الأعباء تخضع لمبدأ توزيع الأعباء على عدة دورات ويستعمل لذلك حساب التسوية 385 «أعباء للتوزيع على عدة دورات».

أما الأعباء التي يكون قد جرى تكوين مؤونات لها في السابق، فتخضع أيضا لموجب التوزيع في الحساب المختص في الفئة السادسة، وتلخص المؤونات المكونة لها بجمل حساب استرداد المؤونة المختص دائما بقيمتها.

60	فوائد مدفوعة
----	--------------

تفاصيل الحساب

601	حسابات الرساميل الدائمة
603	الحسابات المالية المختلفة
604	حسابات العمليات مع الزبائن
605	حسابات السيولة والعمليات بين المصارف

- يتضمن الحساب 60 أعباء الفوائد المدفوعة.

- يفرض التفريق بين الفوائد والعمولات بعض الصعوبة أحيانا. إنما يمكن تعريف الفوائد بأنها البدلات التي تنتج بفعل الإستمرار الزمني عن المبالغ المسلفة أو المقرضة بصورة فعلية.

- لا يمكن إجراء أية مقاصة بين الفوائد المدينة والفوائد الدائنة المترتبة على أي من الحسابات الإفرادية.

- تقيم الفوائد المدفوعة حسب طبيعة الحساب الدائن.

61	عمولات مدفوعة وأعباء مالية مختلفة
----	-----------------------------------

تفاصيل الحساب

611	عمولات على سندات دين وقروض مشروطة
613	عمولات على الحسابات المالية والمختلفة
615	عمولات على حسابات السيولة والعمليات بين المصارف
618	عمولات على تعهدات بتراخيص
619	عمولات وأعباء أخرى

يخص الحساب 61 بالعمولات المدفوعة على اختلاف أنواعها والأعباء

المالية المختلفة باستثناء العمولات المدفوعة على عمليات القطع التي تسجل في الحساب 623.

أعباء على عمليات القطع	62
تفاصيل الحساب	
علاوة خصم على عمليات قطع لأجل أو سواب	621
فروقات ناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية	622
عمولات مدفوعة على عمليات القطع	623
مؤونات لمواجهة تقلبات أسعار القطع	629

- يختص الحساب 62 بأعباء عمليات القطع.

- تعبر علاوة الخصم (الحساب 621) عن فروقات الفائلة المدفوعة على عمليات القطع لأجل.

- تدرج في الحساب 622 خسائر القطع الناتجة عن إعادة تقييم الحسابات المحورة بالعملات الأجنبية.

- تسجل في الحساب 623 العمولات التي تدفعها المؤسسة على عمليات القطع.

- تسجل في الحساب 629 المؤونة المقطوعة التي يفرض مصرف لبنان تكوينها على مراكز القطع لمواجهة مخاطر تقلبات الأسعار.

أعباء محفظة السندات المالية	63
تفاصيل الحساب	
نفقات شراء أو بيع سندات مالية	631
مصاريف إنتاج السندات المالية	632
خسائر ناتجة عن التضرع عن سندات التوظيف	633
مخصصات الاستهلاكات والمؤونات المالية	639
إستهلاك علاوات تسديد سندات الدين	6391
مؤونات تدني قيمة الأصول الثابتة المالية	6392
مؤونات تدني قيمة سندات التوظيف	6393

يتضمن الحساب 63 أعباء محفظة السندات المالية العائدة للمؤسسة من نفقات ناتجة عن شراء أو بيع الأسهم والسندات المالية ومصاريف إيداعها، وكذلك الخسارة الناشئة عن بيع سندات التوظيف دون التكلفة، ومخصصات الاستهلاكات والمؤنات.

64	أعباء عمليات الإيجار - قرض
----	----------------------------

تفاصيل الحساب

	أعباء إدارة الموجودات موضوع الإيجار - قرض
	أعباء أخرى مختلفة على عملية الإيجار - قرض

جرى لحظ حساب الأعباء لعمليات الإيجار - قرض على سبيل الذكر باعتبار أن هذه العمليات ليست شائعة في لبنان.

65	ديون معدومة ومؤنات الاستثمار المصرفي
----	--------------------------------------

تفاصيل الحساب

651	ديون معدومة
652	مؤنات لمواجهة أخطار التعهدات بتوقيع
653	مؤنات لمواجهة أخطار وأعباء مختلفة عائدة للاستثمار
654	مؤنات تدني قيمة الديون المشكوك في تحصيلها أو المتنازع عليها
655	مؤنات تدني قيمة حسابات المصارف والمؤسسات المالية

- تسجل في الحساب 651 الديون المعدومة التي ثبت هلاكها نهائياً سواء كان الدين من الزبائن أو من المؤسسات المالية.

- تسجل في الحساب 652 المؤنات المكونة لمواجهة أخطار التعهدات بتوقيع التي تترتب من جراء إعارة المصارف لتوقيع.

- تسجل في الحساب 653 المؤنات المكونة لمواجهة أخطار وأعباء الاستثمار المصرفي المختلفة.

- تسجل في الحساب 654 المؤونات التي يجري تكوينها لمواجهة تدني قيمة الدين المشكوك في تحصيلها أو المتنازع عليها.

- تسجل في الحساب 655 مؤونات تدني قيمة حسابات المصارف والمؤسسات المالية.

- يخضع تكوين المؤونات للدين المشكوك بتحصيلها لأحكام خاصة، إذ تشترط المادة 3 من المرسوم الإشتراعي رقم 83 تاريخ 77/2/27 لتكوين هذه المؤونة موافقة لجنة الرقابة على المصارف، بناء لطلب المصرف الدائن، على أن الدين مشكوك بتحصيله.

كما تميز المادة 7 من قانون ضريبة الدخل أيضا أن تكون هذه المؤونة عند إفلاس المدين.

- إن الفوائد المترتبة على دين جرى تكوين مؤونة له تستمر في السريان ويتبغي أن تضاف في نهاية الأمر إلى حساب المؤونة المذكورة وذلك بعد المرور في حساب النتيجة. ويجب أن يظهر حساب النتيجة، في نهاية الدورة المالية، جميع الفوائد المترتبة على حسابات المدينين، بما فيها الحسابات المدينة المشكوك بتحصيلها، وكذلك ما اقتطع من مؤونات لمواجهة خسائر الدين المشكوك بتحصيلها خلال السنة المالية.

أعباء المستخدمين	66
------------------	----

تفاصيل الحساب

رواتب وأجور المستخدمين	661
البدلات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة	662
إشتراكات الضمان الاجتماعي	663
مؤونات تعويضات نهاية الخدمة	664
أعباء المستخدمين المختلفة	665

- يتضمن الحساب 66 الأجور المستحقة للمستخدمين كما يتضمن من جهة أخرى النفقات المرتبطة بهذه الأجور من عمولات، وتعويضات إضافية، ومكافآت، واشتراكات ضمان اجتماعي، ومساعدات إجتماعية أو ثقافية أو صحية معطاة للمستخدمين.

- يسجل في الحساب 662 البدلات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة لقاء قيامهم بمهام معينة في الشركة.

أعياء الإستثمار العامة	67
------------------------	----

تفاصيل الحساب

ضرائب ورسوم	671
رسوم مدفوعة لمؤسسات ضمان الودائع	672
الإيجارات وخدمات الأبنية	673
أتعاب محاماة، تدقيق إستشارة	674
نفقات البريد والاتصالات	675
خدمات أخرى	676
الصيانة والتصليلات	6761
الكهرباء والمعمروقات	6762
نفقات السفر والتشريفات	6763
نفقات التأمين	6764
دعاية وإعلانات	6765
قرطاسية ومطبوعات	6766
إشتراكات وأتارى	6767
نفقات مستغلين من خارج المؤسسة	6768
نفقات أخرى	6769
بدلات المحضور	677
خدمات إدارية	678
خدمات مقدمة من المركز الرئيسي	6781
والفروع في الخارج	
خدمات مقدمة من المؤسسة الأم	6782
والمصارف والمؤسسات العالية الشقية	
والتابعة	

مخصصات الإستهلاك والمؤونات	679	
إستهلاك الأصول الثابتة غير المادية	6791	
إستهلاك الأصول الثابتة العادية المعدة للإستثمار	6792	
إستهلاك الأعباء للتوزيع على عدة دورات	6793	
مؤونات تدني قيمة الأصول الثابتة غير العادية	6794	
مؤونات تدني قيمة الأصول الثابتة العادية المعدة للإستثمار	6795	

- تسجل في الحساب 67 النفقات العامة للإستثمار من إيجار وخدمات وصيانة وتصليمحات ومحروقات وقرطاسية ودعاية ونفقات إدارية مختلفة واستهلاكات ومؤونات تدني الأصول الثابتة العائدة للإستثمار.

- إن الأعباء التي يتم تسجيلها في هذا الحساب هي الأعباء التي يستلزمها تسيير المؤسسة ، باستثناء أعباء الفوائد والعمولات المدفوعة ، والأعباء المالية المختلفة ، والأعباء المتعلقة بعمليات القسط وبمحفظة المستدات المالية ، وأعباء عمليات الإيجار - قرض ، والديون المعدومة ومؤونات الإستثمار المصروفة ، وأعباء المستخدمين.

- تدرج ضمن الحساب 671 مدفوعات المؤسسة من ضرائب ورسوم مختلفة لاستثناء الضرائب على الأرباح التي تسجل في الحساب 96. ولا تسجل في هذا الحساب الرسوم التي تدفع عند شراء أصول ثابتة إذ تضاف الرسوم المذكورة إلى تكلفة الأصل الثابت.

- يقسم الحساب 679 (مخصصات الإستهلاكات والمؤونات) إلى مجموعتين من الحسابات :

- الإستهلاكات المرتبطة بأعباء الإستثمار العامة.

- المؤونات المرتبطة بأعباء الإستثمار العامة.

تجعل هذه الحسابات مدينة بمخصص الدورة من الإستهلاكات

والمؤونات، وتجعل الحسابات المعنية بتلك الإستهلاكات والمؤونات دائنة.
مثال ذلك :

6791 من ح/ مخصصات الإستهلاكات

282 إلى حساب إستهلاك الأصول الثابتة غير المادية

6795 من ح/ مخصصات المؤونات

2931 إلى ح/ مؤونات تدني قيمة الأصول الثابتة المادية الممعدة

للاستثمار

أعباء خارج الاستثمار	68
----------------------	----

تفاصيل الحساب

القيمة الصافية للأصول الثابتة المتفرغ عنها	681
الأصول الثابتة المالية (للاستثمار)	6811
الأصول الثابتة غير المادية	6812
الأصول الثابتة المادية	6813
الأصول الثابتة المأخوذة استيفاء لدين	6815
مخصصات الإستهلاكات والمؤونات خاصصج الاستثمار	682
إستهلاك المشاركات ذات الطابع الإلزامي	6821
إستهلاك الأصول الثابتة المادية خارج الاستثمار	6822
إستهلاك الأصول الثابتة المأخوذة استيفاء لدين	6823
مؤونات لمواجهة أعباء وإخطار مختلفة خارج الاستثمار	6824
مؤونات تدني قيمة الأصول الثابتة المادية خارج الاستثمار	6825

مؤونات تدني قيمة الأصول الثابتة الماخوذة استيقاء لدين	6826	
أعباء الأملاك		683
هبات وإعانات		684
غرامات مدفوعة		685
أعباء أخرى خارج الإستثمار		689

- تسجل في الحساب 681 القيمة الصافية للأصول الثابتة المتفرغ عنها.

- يجعل هذا الحساب مدينا بالقيمة الدفترية للأصول الثابتة المتنازل عنها، أي بالفرق بين القيمة غير الصافية للأصل والإستهلاك الجاري عليه. ويجعل حساب الأصل الثابت المعني دائنا، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار مؤونات هبوط الأسعار التي تلغى عن طريق حساب «إستردادات من المؤونات» الواردة في الفئة السابعة.

- تسجل في الحساب 682 مخصصات الإستهلاكات والمؤونات المتعلقة بالأصول الثابتة خارج الإستثمار والأخطار والأعباء خارج الإستثمار. ويجري تشغيل هذا الحساب وفقا لنفس الطريقة المعروضة لتشغيل الحساب 679.

- تسجل في الحساب 683 أعباء إدارة الأملاك التي يتكبدها المصرف.

- تسجل في الحساب 684 المبالغ المدفوعة على سبيل التبرع والإحسان.

- تسجل في الحساب 685 الغرامات والجزاءات المترتبة على المصرف.

- تسجل في الحساب 689 أية أعباء استثنائية أخرى خارج الإستثمار.

ضرائب على الأرباح	69
-------------------	----

تفاصيل الحساب

ضريبة على أرباح الإستثمار	
ضريبة على الأرباح الرأسمالية	
ضريبة تعمير	
علاوات استثنائية	
الغـ...	

- تسجل في الحساب 69 الضرائب على الارباح وملحقاتها من علاوات وحصى للتعمير والبلدية.

1 - 2 - حسابات الإيرادات:

تسجل في حسابات الفئة السابعة الإيرادات على مختلف أنواعها التي حصلت عليها المؤسسة سواء كان لها الطابع العادي أو الاستثنائي.

تتألف الإيرادات من المبالغ أو القيم التي تخص الدورة المالية، المقبوضة أو المرتقب قبضها، مقابل ما قدمته المؤسسة من أموال أو خدمات أو منافع، أو من جراء موجب قانوني مترتب على الغير. كما تشمل كذلك، من أجل تحديد نتيجة الدورة المالية، المردودات من الاستهلاكات والمؤونات، وبند التفرغ عن عناصر الأصول المباعة أو التالفة أو المفقودة.

غير أنه عملاً بمبدأ استقلالية الدورات المالية، لا تدخل في حساب الدورة الإيرادات المحتسبة خلالها ولكنها تعود لدورة مالية لاحقة، لذلك يجري حذف هذه الإيرادات المحتسبة مسبقاً من نتيجة الدورة المالية بواسطة حساب التسوية 38. وبالمقابل تضاف إلى إيرادات الدورة المالية، الإيرادات التي لم تكن قد سجلت في المحاسبة خلال الدورة، إنما يجري إدخالها في حساب الدورة لكونها ترتبت للمؤسسة بشكل نهائي عن عمليات جرت خلال الدورة المذكورة.

70	فوائد مقبوضة
----	--------------

تفاصيل الحساب

703	الحسابات المالية والمختلفة
704	حسابات العمليات مع الزبائن
705	حسابات السيولة والعمليات بين المصارف

- تسجل في الحساب 70 قيمة الفوائد المقبوضة من جانب المصروف أو التي ترتبت له على مختلف المدينين.

- لا يمكن إجراء أية مقاصة بين الفوائد المدينة والفوائد الدائنة المتعلقة بأي من الحسابات الإفرادية.

- تقسم الفوائد المقبوضة حسب طبيعة الحساب المدين.

71	عمولات مقبوضة
----	---------------

تفاصيل الحساب

713	الحسابات المالية والمختلفة
714	حسابات العمليات مع الزبائن
715	حسابات السيولة والعمليات بين المصارف
718	عمولات على تمهيدات بتوقيع
719	عمولات أخرى

- يختص الحساب 71 بالعمولات المقبوضة على مختلف العمليات التي يجريها المصرف أو المؤسسة المالية باستثناء العمولات المقبوضة على عمليات القسط التي تسجل في الحساب 723.

72	إيرادات عمليات القسط
----	----------------------

تفاصيل الحساب

721	علاوة - خصم على عمليات قسط لأجل أو سواب
722	فروقات ناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية
723	عمولات مقبوضة على عمليات القسط
729	استردادات من مؤونات لمواجهة تقلبات أسعار القسط

- تسجل في الحساب 721 فروقات الفائدة المقبوضة على عمليات القسط لأجل.

- تسجل في الحساب 722 أرباح القسط الناتجة عن إعادة تقييم الحسابات المحررة بالعملات الأجنبية.

- تسجل في الحساب 723 العمولات المقبوضة على عمليات القسط.

- تسجل في الحساب 729 قيمة الاستردادات من المؤونات المكونة لمواجهة تقلبات أسعار القسط والتي لم يعد من حاجة إليها.

إيرادات محفظة السندات المالية	73
-------------------------------	----

تفاصيل الحساب

إيرادات الأصول الثابتة المالية	731	
إيرادات سندات التوظيف	732	
أرباح ناتجة عن التفرغ عن سندات التوظيف	733	
إستردادات من المؤونات المالية	739	
إستردادات من مؤونات تدني قيمة سندات التوظيف	7391	
إستردادات من مؤونات تدني قيمة الأصول الثابتة المالية (للاستثمار)	7392	

- تسجل في الحساب 73 إيرادات محفظة السندات المالية والأرباح الناتجة عن بيع سندات التوظيف، وهي السندات التي تمتلكها المؤسسة بقصد بيعها بعد فترة قصيرة من أجل تحقيق الأرباح، كما تدخل ضمن هذا الحساب أيضاً قيمة الاستردادات من المؤونات المالية التي لم يعد من حاجة إليها.

- لا تسجل ضمن الحساب 73 عمليات بيع سندات المشاركة (تسجل في الحسابين 681 و 781).

إيرادات عمليات الإيجار - قرض	74
------------------------------	----

تفاصيل الحساب

بدلات إيجار	
إيرادات أخرى	

- تسجل في الحساب 74 بدلات الإيجار المستوفاة من عمليات الإيجار - قرض وأية إيرادات أخرى قد تنتج من مثل هذه العقود.

75	تحصيلات من ديون هالكة واستردادات من مؤونات الاستثمار المصرفي
----	---

تفاصيل الحساب

751	تحصيلات من ديون هالكة
752	استردادات من مؤونات لمواجهة أخطار التمهيدات بتوقيع
753	استردادات من مؤونات لمواجهة أخطار وأعباء مختلفة عائلة للاستثمار
754	استردادات من مؤونات تدني قيمة الديون المشكوك في تحصيلها أو المتنازع عليها
755	استردادات من مؤونات تدني قيمة حسابات المضارب والمؤسسات المالية

- تسجل في الحساب 751 قيمة التحصيلات التي تمت على الديون التي
سبق أن اعتبرت هالكة.

- تسجل في الحسابات 752، 753، 754، 755، قيمة الاستردادات
الحاصلة من مختلف المؤونات العائدة للاستثمار المصرفي. تجعل هذه
الحسابات دائنة بقيمة الاستردادات من المؤونات، وتجعل حسابات المؤونات
المعنية مدينة.

77	إيرادات الاستثمار الأخرى
----	--------------------------

تفاصيل الحساب

776	خدمات مقدمة للغير	
778	خدمات إدارية	
7781	خدمات مقدمة إلى المركز الرئيسي والفروع في الخارج	
7782	خدمات مقدمة إلى المؤسسة الأم، المصارف والمؤسسات المالية الشقيقة والناطقة	
779	استردادات من مؤونات	
7795	استردادات من مؤونات تدني قيمة الأصول الثابتة غير المادية	
7796	استردادات من مؤونات تدني قيمة الأصول الثابتة المادية العائدة للاستثمار	

- تسجل في الحساب 77 إيرادات الاستثمار المختلفة كالبذلات المستوفاة لقاء خدمات مقدمة للغير أو خدمات مقدمة للمركز الرئيسي أو الفروع في الخارج أو المؤسسات الشقيقة أو الناطقة، وتعميمات مجالس الإدارة التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة تمثيلها في اجتماعات مجالس إدارة وجميعيات عمومية شركات أخرى.

- كما تسجل في الحساب 77 أيضاً الاستردادات الجارية من مؤونات تدني قيمة الأصول الثابتة غير المادية والمادية العائدة للاستثمار.

78	إيرادات خارج الاستثمار
----	------------------------

تفاصيل الحساب

781	إيرادات التفرغ عن الأصول الثابتة
782	استردادات من مؤونات خارج الاستثمار
783	ربح الأملاك
789	إيرادات أخرى خارج الاستثمار

- تسجل في الحساب 78 الإيرادات الحاصلة خارج الاستثمار كإيرادات التفرغ عن الموجودات الثابتة، سواء كانت من الأصول الثابتة المادية، أو غير

المادية، أو المالية؛ وبيع الأملاك، وأية إيرادات أخرى خارج الاستثمار.
- كما تسجل في الحساب 78 أيضاً الاستردادات الحاصلة من مختلف
المؤونات الجارية خارج الاستثمار.

1 - 3 - الحسابات المرتبطة بالأعباء والإيرادات:

ويقابل حسابات الأعباء والإيرادات بعض الحسابات في الباب الثالث من
التصميم المحاسبي العام وخاصة بالنسبة لحسابات التسوية (قوائد مقبوضة
مقدماً...) أو حسابات الارتباط... نعرضها كما يلي:

36	عمليات بالعملة الأجنبية
----	-------------------------

تفاصيل الحساب

361	حساب تسوية العملة الأجنبية
362	فروقات تقييم منخصصات الفروع في الخارج
363	مراكز القطع
364	المراكز بالعملة الأجنبية - ما يوازئها بالليرات اللبنانية .

- يقضي التصميم المحاسبي للمصارف والمؤسسات المالية بأن تمسك
هذه المؤسسات محاسبة منفصلة لكل من أنواع العملة الأجنبية التي تجري
عمليات بها.

- يتضمن الحساب 361 فروقات تقييم عمليات القطع لأجل ويوازي رصيده
رصيد الحساب 829 الظاهر خارج الميزانية. وقد أخضع التصميم المحاسبي
للمصارف والمؤسسات المالية تقييم مراكز القطع لأجل للقواعد التالية:

- عند وقف الحسابات تقييم مراكز القطع لأجل بسعر الصرف المحدد
من مصرف لبنان. تسجل الخسارة الناتجة عن تقييم مراكز القطع لأجل في
الحساب 622 في جهة الأعباء وفي الحساب 361 (حساب تسوية العملة
الأجنبية) في الجهة الدائنة في الميزانية.

أما إذا أظهر تقييم مراكز القطع لأجل ربحاً فلا يدخل هذا الربح ضمن
حساب النتيجة لأنه لم يتحقق بعد ويجري تسجيله في الحساب 829 (حساب

تسوية العملات الأجنبية). ويستثنى من هذه القاعدة الأرباح الناتجة عن تقييم مراكز القطع لأجل التي يقوم بها المصرف لحسابه بغية تغطية مراكز قطع تحت الطلب شرط أن تكون بنفس العملة. وفي هذه الحالة يجب إدراج الأرباح المحققة على هذه الصورة ضمن حساب النتيجة (الحساب 722) في جهة الإيرادات، والحساب 361 في الجهة المدينة في الميزانية.

- تسجل في الحساب 362 فروقات تقييم مخصصات الفروع في الخارج. ويقضي التصميم المحاسبي للمصارف والمؤسسات المالية بأن لا تدخل ضمن حساب النتيجة فروقات القطع الناتجة عن تقييم مخصصات الفروع في الخارج، إنما يجري إدراجها في الجهة الدائنة أو المدينة من حساب التسوية 362.

- يستعمل الحساب 363 لبيان مراكز القطع.

ويحدد مركز القطع لمجموع الحسابات المحررة بالعملات الأجنبية وفقاً لما يلي:

مجموع حسابات الموجودات المحررة بالعملات الأجنبية.

يضاف إليها: عملات أجنبية للاستلام (حساب 721 و 822).

ينزل منها: مجموع حسابات المطلوبات المحررة بالعملات الأجنبية.

ينزل منها: عملات أجنبية للتسليم (حساب 825 و 826).

- يسجل في الحساب 364 القيمة بالليرة اللبنانية، للمراكز بالعملات الأجنبية.

37	حسابات الارتباط - الحسابات المؤقتة وقيد التسوية
----	---

تفاصيل الحساب

371	حسابات الارتباط - المركز والفروع في لبنان	
372	حسابات مؤقتة وقيد التسوية	
	حسابات التوزيع الدوري للأعباء	3721
	حسابات التوزيع الدوري للإيرادات	3725

- يسجل الحساب 371 حسابات الارتباط بين المركز والفروع في لبنان.
أما الحسابات بين المركز والفروع خارج لبنان فتسجل في الحساب 56.

- عند وقف الحسابات، يجري بقدر الإمكان تصفية حسابات الارتباط.
ويجب أن يقتصر رصيد هذه الحسابات، في حال وجوده، على العمليات التي بقيت معلقة نتيجة أخطاء أو صعوبات في التنسيب. ويدمج هذا الرصيد، عند إعداد البيانات المالية، ضمن حسابات التسوية.

- تسجل في الحساب 3721 الأعباء التي يمكن تحديد قيمتها مسبقاً بدقة كافية، والتي تقرر المؤسسة توزيعها أنصبة متساوية بين فترات الدورة المالية.

- يمكن زيادة أو تخفيض هذه المبالغ خلال الدورة المالية بشكل يكون فيه إجمالي المبالغ المسجلة في الجانب المدين من الحسابات المختصة في الفئة السادسة، مساوياً في نهاية الدورة المالية للقيمة الحقيقية للأعباء. ويرصد هذا الحساب في نهاية الدورة المالية.

- يجري تشغيل الحساب 3725 فيما خص الإيرادات وفقاً للطريقة نفسها التي يشغل بموجبها الحساب 3721 للأعباء.

حسابات التسوية	38
----------------	----

تفاصيل الحساب

قوائد مدفوعة أو محتسبة مسبقاً		381
قوائد مستحقة غير مقبوضة		382
أعباء أخرى محتسبة مسبقاً		383
إيرادات أخرى للقبض		384
أعباء للتوزيع على عدة دورات		385
أعباء ما قبل الاستثمار	3851	
التصليحات الكبيرة الواجب استهلاكها	3852	
علاوات تصليد السندات	3853	
أعباء أخرى واجب توزيعها على عدة دورات مالية	3854	
قوائد مقبوضة أو محتسبة مسبقاً		386
قوائد مستحقة غير مدفوعة		387
أعباء أخرى للدفع		388
إيرادات أخرى محتسبة مسبقاً		389

تهدف حسابات التسوية، بصورة خاصة، إلى تمكين المؤسسة من إجراء التسويات اللازمة على الإيرادات والأعباء، بحيث يستبعد من نتيجة الدورة المالية ما يلي:

- الأعباء المحتسبة خلال الدورة والتي تعود لدورة مالية لاحقة.
- الإيرادات المحتسبة خلال الدورة ولكنها تعود لدورة مالية لاحقة.
- وتجري التسوية، من حيث المبدأ، على الصورة التالية:
- بالنسبة للأعباء المحتسبة مسبقاً:

عند إقفال حسابات الدورة المالية، تستبعد من النتائج الأعباء المحملة للدورة التي تخص دورات مالية لاحقة وذلك بجعل حساب التسوية المختص مدينياً وحساب الفترة السادسة المحملة فيه خطأ دائئاً.

وعند فتح حسابات الدورة المالية التالية، يجعل حساب التسوية المذكور دائناً، وحسابات الأعباء المعنية مدينة.

- بالنسبة للإيرادات المحتبة مسبقاً:

عند إقفال حسابات الدورة المالية، تستبعد من النتائج الإيرادات المسجلة خلال الدورة والتي تعود لدورات مالية لاحقة وذلك بجعل حساب التسوية المختص دائناً وحسابات الفئة السابعة المعنية التي حملت فيها خطأ مدينة.

وعند فتح حسابات الدورة المالية التالية يجعل حساب التسوية المذكور مدينةً، وحسابات الإيرادات المعنية دائنة.

- تسجل في الحساب 381 الفوائد المدفوعة أو المحتبة مسبقاً، أي الفوائد المدفوعة أو المحتبة عن فترة لاحقة للدورة المالية.

- تسجل في الحساب 382 الفوائد السارية خلال الدورة المالية والتي لم يجر قبضها خلال الدورة المذكورة لعدم حلول أجل الحساب.

- تسجل في الحساب 383 الأعباء الأخرى المحتبة مسبقاً - ما عدا الفوائد - التي جرى تحميلها للدورة المالية بينما هي تخص دورات مالية لاحقة.

- يتضمن الحساب 384 الإيرادات المحققة خلال الدورة المالية والتي لم يجر تسجيلها في الحسابات عند إقفال الدورة وذلك لسبب من الأسباب.

- يجري إضافة هذه الإيرادات إلى باب الإيرادات العائدة للدورة المالية.

- يتضمن الحساب 385 الأعباء الواجب توزيعها على عدة دورات مالية، وهي الأعباء الحاصلة خلال الدورة المالية إنما يقتضي توزيعها على الدورات اللاحقة التي تستفيد منها بدلاً من تحميلها للدورة مالية واحدة، مثال ذلك: نفقات إصدار القروض والتي يتوجب توزيعها على مدة القرض، علاوات التسديد لسندات الدين والتي يتوجب توزيعها مبدئياً بصورة متناسبة مع الفوائد الجارية، برامج المعلوماتية التي يتوجب توزيعها على الدورات المستفيدة منها، وكذلك التصليلات الكبيرة، الخ...

- تسجل في الحساب 386 الفوائد السارية خلال الدورة المالية والتي لم يجر دفعها خلال الدورة المذكورة لعدم حلول أجل الحساب.
- يتضمن الحساب 388 الأعباء العائدة للدورة المالية التي لم يجر تسجيلها في الحسابات عند إقفال الدورة لسبب من الأسباب.
- يجري إضافة هذه الأعباء إلى باب الأعباء العائدة للدورة المالية.
- تسجل في الحساب 389 الإيرادات الأخرى المحتسبة مسبقاً، ما عدا الفوائد - وهي الإيرادات المسجلة خلال الدورة المالية ولكنها تعود لدورات مالية لاحقة.

39	مؤونات لمواجهة تدني قيم الحسابات المالية والمختلفة
تفاصيل الحساب	
391	سندات توظيف
393	مدينون مختلفون
394	الشركاء

يجعل هذا الحساب دائماً في نهاية الدورة المالية بالمؤونات المكونة لمواجهة تدني قيم الحسابات المالية والمختلفة أو بالزيادة الحاصلة على تلك المؤونات، ويجعل حساب المؤونات المختص في الفئة السادسة مديناً.

ويجعل الحساب 39 مديناً عندما تنتهي الحاجة كلياً أو جزئياً للمؤونة المكونة، ويجعل حساب الاستردادات من المؤونات المختص في الفئة السابعة دائماً.

الفصل الثاني

الإثبات المحاسبي لحسابات النتيجة

2 - 1 - القيد المحاسبي لعمليات الأعباء والإيرادات :

2 - 1 - 1 - الأعباء :

1 - الفوائد والعمولات المدفوعة على حساب الودائع :

- الودائع المجمدة شهريا تستفيد من القوائد نهاية كل شهر وتثبت محاسبياً :

xxxxxx من ح/ فوائد مدفوعة

xxxxxx إلى ح/ العملاء

قيمة القوائد لشهر ...

- الودائع التي تستفيد من القوائد على فترات (مجمدة 3 أشهر أو 6 أشهر أو سنة)، تحسب الفائدة شهريا بالقيد التالي :

xxxxxx من ح/ فوائد مدفوعة

xxxxxx إلى ح/ فوائد مستحقة غير مدفوعة

قيمة الفائدة المستحقة لشهر ...

وعند الإستحقاق تضاف قيمة الفوائد المستحقة الى الحساب عبر القيد التالي :

xxxxxx من ح/ فوائد مستحقة غير مدفوعة
xxxxxx إلى ح/ العملاء ...
على حساب المصارف الأخرى (مصرف لبنان) :

تثبت الفوائد والعمولات بالقيود التالي :
xxxxxx من ح/ فوائد مدفوعة
xxxxxx إلى ح/ المراسلين (أو مصرف لبنان)
قيمة الفوائد والعمولات المستحقة على ...

2 - أعباء عمليات القسط : والتي تنتج عن ما يلي :
أ - عمولات مدفوعة عن عمليات القسط : والتي قد تدفع لمصرف لبنان أو المراسلين (المصارف الأخرى) عن عمليات القسط. وتثبت بالقيد التالي :
xxxxxx من ح/ عمولات قسط
xxxxxx إلى ح/ المراسلين (أو مصرف لبنان)
قيمة العمولة المستحقة على ...

ب - أعباء ناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية : بنهاية الفترة المالية وبعد تقييم الموجودات من العملات الأجنبية وتقارن برصيد حساب القسط ل.ل.، وفي حال كانت الواردات سلبية فتثبت محاسبيا بالقيد التالي :
xxxxxx من ح/ أعباء ناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية
xxxxxx إلى ح/ قسط ل.ل.
قيمة الفروقات الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية

3 - أعباء محفظة الأوراق المالية : والتي تتج عن انخفاض القيمة البيعة لهذه الأوراق عن القيمة الشرائية ، وثبت ذلك محاسبا بالقيد التالي :

xxxxx من ح/ الصندوق (أو المراسلين) بقيمة بيع الأوراق المالية

xxxxx من ح/ خسائر ناتجة عن بيع الأوراق المالية

xxxxx إلى ح/ محفظة الأوراق المالية (بالقيمة الشرائية لهذه الأوراق)

إثبات عمليات بيع الأوراق المالية والخسائر الناتجة عنها.

4 - أعباء أخرى :

- إيجارات :

xxxxxx من ح/ إيجارات مدفوعة

xxxxxx إلى ح/ الصندوق (أو المصرف)

قيمة الإيجار عن الفترة ... للفقار ...

- ديون معدومة :

xxxxxx من ح/ ديون معدومة

xxxxxx إلى ح/ العميل (دين مشكوك بتحصيله)

رصيد حساب العميل xxxxxx المشكوك بتحصيله والذي تقرر اعتباره دين معدوما.

- مؤونات مختلفة : عند تكوين مؤونات لمواجهة أخطار مختلفة نجري

القيد التالي :

xxxxxx من ح/ أعباء مؤونات مختلفة (الحساب 65)

xxxxxx إلى ح/ مؤونات مختلفة (الحساب 39)

قيمة المؤونات المكونة لمواجهة ...

5 - أعباء المستخدمين : (سبق ذكرها) عند احتسابها تثبت بالقيد التالي :

xxxxxx من ح/ رواتب وأجور وبدلات

xxxxxx إلى ح/ الصندوق

دفع الرواتب والأجور الشهرية

xxxxxx من ح/ اشتراكات الضمان

xxxxxx إلى ح/ الضمان (ضمم داللة).

قيمة الإشتراكات المتوجبة عن شهر ...

6 - المصاريف العمومية : أعباء الإستهناوات العامة) : والتي تدفع

بشكل يومي ودائم فثبتت محاسبيا :

xxxxxx من ح/ مصاريف عمومية

xxxxxx إلى ح/ الصندوق

قيمة شراء أو نقل...

أما المصاريف التي تدفع مسبقا عن فترات مستقبلية لعقود التأمين أو عقود الصيانة... فيثبت بالقيد التالي :

xxxxxx من ح/ أعباء مدفوعة مسبقا

xxxxxx إلى ح/ الصندوق (المراسلين أو المصرف)

قيمة العقد رقم xxx لفترة ...

وعند آخر كل شهر تحول حصة الشهر إلى الأعباء :

xxxxxx من ح/ أعباء مدفوعة (مصاريف عمومية)

xxxxxx إلى ح/ أعباء مدفوعة مقدما

حصة الفترة من العقد xxx

7 - مخصصات الإستهلاك : والتي يتم احتسابها شهريا وتحمل لحساب الأعباء بالقييد التالي :

xxxxxx من ح/ مخصص استهلاك الأصل
xxxxxx إلى ح/ مجمع استهلاك أصول ثابتة
قيمة الإستهلاك لفترة ... عن الأصل ...

8 - الضرائب على الأرباح : وتحتسب هذه الضرائب في حال تحقيق المصرف لأرباح وتحتسب بالنسب المقررة من وزارة المالية (10 % حاليا)، وتثبت بالقييد التالي :

xxxxxx من ح/ ضرائب على الأرباح
xxxxxx إلى ح/ وزارة المالية (ضرائب مستحقة)
قيمة الضرائب المتوقعة على أرباح العام
وعند الدفع الفعلي :
xxxxxx من وزارة المالية (ضرائب مستحقة)
xxxxxx إلى ح مصرف لبنان

تمديد الضريبة المتوقعة عن فترة بموجب شك على مصرف لبنان
رقم ...

2 - 1 - 2 - الإيرادات :

1 - فوائد وعمليات حسم السندات :

عند إجراء حسم سندات (تجارية أم لأمر البنك) تحتسب الفائدة مسبقا وتخصم من قيمة السندات الإجمالية وتودع بحساب فوائد مقبوضة مقدما (كما رأينا مسبقا) إضافة إلى العمليات (الفصلية)، وبنهاية كل فترة مالية (عادة شهر) يتم تحويل حصة هذه الفترة من الفوائد والعمليات بموجب القيود التالية :

xxxxxx من ح/ فوائد مقبوضا مقدما
xxxxxx إلى ح/ فوائد مقبوضة (عن حسم سندات)
حصة الفترة المالية من الفوائد على حسم السندات

2- فوائد وعمولات الحسابات الجارية :

عند نهاية كل شهر تحتسب القوائد والعمولات والمصاريف المستحقة على الحسابات الجارية ، وتحول مباشرة إلى الإيرادات عبر القيد التالي :

xxxxxx من ح/ العملاء (الحسابات الجارية)

xxxxxx إلى ح/ العمولات

xxxxxx إلى ح/ المصاريف

xxxxxx إلى ح/ القوائد المقبوضة

قيمة العمولات والمصاريف والقوائد لشهر ...

3- عمولات مختلفة على الخدمات المصرفية :

تقوم المصارف بتقديم عدد من الخدمات للعملاء (كما أوضحنا سابقا) ، وتتقاضى مقابل ذلك عمولات وإيرادات مختلفة على هذه العمليات. مثال :

- إصدار وتصدق الشيكات

- إصدار كفالات

- فتح اعتمادات

- إجراء تحاويل

- شراء أو بيع أوراق مالية ... الخ...

ويكون إثبات هذه الإيرادات بالقيد التالي :

xxxxxx من ح/ الصندوق أو العميل

xxxxxx إلى ح/ عمولات مقبوضة

قيمة العمولة المستحقة على ...

4 - إيرادات العمليات مع المصارف الأخرى :

تقوم المصارف فيما بينها ببعض العمليات تتقاضى عنها عمولات وفوائد (فروض قصيرة الأجل) ، أو فوائد على مستندات الخزينة...، وتثبت بالقيد التالي :

xxxxxx من ح/ المراسلين (أو مصرف لبنان)

xxxxxx إلى ح/ عمولات مقبوضة

xxxxxx إلى ح/ مصاريف

xxxxxx إلى ح/ فوائد مقبوضة

قيمة العمولات والمصاريف والفوائد المستحقة على

أما بالنسبة لسندات الخزينة فتثبت الفوائد المتعلقة بها بالقيد التالي وذلك
بنهاية الفترة المالية :

xxxxxx من ح/ فوائد مقبوضة مقدماً (على سندات الخزينة)

xxxxxx إلى ح/ فوائد مقبوضة

حصة الشهر من فوائد سندات الخزينة

5 - إيرادات عمليات القطع : وهذه الإيرادات تنتج عن نوعين من
الإيرادات :

أ) عمولات على القطع : وتثبت محاسيباً عند إجرائها :

xxxxxx من ح/ العميل

xxxxxx إلى ح/ عمولات قطع

قيمة العمولات المتوجبة على شراء (بيع) عملات

ب - فروقات ناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية :

بنهاية كل فترة مالية يتم تقييم العملات الأجنبية بسعر الإقفال ويقارن
بالقيمة الدفترية لحساب القطع ل.ل.، والفارق قد يكون إيجابياً يثبت محاسيباً
بالقيد التالي :

xxxxxx من ح/ قطع ل.ل.

xxxxxx إلى ح/ فروقات قطع

قيمة الفروقات الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية

6 - إيرادات محفظة الأوراق المالية : وهي تتيج عن :
 أ - عوائد موزعة على هذه الأوراق المالية (سندات أو أسهم أو شهادات
 إيداع) : وتثبت بال قيد التالي :
 xxxxxx من ح/ مصرف لبنان أو المراسلين
 xxxxxx إلى ح/ إيرادات أوراق مالية
 قيمة العائد على الأسهم ... ولفترة ...

ب - أرباح ناتجة عن التفرغ عن الأصول المالية : عند بيع أي من
 الأصول المالية قد يتيج أرباحا من خلال مقارنة سعر البيع مع القيمة الإسمية
 للأصل، ويثبت ذلك محاسبيا بالقيد التالي :
 xxxxxx من ح/ الصندوق
 xxxxxx إلى ح/ محفظة الأوراق المالية (بالقيمة الإسمية للأصول
 المالية)

xxxxxx إلى ح/ أرباح ناتجة عن التفرغ عن أصول مالية
 إثبات عملية بيع أصول مالية مع الأرباح الناتجة عن ذلك.

7 - إيرادات عمليات الإيجار : تثبت هذه الإيرادات بالقيد التالي :
 xxxxxx من ح/ الصندوق أو مصرف لبنان
 xxxxxx إلى ح/ إيرادات إيجار
 قيمة الإيجار للفترة عن العقار...

8 - إيرادات خارج الاستثمار : وخاصة إيرادات التفرغ عن الأصول
 الثابتة، تعامل كما ورد بالتفرغ عن الأصول المالية :
 xxxxxx من ح/ الصندوق
 xxxxxx إلى ح/ الأصول الثابتة
 xxxxxx إلى ح/ أرباح ناتجة عن التفرغ
 قيمة مبيع الأصل

ثم يقلل الاستهلاك على الأصل :
xxxxxx من ح/ مجمع استهلاك الأصول الثابتة
xxxxxx إلى ح/ الأصول الثابتة

2 - 2 - تحديد نتيجة الدورة المالية :

يخضع تحديد نتيجة الدورة المالية للمؤسسات المصرفية والمالية للقواعد العامة المنصوص عنها في المرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26. وعلى هذا الصعيد، أعطت المادة 71 من المرسوم المذكور تحديدين للنتيجة، إذ نصت الفقرة الأولى منها :

«تمثل نتيجة الدورة المالية بالفرق بين وارداتها وأعبائها». كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة 17 المذكورة أعلاه أيضاً على ما يلي :

«تمثل نتيجة الدورة المالية، من حيث المبدأ، بقيمة التغير في الراسم الخاصة للمؤسسة بين آخر الدورة المالية وأولها بعد تنزيل⁽¹⁾ قيمة التقديرات الجديدة منها وإضافة مسحوبات صاحب المؤسسات وتوزيعات الأرباح على الشركاء».

2 - 2 - 1 - القواعد المقررة لتحديد النتيجة المحاسبية الصافية :

تمثل النتيجة المحاسبية الصافية للدورة المالية، كما سبق ذكره، بالفرق بين إيرادات الدورة ونفقاتها. كما يتطلب الأمر إجراء بعض التسويات على الإيرادات والأعباء. وهذه التسويات ناشئة عن خضوع نتيجة المؤسسة لقاعدتين محاسبتين مختلفتين وهما :

- قاعدة استمرارية الاستثمار التي تعتبر أن المؤسسة مستمرة في العمل ضمن نفس مستوى النشاط.

(1) نص القرار التطبيقي رقم 111 تاريخ 1982/2/22 على أن تنزل أيضاً من الراسم الخاصة قيمة فروقات إعادة التخمين، عند وجودها. وتظهر هذه الفروقات بنتيجة قيام المؤسسة بعملية إعادة تخمين.

- قاعدة وقف الحسابات من أجل تحديد نتيجة الدورة المالية؛ مع ما تستتبعه هذه القاعدة من صعوبات في تقييم عناصر المؤسسة عند كل وقف للحسابات، وفي تحديد نتيجة الدورة المالية، خاصة عندما يتعلق الأمر بعقود طويلة الأجل.

لذلك فإن أول سؤال يطرح على المؤسسة عند تحديد النتيجة هو إلى أية دورة يقتضي تحميل عبء أو إيراد معين؟

لقد حدد التصميم المحاسبي العام القواعد التي يقتضي تطبيقها بهذا الشأن، وهي التالية:

1 - يدخل في حساب الدورة المالية، من أجل تحديد نتيجة الدورة المذكورة، ما يلي:

- قيمة الإيرادات المحققة خلال الدورة، يضاف إليها عند الاقتضاء الإيرادات المحققة خلال دورات مالية سابقة، والتي لم يجر إدخالها في حساب الدورات المذكورة بسبب السهو أو الخطأ.

- قيم الأعباء المترتبة خلال الدورة، يضاف إليها عند الاقتضاء الأعباء المترتبة خلال دورات مالية سابقة، والتي لم يجر إدخالها في حساب الدورات المذكورة بسبب السهو أو الخطأ.

2 - تطبيقاً لمبدأ استقلالية الدورات المالية:

أ - يدخل في حساب الدورة المالية:

- الأعباء التي لم تكن قد ترتبت على المؤسسة عند إقفال الدورة المالية، إنما يجري إدخالها في حساب الدورة لكونها ناشئة عن عمليات جرت خلال الدورة المذكورة.

- الإيرادات الناتجة عن عمليات جرت خلال الدورة المالية، والتي ترتبت للمؤسسة بشكل نهائي.

ب - لا يدخل في حساب الدورة المالية:

- الأعباء المحسبة خلال الدورة ولكنها تعود لدورة مالية لاحقة.

- الإيرادات المحسبة خلال الدورة ولكنها تعود لدورة مالية لاحقة.

تحديد النتيجة الخاضعة للضريبة:

يؤدي تطبيق القواعد المنصوص عنها في التصميم المحاسبي العام والتصميم المحاسبي للمصارف والمؤسسات المالية إلى تحديد النتيجة المحاسبية الصافية للدورة المالية. أما النتيجة الخاضعة للضريبة فيتم تحديدها عن طريق إجراء التعديلات المقتضاة على النتيجة المحاسبية وفقاً لأحكام التشريع الضريبي المرعي الإجراء. ويتم هذا التحديد دون إجراء أي تعديل على القيود المحاسبية وذلك بواسطة بيان خاص وردت مواصفاته في الملحق رقم 3 من قرار وزير المالية رقم 10 تاريخ 1984/4/9. وقد نص هذا البيان على أن تعاد إلى الأرباح الخاضعة للضريبة، الاستهلاكات الاستثنائية والمؤونات المكونة لمواجهة هبوط الأسعار أية مؤونة أخرى لا ينص القانون الضريبي على تنزيلها من الأرباح، كما نص أيضاً على أن تنزل من الأرباح، بالمقابل، الإيرادات غير الخاضعة للضريبة على الأرباح؛ وذلك وفقاً لما يلي:

1 - المبالغ الواجب إعادتها إلى النتيجة المحاسبية لتحديد النتيجة الخاضعة للضريبة:

من أجل تحديد النتيجة الخاضعة للضريبة على الدخل، يضاف إلى النتيجة المحاسبية الصافية، عند الاقتضاء، المبالغ التالية:

- الاستهلاكات غير الجائز ضريبياً تنزيلها:
- استهلاك المؤسسة التجارية (الخلو والشهرة).
- استهلاكات إضافية أو استثنائية.
- المؤونات غير الجائز ضريبياً تنزيلها:
- مؤونات تدني الأصول الثابتة المالية.
- مؤونات تدني الأصول الثابتة غير المادية.
- مؤونات تدني الأصول الثابتة المادية.
- مؤونات تدني الأصول الثابتة المسقود عليها إيجار قرض.
- مؤونات تدني الأصول الثابتة المأخوذة استيفاء لدين.

- مؤونات لمواجهة تقلبات أسعار القطع.
- مؤونات لمواجهة تدني قيم الحسابات المالية والمختلفة.
- مؤونات لمواجهة أخطار التمهيدات بتوقيع.
- مؤونات أخرى غير جائز تنزيلها.
- الضرائب المقررة بموجب قانون ضريبة الدخل.
- الضرائب الاستثنائية والغرامات الشخصية.
- الخسائر الناتجة عن التفرغ عن أصول ثابتة غير خاضعة للاستهلاك.
- تعويضات التمثيل التي تتجاوز 10% من الراتب الأساسي.
- تعويضات الصوف من الخدمة التي تتعدى قيمتها أحكام قوانين العمل.

- مخصصات أعضاء مجلس الإدارة المأخوذة من الأرباح.
- خسائر ناتجة من جراء أعمال فروع واقعة خارج لبنان.
- 2 - المبالغ الواجب تنزيلها من النتيجة المحاسبية لتحديد النتيجة الخاضعة للضريبة :

إن المبالغ الواجب تنزيلها من النتيجة المحاسبية لتحديد النتيجة الخاضعة للضريبة هي التالية :

- المؤونات غير الجائز ضريباً تنزيلها والتي أعيدت إلى النتيجة المحاسبية للدورة المالية الحالية بعد أن سبق وأخضعت للضريبة في دورة مالية سابقة.

- ربح التحسين الحاصل على عناصر أصول ثابتة.
- أنصبة الأرباح التي تحصل عليها شركة أموال لبنانية نتيجة حيازتها أسهماً وحصصاً في شركات أموال لبنانية أخرى.
- الأرباح المحققة من الفروع القائمة خارج لبنان.
- عجز السنوات السابقة الجائز تدويره إلى الدورة المالية الحالية ضمن الحدود المتصوص عنها في المادة 16 من قانون ضريبة الدخل.

2 - 2 - 2 - البيانات المالية :

توجب المادة الثالثة من المرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26 على المؤسسة أن تنظم بيانات مالية في نهاية كل دورة مالية مؤلفة من اثني عشر شهراً. ويمكن أن تكون مدة الدورة المالية مختلفة عن ذلك في بعض الحالات الاستثنائية.

تهدف البيانات المالية إلى إظهار وضع ثروة المؤسسة والنتيجة الصافية لنشاطاتها وتحليلاً لمرارد واستخدامات الدورة المالية.

إن موجب تنظيم بيانات مالية في نهاية كل دورة مالية إلزامي وأرد في تشريعات متعددة منها قانون للتجارة وقانون ضريبة الدخل وقانون النقد والتسليف إضافة إلى التصميم المحاسبي العام. كما أن المصارف والمؤسسات المالية تخضع لموجبات إضافية لجهة تنظيم وضعيات حسابية وإحصائية دورية لإطلاع سلطات الرقابة في المصرف المركزي، إضافة إلى البيانات المالية السنوية.

أنواع البيانات المالية :

لتوضيح البيانات المالية نعرض نماذج عن هذه البيانات المطلوب إعدادها وإرسالها إلى الدوائر المختصة :

- بيانات لوزارة المالية.

- بيانات مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

الملاحق

1- وزارة المالية - مديرية للواردات - ضريبة الدخل

2- مصرف لبنان

3- الاطار المحاسبي

[illegible]

[illegible]

بيان رقم ١ - (٢٢)

رقم الحساب	المطلوبات	الدورة المالية الحالية ١	الدورة المالية السابقة ٢
٥١	١٠ - مؤسسة الإيجار	١٠٠	
٥٢ - ٥٣	٢ - المخصصات والتكاسات المالية	١١٠	
٥٤	٣ - تسدّد الطلب	١٢٠	
٥٥ - ٥٦	٤ - لأجل	١٣٠	
٥٧	٥ - ودائع	١٤٠	
٥٨	٦ - ديون تسدّد الطلب	١٥٠	
٥٩	٧ - ديون لأجل	١٦٠	
٦٠	٨ - تهربات لبيع	١٧٠	
٦١ - ٦٢	٩ - حسابات الإصدار	١٨٠	
٦٣ - ٦٤	١٠ - حسابات طاقّة لقاء حسابات مدنية	١٩٠	
٦٥	١١ - تهربات بوجوب لروايات	٢٠٠	
٦٦ - ٦٧	١٢ - حسابات دائنة محطلة	٢١٠	
٦٨ - ٦٩	١٣ - حسابات المدونة - فدان	٢٢٠	
٧٠ - ٧١	١٤ - فروص مطروقة ولرؤوس بوجوب حسابات دين	٢٣٠	
٧٢	١٥ - مؤجلات لروايات اعتبار وأعداد	٢٤٠	
٧٣ - ٧٤	١٦ - رأى المال	٢٥٠	
٧٥ - ٧٦	١٧ - حسابات وعلوات	٢٦٠	
٧٧	١٨ - تاليع سائلة مدونة ودائع أو مبيعات	٢٧٠	
٧٨	١٩ - النتيجة المالية للدورة المالية بوضع أو خسائر	٢٨٠	
٧٩	٢٠ - فروقات المائدة التجميع	٢٩٠	
	المجموع	٣٠٠	
مآرج الميزانية			
٨٠	٢١ - تهربات بواقع مخطط	٣٠٠	
٨٠١ - ٨٠١١	٢٢ - مكافآت وتكاليف وتهربات أخرى	٣١٠	
٨٠١٢ - ٨٠١٣	٢٣ - مبيعات مدونة بظاهر من المال	٣٢٠	
٨٠١٤ - ٨٠١٥	٢٤ - حسابات مستندية سائلة	٣٣٠	
٨٠١٦ - ٨٠١٧	٢٥ - مخصصات الفوائد المحطلة لمصلحة الفوائد	٣٤٠	
٨٠١٨	المجموع	٣٥٠	

اسم المرفوع عن المؤسسة

صفحة

التوقيع

الخارج

حساب النتيجة

بكال رقم ٢ - ١١

رقم الحساب	الإعياء	النقود المالية الحالية	النقود المالية السابقة
٦٠٠	إيراد مدفوعة	١٠٠	
٦٠١	حسابات إرسائيل التفتة	١١٠	
٦٠٢	حسابات المالية المتخططة	١٢٠	
٦٠٤	حسابات الصلوات مع الزعم	١٣٠	
٦٠٥	حسابات ليرة والصلوات بين المصارف	١٤٠	
٦١٠	حسابات مدفوعة وإعياء مالية متخططة	١٥٠	
٦١١	حسابات على سندات من رؤوس مديونية	١٦٠	
٦١٢	حسابات على الحسابات المالية المتخططة	١٧٠	
٦١٣	حسابات على حسابات ليرة والصلوات بين المصارف	١٨٠	
٦١٤	حسابات على مبيعات بترتيم	١٩٠	
٦١٥	حسابات وإعياء أخرى	٢٠٠	
٦٢٠	إيراد حسابات المصارف	٢١٠	
٦٢١	مصارف خصم على حسابات تلحق أو مديونية	٢٢٠	
٦٢٢	مصارف مالية من ائتمنة تبيع الحسابات الأخرى	٢٣٠	
٦٢٣	مصارف مدفوعة على حسابات المصارف	٢٤٠	
٦٢٤	مصارف تمويلية تلتزم أسرار المصارف	٢٥٠	
٦٣٠	إيراد محاسبة المصارف المالية	٢٦٠	
٦٣١	مصارف شراء أو بيع حسابات مالية	٢٧٠	
٦٣٢	حسابات مزارع الحسابات المالية	٢٨٠	
٦٣٣	حسابات القصة من المزارع من سندات المزارع	٢٩٠	
٦٣٤	حسابات الانحلالاات والمصارف المالية	٣٠٠	
٦٤٠	إيراد حسابات المصارف من رؤوس	٣١٠	
٦٥٠	مصارف مدفوعة ومصارف الاستعداد المصارفي	٣٢٠	
٦٥١	مصارف مديونية	٣٣٠	
٦٥٢	مصارف تمويلية مزارع الحسابات المصارف	٣٤٠	
٦٥٣	مصارف تمويلية مزارع وإعياء محاسبة مزارع الحسابات	٣٥٠	
٦٥٤	مصارف على قبة القصور المتكورة في إسرائيل والمصارف المالية	٣٦٠	
٦٥٥	مصارف على قبة حسابات المصارف والمصارف المالية	٣٧٠	

(يتم على الصفحة التالية)

حساب النتيجة

بيان رقم ٢ - (٢)

رقم الحساب	الإيرادات	الدورة المالية الحالية أ	الدورة المالية السابقة ب
٧٠٠	إيرادات مضمونة	٠٠٠	
٧٠٢	حسابات المصارف والمصارف	٠٠٠	
٧٠٣	حسابات الخصومات مع الزبائن	٠٠٠	
٧٠٥	حسابات المصارف والمصارف من المصارف	٠٠٠	
٧١٠	حسابات مضمونة	٠٠٠	
٧١٢	حسابات المصارف والمصارف	٠٠٠	
٧١٤	حسابات الخصومات مع الزبائن	٠٠٠	
٧١٥	حسابات المصارف والمصارف من المصارف	٠٠٠	
٧١٨	حسابات على تصفحات موزعة	٠٠٠	
٧١٩	حسابات أخرى	٠٠٠	
٧٢٠	إيرادات حسابات المصارف	٠٠٠	
٧٢١	إيرادات - حسم على حسابات فتح لأجل أو بوف	٠٠٠	
٧٢١	إيرادات مكتبة عن إعادة تضم الحسابات الأساسية	٠٠٠	
٧٢٣	حسابات مضمونة على حسابات المصارف	٠٠٠	
٧٢٤	إيرادات من مبيعات المصارف على حسابات المصارف	٠٠٠	
٧٢٥	إيرادات مضمونة المصارف المالية	٠٠٠	
٧٢٦	إيرادات الأصول ثابتة المالية	٠٠٠	
٧٢٧	إيرادات مبيعات المصارف	٠٠٠	
٧٢٨	إيرادات مضمونة من المصارف على حسابات المصارف	٠٠٠	
٧٢٩	إيرادات من المصارف المالية	٠٠٠	
٧٣٠	إيرادات حسابات المصارف - موزعة	٠٠٠	

(راجع على الصفحة اللاحقة)

بيان رقم ١ - (١)

رقم الحساب	البيانات (تابع)	الدورة المالية الحالية ١	الدورة المالية السابقة ٢
٧٨٠	المصروفات من فوائد حائكة والمعدات من مبيعات الاستثمار المصروف	٦٠٠	
٧٨١	المصروفات من فوائد حائكة	٦١٠	
٧٨٢	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروفات المصروف	٦٢٠	
٧٨٣	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف وأعمال مختلفة حائكة	٦٣٠	
٧٨٤	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٦٤٠	
٧٨٥	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٦٥٠	
٧٨٦	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٦٦٠	
٧٨٧	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٦٧٠	
٧٨٨	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٦٨٠	
٧٨٩	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٦٩٠	
٧٩٠	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٧٠٠	
٧٩١	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٧١٠	
٧٩٢	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٧٢٠	
٧٩٣	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٧٣٠	
٧٩٤	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٧٤٠	
٧٩٥	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٧٥٠	
٧٩٦	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٧٦٠	
٧٩٧	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٧٧٠	
٧٩٨	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٧٨٠	
٧٩٩	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٧٩٠	
٨٠٠	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٨٠٠	
٨٠١	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٨١٠	
٨٠٢	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٨٢٠	
٨٠٣	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٨٣٠	
٨٠٤	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٨٤٠	
٨٠٥	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٨٥٠	
٨٠٦	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٨٦٠	
٨٠٧	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٨٧٠	
٨٠٨	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٨٨٠	
٨٠٩	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٨٩٠	
٨١٠	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٩٠٠	
٨١١	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٩١٠	
٨١٢	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٩٢٠	
٨١٣	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٩٣٠	
٨١٤	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٩٤٠	
٨١٥	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٩٥٠	
٨١٦	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٩٦٠	
٨١٧	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٩٧٠	
٨١٨	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٩٨٠	
٨١٩	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	٩٩٠	
٨٢٠	المصروفات من مبيعات لوائحها المصروف	١٠٠٠	

اسم الموقع عن المؤسسة

صفحة

تاريخ

البيانات الضريبية

- ١ - بيان بالمستخدمين الدائمين عند القفال الحسابات
- ٢ - بيان بتوزيع رأس المال (للأشهر الاسمية)
- ٣ - بيان بالفروع والمشاركات
- ٤ - بيان بالأصول الثابتة
- ٥ - بيان بالاستهلاكات
- ٦ - بيان بالمزونات
- ٧ - بيان بالالتزامات خارج الميزانية
- ٨ - بيان بوجهة تخصيص النتائج

بيان المستعملين الدائمين عند انتقال الحسابات.

بيان رقم ٣ - (١)

القبائل المهيمنة	رجال	نساء	المجموع
الأكراد	١٠٠	٨٠٠	٩٠٠
الزطلف القبيصة	١١٠	٩١٠	١١٠
الزطلف الرشد	١٢٠	٩٢٠	١٢٠
مستعمرون زططوق	١٣٠	٩٣٠	١٣٠
مستعمرون غير زططوق	١٤٠	٩٤٠	١٤٠
مستعمرون	١٥٠	٩٥٠	١٥٠
الفرس	١٦٠	٩٦٠	١٦٠
عدد الأساق منهم	١٧٠	٩٧٠	١٧٠
جسم الأجناس الشرقية وآلات القران جدا أجناس الزططوق القبيصة	١٨٠	٩٨٠	١٨٠
ملفات الترابيب الجلي (آلات القران)	١٩٠	٩٩٠	١٩٠

(١) يجب أن يعلق هذا الرقم ما ورد في ملفات الجمعية لرواق وأسماء المستعملين في حساب القبيصة ١٩١١

بأنه بالفروع والمشاركات

(7) — 1942

[illegible]

مجلس دہلی - ۲

مَدَنِي الْأَمْصُولِي الْفَلَاكِي

[illegible]

بيان رقم ٣ - (أ)

بيان بوجهة تخصيص النتائج

أبرز أياها

٢٠٠	النتيجة المحاسبية الصافية (بعد الضرائب)
٢٢٠	مكرر نتائج ما وُجِعَ في الاستيفاءات
٢٢٢	— احتياطي قانوني — — — — —
٢٢٤	— احتياطي مخاطر ومخاطر — — — — —
٢٢٦	— احتياطات معلقة — — — — —
٢٣٠	١ — تسريع فرضي
٢٤٠	تكميل النتائج المتبقية (٢٢٠)
٢٥٠	طرح : كسبة الأرباح المخصصة للوائح — — — — —
٢٦٠	٢ — تسريع فرضي
٢٧٠	— نتائج المصنوع

بيان رقم ١

بيان الانتقال من النتيجة المحاسبية

الى النتيجة الضريبية

[illegible]

[illegible]

1313 2013 2013 2013 2013



رقم الحساب في المصروف المستحق	ملاحظات مختصرة للمصروف	الرقم مبلغ مبلغ	تسليمات وإشراكات التبرعات	ما يؤول من ممتلكات الإسلامية والتقارير والمشتريات	الرقم الحساب
١٠٠	مجموع التبرعات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠١	مجموع التبرعات	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١
١٠٢	مجموع التبرعات	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٠٣	مجموع التبرعات	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣
١٠٤	مجموع التبرعات	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤
١٠٥	مجموع التبرعات	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥
١٠٦	مجموع التبرعات	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦
١٠٧	مجموع التبرعات	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧
١٠٨	مجموع التبرعات	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨
١٠٩	مجموع التبرعات	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩
١١٠	مجموع التبرعات	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠
١١١	مجموع التبرعات	١١١	١١١	١١١	١١١
١١٢	مجموع التبرعات	١١٢	١١٢	١١٢	١١٢
١١٣	مجموع التبرعات	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣
١١٤	مجموع التبرعات	١١٤	١١٤	١١٤	١١٤
١١٥	مجموع التبرعات	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥
١١٦	مجموع التبرعات	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦
١١٧	مجموع التبرعات	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧
١١٨	مجموع التبرعات	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨
١١٩	مجموع التبرعات	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩
١٢٠	مجموع التبرعات	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
١٢١	مجموع التبرعات	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١
١٢٢	مجموع التبرعات	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
١٢٣	مجموع التبرعات	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣
١٢٤	مجموع التبرعات	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٢٥	مجموع التبرعات	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥
١٢٦	مجموع التبرعات	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٢٦
١٢٧	مجموع التبرعات	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
١٢٨	مجموع التبرعات	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨
١٢٩	مجموع التبرعات	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩
١٣٠	مجموع التبرعات	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠
١٣١	مجموع التبرعات	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١
١٣٢	مجموع التبرعات	١٣٢	١٣٢	١٣٢	١٣٢
١٣٣	مجموع التبرعات	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣
١٣٤	مجموع التبرعات	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤
١٣٥	مجموع التبرعات	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥
١٣٦	مجموع التبرعات	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦
١٣٧	مجموع التبرعات	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
١٣٨	مجموع التبرعات	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨
١٣٩	مجموع التبرعات	١٣٩	١٣٩	١٣٩	١٣٩
١٤٠	مجموع التبرعات	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠
١٤١	مجموع التبرعات	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١
١٤٢	مجموع التبرعات	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢
١٤٣	مجموع التبرعات	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
١٤٤	مجموع التبرعات	١٤٤	١٤٤	١٤٤	١٤٤
١٤٥	مجموع التبرعات	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
١٤٦	مجموع التبرعات	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦
١٤٧	مجموع التبرعات	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧
١٤٨	مجموع التبرعات	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨
١٤٩	مجموع التبرعات	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٩
١٥٠	مجموع التبرعات	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠
١٥١	مجموع التبرعات	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١
١٥٢	مجموع التبرعات	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢
١٥٣	مجموع التبرعات	١٥٣	١٥٣	١٥٣	١٥٣
١٥٤	مجموع التبرعات	١٥٤	١٥٤	١٥٤	١٥٤
١٥٥	مجموع التبرعات	١٥٥	١٥٥	١٥٥	١٥٥
١٥٦	مجموع التبرعات	١٥٦	١٥٦	١٥٦	١٥٦
١٥٧	مجموع التبرعات	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧
١٥٨	مجموع التبرعات	١٥٨	١٥٨	١٥٨	١٥٨
١٥٩	مجموع التبرعات	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩
١٦٠	مجموع التبرعات	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٦٠
١٦١	مجموع التبرعات	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١
١٦٢	مجموع التبرعات	١٦٢	١٦٢	١٦٢	١٦٢
١٦٣	مجموع التبرعات	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣
١٦٤	مجموع التبرعات	١٦٤	١٦٤	١٦٤	١٦٤
١٦٥	مجموع التبرعات	١٦٥	١٦٥	١٦٥	١٦٥
١٦٦	مجموع التبرعات	١٦٦	١٦٦	١٦٦	١٦٦
١٦٧	مجموع التبرعات	١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦٧
١٦٨	مجموع التبرعات	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨
١٦٩	مجموع التبرعات	١٦٩	١٦٩	١٦٩	١٦٩
١٧٠	مجموع التبرعات	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠
١٧١	مجموع التبرعات	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١
١٧٢	مجموع التبرعات	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢
١٧٣	مجموع التبرعات	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣
١٧٤	مجموع التبرعات	١٧٤	١٧٤	١٧٤	١٧٤
١٧٥	مجموع التبرعات	١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥
١٧٦	مجموع التبرعات	١٧٦	١٧٦	١٧٦	١٧٦
١٧٧	مجموع التبرعات	١٧٧	١٧٧	١٧٧	١٧٧
١٧٨	مجموع التبرعات	١٧٨	١٧٨	١٧٨	١٧٨
١٧٩	مجموع التبرعات	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩
١٨٠	مجموع التبرعات	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠
١٨١	مجموع التبرعات	١٨١	١٨١	١٨١	١٨١
١٨٢	مجموع التبرعات	١٨٢	١٨٢	١٨٢	١٨٢
١٨٣	مجموع التبرعات	١٨٣	١٨٣	١٨٣	١٨٣
١٨٤	مجموع التبرعات	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤
١٨٥	مجموع التبرعات	١٨٥	١٨٥	١٨٥	١٨٥
١٨٦	مجموع التبرعات	١٨٦	١٨٦	١٨٦	١٨٦
١٨٧	مجموع التبرعات	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧
١٨٨	مجموع التبرعات	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
١٨٩	مجموع التبرعات	١٨٩	١٨٩	١٨٩	١٨٩
١٩٠	مجموع التبرعات	١٩٠	١٩٠	١٩٠	١٩٠
١٩١	مجموع التبرعات	١٩١	١٩١	١٩١	١٩١
١٩٢	مجموع التبرعات	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢
١٩٣	مجموع التبرعات	١٩٣	١٩٣	١٩٣	١٩٣
١٩٤	مجموع التبرعات	١٩٤	١٩٤	١٩٤	١٩٤
١٩٥	مجموع التبرعات	١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥
١٩٦	مجموع التبرعات	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦
١٩٧	مجموع التبرعات	١٩٧	١٩٧	١٩٧	١٩٧
١٩٨	مجموع التبرعات	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨
١٩٩	مجموع التبرعات	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩
٢٠٠	مجموع التبرعات	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٢٠١	مجموع التبرعات	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١
٢٠٢	مجموع التبرعات	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢
٢٠٣	مجموع التبرعات	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣
٢٠٤	مجموع التبرعات	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤
٢٠٥	مجموع التبرعات	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥
٢٠٦	مجموع التبرعات	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦
٢٠٧	مجموع التبرعات	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧
٢٠٨	مجموع التبرعات	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨
٢٠٩	مجموع التبرعات	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩
٢١٠	مجموع التبرعات	٢١٠	٢١٠	٢١٠	٢١٠
٢١١	مجموع التبرعات	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١
٢١٢	مجموع التبرعات	٢١٢	٢١٢	٢١٢	٢١٢
٢١٣	مجموع التبرعات	٢١٣	٢١٣	٢١٣	٢١٣
٢١٤	مجموع التبرعات	٢١٤	٢١٤	٢١٤	٢١٤
٢١٥	مجموع التبرعات	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٢١٦	مجموع التبرعات	٢١٦	٢١٦	٢١٦	٢١٦
٢١٧	مجموع التبرعات	٢١٧	٢١٧	٢١٧	٢١٧
٢١٨	مجموع التبرعات	٢١٨	٢١٨	٢١٨	٢١٨
٢١٩	مجموع التبرعات	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩
٢٢٠	مجموع التبرعات	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠
٢٢١	مجموع التبرعات	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١
٢٢٢	مجموع التبرعات	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢
٢٢٣	مجموع التبرعات	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣
٢٢٤	مجموع التبرعات	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤
٢٢٥	مجموع التبرعات	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥
٢٢٦	مجموع التبرعات	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦
٢٢٧	مجموع التبرعات	٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧
٢٢٨	مجموع التبرعات	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨
٢٢٩	مجموع التبرعات	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩
٢٣٠	مجموع التبرعات	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠
٢٣١	مجموع التبرعات	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١
٢٣٢	مجموع التبرعات	٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢
٢٣٣	مجموع التبرعات	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣
٢٣٤	مجموع التبرعات	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤
٢٣٥	مجموع التبرعات	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥
٢٣٦	مجموع التبرعات	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦
٢٣٧	مجموع التبرعات	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧
٢٣٨	مجموع التبرعات	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨
٢٣٩	مجموع التبرعات	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩
٢٤٠	مجموع التبرعات	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠
٢٤١	مجموع التبرعات	٢٤١	٢٤١	٢٤١	٢٤١
٢٤٢	مجموع التبرعات	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢
٢٤٣	مجموع التبرعات	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣
٢٤٤	مجموع التبرعات	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤
٢٤٥	مجموع التبرعات	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥
٢٤٦	مجموع التبرعات	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦
٢٤٧	مجموع التبرعات	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧
٢٤٨	مجموع التبرعات	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨
٢٤٩	مجموع التبرعات	٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩
٢٥٠	مجموع التبرعات	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
٢٥١	مجموع التبرعات	٢٥١	٢٥١	٢٥١	٢٥١
٢٥٢	مجموع التبرعات	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢
٢٥٣	مجموع التبرعات	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣
٢٥٤	مجموع التبرعات	٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤
٢٥٥	مجموع التبرعات	٢٥			

الإطار المحاسبي

يرتكز الإطار المحاسبي على القواعد التالية :

أولاً : الترتيب العشري

يجري تصنيف الحسابات وفقاً لترتيب عشري يتألف مما يلي :

الفئات	— وهي حسابات ذات رقم واحد
الحسابات الرئيسية	— وهي حسابات ذات رقمين
الحسابات الفرعية	— وهي حسابات ذات ثلاثة أرقام
الحسابات المساعدة	— وهي حسابات ذات أربعة أرقام أو أكثر.

ثانياً : توزيع العمليات المالية بين فئات الحسابات

١- لها خمس المحاسبة العامة

توزع العمليات المالية المتعلقة بالميزانية في خمس فئات من الحسابات :

الفئة الأولى — وتختص بحسابات الرسائل الدائمة

الفئة الثانية	— وتختص بحسابات الأصول الثابتة
الفئة الثالثة	— وتختص بالحسابات المألفة والمختلفة
الفئة الرابعة	— وتختص بحسابات العمليات مع الزبائن
الفئة الخامسة	— وتختص بحسابات السيولة والعمليات بين المصارف

أما العمليات المتعلقة بالشيعة فتوزع على فئتين من الحسابات هما :

الفئة السادسة	— وتختص بحسابات الأعباء
الفئة السابعة	— وتختص بحسابات الإيرادات

أما الفئة الثامنة فتختص بالتعهدات خارج الميزانية والحسابات الخاصة .

٢- فيما يخص الخاصة التحليلية

إن المحاسبة التحليلية هي اختيارية ، ويمكن للمؤسسة التي تختار مسك مثل هذه المحاسبة لديها أن تسجل عملياتها ضمن حسابات تدرج في الفئة التاسعة .

ثالثاً : الاطار المحاسبي

استناداً إلى ما تقدم يظهر الاطار المحاسبي وفقاً لما يلي :

١- حسابات الميزانية	جدول رقم ١
٢- الحسابات الختامية	{ جدول رقم ٢
٣- حسابات التعهدات والحسابات الخاصة	

حسابات النتيجة وطرح الميزانية

مخرج الميزانية		حسابات النتيجة	
الرقم المسند		الرقم المسند	
حسابات المبيعات والمشتريات		حسابات الأرباح	
حسابات المبيعات		حسابات الأرباح	
٨٠ مبيعات بطرح سلفة	٧٠ فوائد مديونية	٦٠ فوائد مديونية	٦٠ فوائد مديونية
٨١ مبيعات بطرح سلفة	٧١ مبيعات مديونية	٦١ مبيعات مديونية	٦١ مبيعات مديونية
٨٢ مبيعات بخصومات الأرباح لأجل	٧٢ أرباح مبيعات البيع	٦٢ أرباح مبيعات البيع	٦٢ أرباح مبيعات البيع
٨٣ مبيعات المرفق المضاف كمداد	٧٣ أرباح مبيعات الإيجار - قرشي	٦٣ أرباح مبيعات الإيجار - قرشي	٦٣ أرباح مبيعات الإيجار - قرشي
٨٤ أرباح مبيعات أرباح على الإدارة	٧٤ مبيعات من دون مكالمة واستودعات من	٦٤ مبيعات من دون مكالمة واستودعات من	٦٤ مبيعات من دون مكالمة واستودعات من
٨٥ مبيعات مبيعات سلفة	٧٥ مبيعات الإيجار المرفق	٦٥ مبيعات الإيجار المرفق	٦٥ مبيعات الإيجار المرفق
٨٦ فتح الأرباح	٧٦ أرباح الإيجار الأخرى	٦٦ أرباح الإيجار الأخرى	٦٦ أرباح الإيجار الأخرى
٨٧ فتح سلفة التحصيل	٧٧ أرباح مبيعات الإيجار	٦٧ أرباح مبيعات الإيجار	٦٧ أرباح مبيعات الإيجار
٨٨ فتح الأرباح	٧٨ مبيعات مبيعات الإيجار	٦٨ مبيعات مبيعات الإيجار	٦٨ مبيعات مبيعات الإيجار
٨٩ مبيعات	٧٩ مبيعات مبيعات الإيجار	٦٩ مبيعات مبيعات الإيجار	٦٩ مبيعات مبيعات الإيجار

الفهرس

الصفحة	الموضوع
5	مقدمة عامة
	القسم الأول : الأعمال والخدمات التي تقدمها المصارف
9	الفصل الأول : أعمال وخدمات الفروع
9	1 - إدارة الفرع
10	1 - 2 - الحسابات الجارية
12	1 - 3 - الصندوق
13	1 - 4 - قسم التسليفات
15	1 - 5 - قسم الإعتمادات المستندية
17	1 - 6 - القطع والحوالات
21	1 - 7 - قسم المحاسبة
22	1 - 8 - قسم الخدمات العامة
23	الفصل الثاني : الإدارة العامة (أو المركز الرئيسي)
24	2 - 1 - إدارة التسليفات
24	2 - 1 - 1 - قسم الإستعلامات
25	2 - 1 - 2 - الدراسات والتحليل المالي
26	2 - 1 - 3 - قسم القضايا القانونية

26	2 - إدارة العمليات
27	3 - إدارة العلاقات الخارجية
29	2 - 3 - 1 - قسم الكفالات
32	2 - 3 - 2 - قسم الخوالات
34	2 - 3 - 3 - قسم الإعتمادات المستندية
54	2 - 4 - إدارة الفروع
54	2 - 5 - إدارة التفتيش والتدقيق الداخلي
59	2 - 6 - قسم شؤون الموظفين
60	2 - 7 - الإدارة المالية
60	2 - 7 - 1 - قسم المحاسبة العامة
61	2 - 7 - 2 - قسم الإحصاءات
61	2 - 7 - 3 - قسم الدراسات
61	2 - 7 - 4 - قسم المطابقات
62	2 - 8 - قسم المراسلات
65	2 - 9 - الأرشيف
	القسم الثاني : الإثبات المحاسبي للأعمال المصرفية
69	الفصل الأول : الإثبات المحاسبي المتمثل بالحسابات الجارية
69	1 - 1 - فتح الحسابات
73	1 - 2 - تصنيف الودائع
73	1 - 2 - 1 - ودائع الزبائن
75	1 - 2 - 2 - ودائع القطاع العام
76	1 - 3 - أشكال الإيداع
76	1 - 3 - 1 - إيداعات نقدية
76	1 - 3 - 2 - إيداع شكاات مسحوبة على عملاء الفرع
82	1 - 3 - 3 - إيداع شكاات مسحوبة على عملاء الفروع الأخرى

86	1 - 3 - 4 - إيداع شكايات مسجوبة على مصارف أخرى
90	الفصل الثاني : حسابات التسليفات
90	2 - 1 - توزيع حسابات التسليفات تبعاً للتصميم المحاسبي العام ..
90	2 - 1 - 1 - السندات المحسومة
91	2 - 1 - 2 - إتمادات للزيائن قصيرة الأجل
92	2 - 1 - 3 - قروض متوسطة وطويلة الأجل للزيائن
92	2 - 1 - 4 - تسليفات لأعضاء مجلس الإدارة
93	2 - 1 - 5 - تسليفات القطاع العام
93	2 - 2 - الاستخدام المحاسبي لحسابات التسليفات
94	2 - 2 - 1 - حسم السندات
98	2 - 2 - 2 - تسديد السندات
99	2 - 2 - 3 - حسابات التسليفات
100	2 - 2 - 4 - الديون المشكوك بتحصيلها
	القسم الثالث : للعمليات والعمليات المصرفية الأخرى
103	الفصل الأول : الحسابات الوسيطة والمالية
103	1 - 1 - قيم يرسم الدفع
104	1 - 1 - 1 - التحاويل
108	1 - 1 - 2 - الشكايات المصدقة
110	1 - 1 - 3 - الشكايات المصرفية (الصادرة)
113	2 - 1 - عمليات القطع
116	3 - 1 - الحسابات المالية المختلفة
130	الفصل الثاني : حسابات السيولة والعمليات بين المصارف
130	2 - 1 - التويب المحاسبي
130	2 - 1 - 1 - الصندوق
131	2 - 1 - 2 - مصرف لبنان

131	2 - 1 - 3 - المصارف والمؤسسات المالية
136	2 - 1 - 4 - الحسابات الداخلية
138	2 - 2 - الإثبات المحاسبي لعمليات السيولة بين المصارف
138	2 - 2 - 1 - الصندوق
140	2 - 2 - 2 - مصرف لبنان
141	2 - 2 - 3 - المصارف الأخرى
141	2 - 2 - 4 - المقاصة

القسم الرابع : حسابات خارج الميزانية

147	الفصل الأول : تصنيف الحسابات
	الفصل الثاني : الإثبات المحاسبي للعمليات الخاصة بحسابات خارج

156	الميزانية
156	2 - 1 - السندات برسم التحصيل
159	2 - 2 - الكفالات أو خطابات الضمان
162	2 - 3 - الإعتمادات المستندية
162	2 - 3 - 1 - إعتمادات مستندية إستيراد
170	2 - 3 - 2 - الإعتمادات المؤجلة
172	2 - 3 - 3 - إعتمادات مستندية للتصدير
173	2 - 3 - 4 - بوالص استيراد
174	2 - 4 - الأوراق السالية
174	2 - 4 - 1 - إيداع أوراق برسم الأمانة
176	2 - 4 - 2 - تحصيل أوراق مالية لصالح العملاء

القسم الخامس : حسابات الراسمیل الدائمة والأصول الثابتة

11	الفصل الأول : حسابات الراسمیل الدائمة
181	1 - 1 - رأس المال
183	1 - 2 - الشركاء

186	1 - 3 - فروقات إعادة التخمين
188	1 - 4 - الإحتياطيات
189	1 - 5 - النتيجة الصافية للدورة المالية
190	1 - 6 - المؤنونات
1912	1 - 7 - قروض بموجب مئذونات دين
193	الفصل الثاني : حسابات الأصول الثابتة
194	2 - 1 - الأصول الثابتة المالية
196	2 - 2 - الأصول الثابتة غير المادية
197	2 - 3 - الأصول الثابتة المادية
198	2 - 4 - أصول ثابتة مأخوذة استيفاء لدين
199	2 - 5 - فروقات إعادة التخمين
199	2 - 6 - إستهلاكات
200	2 - 7 - مؤنونات تدني قيم الأصول الثابتة
	القسم الخامس : تحديد النتيجة
205	الفصل الأول : التصنيف المحاسبي لحساب النتيجة
205	1 - 1 - حسابات الأعباء
215	1 - 2 - حسابات الإيرادات
219	1 - 3 - الحسابات المرتبطة بالأعباء والإيرادات
225	الفصل الثاني : الإثبات المحاسبي لحسابات النتيجة
225	2 - 1 - القيود المحاسبية لعمليات الأعباء والإيرادات
225	2 - 1 - 1 - الأعباء
229	2 - 1 - 2 - الإيرادات
233	2 - 2 - تحديد نتيجة الدورة المالية
233	2 - 2 - 1 - القواعد المقررة لتحديد النتيجة المحاسبية الصافية
237	2 - 2 - 2 - البيانات المالية

هذا الكتاب

... يتناول عرض مفصل للأعمال والخدمات التي تقدمها المصارف التجارية عبر فروعها والادارات المركزية، وريط هذه الخدمات والأعمال بالاثبات المحاسبي لها من خلال التصميم المحاسبي العام.

ان هذا الكتاب يتضمن ثلاثة أقسام رئيسية :

القسم الأول يعرض لأعمال المصارف في الفرع بدءاً من العمليات النقدية (سحوبات وإيداعات...) وتداول وعرض الصكوك الشخصية والمصرفية، إضافة إلى كافة أنواع التسليفات... كما يعرض لأعمال الإدارات المركزية من العمليات (مقاصة وتحاويل داخلية...) إلى الكفالات والاعتمادات المستندية وعمليات القطع وتوظيف الأموال وكافة عمليات التسليف..

أما القسم الثاني فيتعرض لتصنيف العمليات المصرفية تبعاً للتصميم المحاسبي العام وذلك في الأبواب الثمانية المقررة.

القسم الثالث يتناول الاثبات المحاسبي لكل عملية مصرفية على حدة، وذلك بالاعتماد على نوع العملية وتصنيفها تبعاً للتصميم المحاسبي العام.

من خلال هذا الكتاب، حاولنا اعطاء صورة شاملة عن العمليات المصرفية وإثباتها المحاسبي من خلال أدق التفاصيل، آمليين أن نكون قد ساهمنا في إيصال جزء يسير من المعرفة إلى الباحثين وبعض التقنية العاملين في القطاع المصرفي.